حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية الكويتي
وفي أحكام القضاء الشرعي البحريني

(الجزء العملي)

دور المجتمع المدني والمنظمات النسائية
غير الحكومية في الخليج العربي
في
رفع مستوى الوعي بأهمية قانون الأحوال الشخصية

تجربتي دولة الكويت ومملكة البحرين

2006 – 2008م

تنفيذ

المكتب الاستشاري لرعاية الأعمال

يناير 2009م ، البحرين

حقوق الطبع © 2009 لمؤسسة فريدم هاوس.
ISBN 978-99901-15-64-2
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة د.ع 8098 / 2010م

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز طبع أي جزء من هذا التقرير وخزنه بأي وسيلة لخزن المعلومات أو استرجاعها أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كان إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق النسخ الضوئي أو بأي وسيلة أخرى إلا بإذن مسبق من مؤسسة فريدم هاوس.

جرى تمويل هذا المشروع من خلال مكتب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية بمكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، بموجب اتفاقية تعاون رقم S-NEAPI-05-CA 157 للتعاون والآراء أو النتائج أو الاستنتاجات أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعبر عن المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الشراكة الشرق أوسطية لدى الخارجية الأمريكية. وتدعم مبادرة الشراكة الشرق أوسطية الجهود من أجل زيادة المشاركة السياسية، تقوية المجتمع المدني وحكم القانون، تمكين المرأة والشباب، خلق فرص تعليمية، وتشجيع الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولدعم هذه الأهداف، تعمل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية مع مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، مؤسسات أكاديمية بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من خلال زيارة الموقع التالي: www.mepi.state.gov

تنفيذ وطباعة : مطبعة أوال ص.ب 744، المنامة، مملكة البحرين – البريد الإلكتروني : info@awalpress.com

دليل المحتويات

شكـر وتقديـر ... 09

تمهيـــد ... 11

موجز التقرير ... 13

مقدمة : الأحوال الشخصية في البلدان الإسلامية ... 15

خلفية موجزة عن منظومة القضاء الشرعي في البحرين ... 15

مملكة البحرين: خلفية عن المناخ الاجتماعي والسياسي المحيط بقانون

الأحوال الشخصية ... 16

دولة الكويت: خلفية عن وضع المرأة الكويتية وعن قانون الأحوال الشخصية

الكويتي ... 22

حملة التوعية بأهمية قانون الأحوال الشخصية ... 25

القسم الأول: سجل فعاليات حملة التوعية بقانون الأحوال الشخصية ... 26

مملكة البحرين: فعاليات حملة التوعية بأهمية إصدار قانون للأحوال

الشخصية ... 26

تحليل مسحي عن الحقوق الشخصية للمرأة البحرينية في الانتخابات البرلمانية 26

ندوة عرض وتحليل نتائج التقرير المسحي ... 29

حلقة حوارية بعنوان: التقنين بين الشريعة والقانون ... 30

جلسات قراءة قانون الأحوال الشخصية ... 32

لقاءات لجنة مراجعة المسودة السنيّة لقانون الأحوال الشخصية ... 34

استبيان مسحي حول إجراءات القضاء في التعامل مع قضايا الأحوال الشخصية 37

المسابقة الرمضانية الصحفية حول موضوع الأحوال الشخصية للمرأة البحرينية 39

دورة "أحكام الأسرة" خلال شهر رمضان المبارك ... 42
دورة "دور المرأة البحرينية في القرن الواحد والعشرين" ... 44
محاضرة "قانون صندوق النفقة" ... 45
محاضرة "تحديد سن الزواج في لائحة المأذون ... 46
تشكيل "لجنة الدعم القانوني" ... 47
محاضرة "صندوق النفقة" ... 48
محاضرة حول "أهمية إصدار قانون الأحوال الشخ ... 49
ندوة صحفية حول تقنين الأحوال الشخصية ... 49
نشر مطبوعات توعوية ... 50
إصدار فيلم وثائقي ... 51
جدول -1: الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - مملكة البحرين ... 53
شكل -1: عدد الاستراتيجيات المستخدمة بكل فعالية - مملكة البحرين ... 54
دولة الكويت: فعاليات حملة التوعية بضرورة الاستفادة من وجود قانون
للأحوال الشخصية ... 55
تحليل مسحي عن حقوق المرأة في إطار الأحوال الشخصية والانتخابات النيابية 55
ورشة عمل حول نتائج الاستبيان الذي أقيم عشيّة الانتخابات البرلمانية 56
سلسلة مقالات صحافية عن حقوق المرأة الكويتية في قانون الأحوال الشخصية 58
دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": مارس 2007 60
دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": ابريل 2007 61
دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": مايو 2007 62
دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": ديسمبر 2007 63

حملة "نورك قانونك" الإعلامية لتوعية المرأة بقانون الأحوال الشخصية 65

جدول -2: الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - دولة الكويت 66

شكل -2: عدد الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - دولة الكويت 67

الفعاليات الإقليمية 68

ورشة عمل إقليمية عن "حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية" 68

المنتدى الخليجي الأول حول "حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية" 69

إصدار دليل حقوق المرأة 71

- جدول -3: الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية إقليمية 73

- شكل -3: عدد الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية إقليمية 74

القسم الثاني: استراتيجيات حملة التوعية بقانون الأحوال الشخصية

1 . نظرية الحملة... 75

2. القواعد الإستراتيجية للتحرك في الحملة 75

3. الأدوار الإستراتيجية المطلوبة لنجاح الحملة 80

4. الوسائل الإستراتيجية لتفعيل الحملة... 83

5. البيئة الإستراتيجية (الزمانية والمكانية) للحملة 88

- شكل -4: حجم استخدام كل إستراتيجية خلال الحملة - مملكة البحرين 91

- شكل -5: حجم استخدام كل إستراتيجية خلال الحملة - دولة الكويت 92

- شكل -6: حجم استخدام كل إستراتيجية في الفعاليات الإقليمية 93

السياق الاستراتيجي للحملة بمملكة البحرين 94

- شكل -7: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع النخبوي في مملكة البحرين 94

- شكل -8: المدى الزمني لفعاليات تشكيل الأطر المساندة في مملكة البحرين 94

- شكل 9-: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع الجماهيري في مملكة البحرين 95
- شكل -10: حجم استخدام كل نمط من فعاليات الحملة - مملكة البحرين 95
السياق الاستراتيجي للحملة بدولة الكويت 96
- شكل -11: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع النخبوي في دولة الكويت 96
- شكل -12: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع الإقليمي في دولة الكويت 97
- شكل -13: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع الجماهيري في دولة الكويت 97
- شكل -14: حجم استخدام كل نمط من فعاليات الحملة - دولة الكويت 98
ملاحظات ختامية : الدروس المستفادة 99
قاموس المصطلحات 107

شكر وتقدير

يود برنامج قانون الأسرة في مؤسسة فريدم هاوس أن ينوه بمساهمات العديد من الخبراء والشركاء في منطقة الخليج الذين شاركوا في البحث وبتقديم المشورة لهذا التقرير. حقوق المرأة في قانون ألأحوال الشخصية الكويتي وفي أحكام القضاء الشرعي البحريني – الجزء العملي. ونود أن نتوجه بشكل خاص بالشكر للجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في الكويت والاتحاد النسائي البحريني لما بذلوه من جهود في تنظيم حملات وطنية لقانون الأسرة. ولتعاونهم في تبادل المعلومات حول هذه الحملات مع المؤلف. ونود ان نتوجه بالشكر للمؤلف الأستاذ صادق جعفر. لعمله في جمع مواد الحملتين والخروج بها بهذه الصورة. واستخراجه استراتجيات ناجعة يمكن استخدامها من قبل النشطاء في هذا المجال. ونود أن نشكر أيضا الأستاذة فاطمة أحمد لمشاركتها في حلقات النقاش ومساهمتها في فعاليات البرنامج. وكذلك للدكتورة دينا ملحس. مدير برنامج قانون الأسرة في الفترة من عام 2006 وحتى عام 2008. لجهودها المتواصلة في التنسيق لإعداد هذه المطبوعة المهمة.

كما يود برنامج قانون الأسرة أن يعبر عن الشكر والامتنان للدعم الذي تلقاه من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

استهلال

عملت الأعراف الثقافية بالاضافة الى القيود القانونية في منطقة الخليج العربي على مدى أجيال على منع المرأة من المشاركة الكاملة في كثير من الجوانب الحياتية في المجتمع. على الرغم من ذلك، حققت بعض دول الخليج في السنوات الماضية القليلة تقدما ملحوظا في تفعيل عدد من التطورات والتغيرات الحاصلة فيما يتعلق بحقوق المرأة. واستطاعت المرأة الاستفادة من هذه الفرص الاستراتيجية. وبالرغم من استمرارها في مواجهة العديد من أساليب المعارضة في كثير من الحالات من قبل المجتمع والتحفظ من قبل الحكومات، سعت المرأة وفي بعض الحالات حصلت على مناصب قيادية في دولتها. بالاضافة الى ذلك، ادى ادخال المراة في انتخابات السلطات التشريعية الى اعطاء وزن سياسي لأراء النساء حول التغييرات القانونية في مجال حقوق المرأة وقانون الأسرة. وشهدت السنوات الأخيرة حركة حيوية لنشطاء حقوق المرأة.

ضمن هذا السياق، يعمل مشروع فريدوم هاوس لقانون الأسرة مع الجمعيات النسائية، النشطاء، باحثين إسلامين وخبراء قانونين في الكويت والبحرين ودول الخليج الأخرى لمراجعة قوانين الأسرة الموجودة حاليا، زيادة الوعي بها، تقديم مقارنة مع المعايير الدولية والقيام بتحليل قانوني للممارسات الحالية من وجهة نظر كلا التشريع المدني والإسلامي. وتعتبر هذه المطبوعة – *حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية الكويتي والقضاء الشرعي البحريني* نتيجة هذه الجهود. اذ عمل نشطاء المجتمع المدني المحلي وخبراء في الشريعة والقانون على تطوير دليل مكون من قسمين يغطي الجانب النظري والعملي لتطوير قانون الأسرة مع أخذ البحرين والكويت كدراسات حالة.

يسلط الجزء الحالي وهو الجانب العملي من المطبوعة الضوء على حملتين لدعم قانون الأسرة في الكويت والبحرين. أجريت الأولى من قبل الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية والثانية من قبل الإتحاد النسائي البحريني على التوالي. تم تصميم حملات قانون الأسرة حسب أولويات التغيير والإصلاح وبيئة العمل في كل دولة، ويوضح هذا الدليل الأنشطة الناتجة عن هذه الحملات بتفصيل دقيق. علاوة على ذلك، فإن هذه المطبوعة تضع هذه الحملات ضمن النطاق الأوسع للحركات النسائية في الدولتين، ليس لشرح تصميم ونجاحات وعقبات كل حملة فحسب، بل لتقديم سياق اوسع لتطوير استراتجيات الإصلاح المستقبلية .

تعمل هذه المطبوعة أيضا على استخدام الخبره المكتسبة من الحملتين في الكويت والبحرين للخروج باستراتجيات عامة لتطوير وتطبيق حملات مستقبلية. كما وتعزز دراسات الحالة من أهمية تضمين كل الممثلين في الحكومة والمجتمع المدني ومن اهمية تصميم حملات تعكس الوضع الثقافي، الديني والسياسي في كل من الدول المعنية. سيكون سِجل هاتين الحملتين ومبادئ الدعم الناتجة عنهما مرجعا قيما لأية جهود مستقبلية تعنى بقانون الأسرة، ليس فقط في الكويت والبحرين بل في باقي منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

موجز التقرير

يبدأ الدليل بمقدمة عن طبيعة موضوع الأحوال الشخصية وحساسيته في المجتمعات المسلمة، حيث تتطرق المقدمة إلى عرض خلفية عن المناخ الاجتماعي والسياسي المحيط بقانون الأحوال الشخصية، وأوضاع المرأة المتصلة به في كل من مملكة البحرين ودولة الكويت. وتختم المقدمة بالتعريف بفكرة حملة التوعية بأهمية القانون.

يستعرض الدليل بعد ذلك في القسم الأول سجل فعاليات حملة التوعية بالقانون، حيث يتم التطرق إلى 14 فعالية متنوعة شكّلت مكوّنات الحملة في مملكة البحرين، فتبدأ بعرض كيفية إطلاق الحملة، والمحطات الأساسية فيها، حيث يتم في كل بند توضيح بيانات كل فعالية (أهدافها، وبرنامجها التنفيذي، والمشاركون فيها)، كما يتم استعراض حصيلة كل خطوة، والدروس المستفادة منها، والصيغ التي تم توثيقها بها (الصور، وأوراق العمل، والتغطية الصحفية)، وينتهي كل بند بإشارة سريعة إلى الاستراتيجيات التي تم استخدامها في كل محطة وفعالية. وقد تنوعت الفعاليات ما بين عمليات المسح الكمي للآراء، وجلسات القراءة القانونية، والمنتديات والمحاضرات الجماهيرية، والدورات التأهيلية، وتشكيل أطر ولجان المساندة، ونشر الإصدارات المطبوعة والمرئية، التوثيقية والتوعوية.

بعد ذلك يتم التطرق للتجربة الكويتية في ذات المجال وبنفس الأسلوب، حيث تراوحت أنماط الأنشطة الإحدى عشر (8 فعاليات محليّة و3 فعاليات إقليمية) ما بين المقالات الصحفية، والمؤتمرات وورش العمل التوعوية، والحملات الإعلانية، والإصدارات التوعوية والتثقيفية.

في القسم الثاني يتطرق الدليل إلى استراتيجيات حملة التوعية، حيث يستعرض بإيجاز نظرية الحملة، والتي تقوم على التوعية، والإرشاد، والخطاب الملائم، وبناء التضامن، ثم ينتقل إلى توضيح القواعد الإستراتيجية الخمس التي التزمتها الحملة، وهي تمثيل الحملة بواجهة وطنية، واستخدام خطاب ملائم، وتبيين أضرار غياب القانون، وتوظيف حالة تعدد المذاهب، والتواصل مع ممثلي القوة التشريعية.

بعد ذلك يتم توضيح الأدوار الإستراتيجية التي تمت الاستعانة بها في الحملة، وهي مؤسسات المجتمع المدني، وخبراء الشريعة والقانون في البحرين، وخبراء القانون في الكويت. ويشير الدليل كذلك إلى مجموعة من الوسائل المستخدمة لتفعيل الحملة، وهي اللقاءات التأهيلية، وتشكيل الأطر المساندة، وعمليات الاتصال الجماهيري، والإصدارات التوعوية، ثم يختم بالتطرق إلى طبيعة البيئة المكانية والزمانية للحملة، وأهمية التوظيف المناسب للبيئة والتموضع السليم فيها.

قبل الخلاصة يستعرض التقرير بصورة تصويرية السياق الاستراتيجي للحملة في البحرين وفي الكويت. ويختتم بعرض أهم العبر والثغرات المستخلصة من التجربة.

مقدمة

الأحوال الشخصية في المجتمعات المسلمة:

الأحوال الشخصية هي مجموعة الأحكام المتعلقة بالزواج وانحلاله، والطلاق، والتفريق، والولادة، والنسب، والحضانة، والنفقة، والوصية، والميراث، وهي بحكم ذلك تتعلق بمسائل وثيقة الصلة بالأمور الشخصية للإنسان وعلاقاته العائلية والأسرية.

ويمكن أن تلحظ حساسية الأحوال الشخصية وأهميتها مقارنة بالمواضيع الأخرى في ثقافة وتاريخ المجتمعات المسلمة، حيث تغيرت على مدى الحقب والدهور الكثير من النواميس والعادات والأعراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن بقيت أحكام الأحوال الشخصية على ما هي عليه من صيغ وممارسات في اغلب المجتمعات المسلمة، وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها، أنها تمس خصوصيات الأفراد، وأنها على الأغلب تم تشريعها في سياق نصوص مقدسة ومباشرة نزلت في القرآن الكريم أو تواترت في السنة النبوية الشريفة.

ولذا فقد اعتبرت أية محاولة للمسّ بها أو إعادة تشكيل الصيغة التي يتم تفعيلها بها، نوعاً من الكفر أو التجديف في الدين، فالقضايا التي نزلت فيها نصوص دينية مقدسة يصعب جداً بل يستحيل غالباً تغييرها أو إلغاءها في المجتمعات المسلمة، حتى تحت دعاوى رغبة الأكثرية أو الديمقراطية أو ما أشبه (وهذا في الواقع أحد أسباب خوف المجتمعات المسلمة من دعوى الديمقراطية).

ومن الواضح أن أي تغيير في شكل أو صيغة أو تفسير هذه الأحكام يحتاج إلى تأييد ودعم مباشرين من أعلى شكلين للسلطة في المجتمعات المسلمة، أي السلطة السياسية والسلطة الدينية، بينما أي إلغاء أو تحريف لها بعيداً عن النصوص الشرعية – وإن تم قسراً – فإنه في الغالب سيكون مؤقتاً وسيعود يوماً ما إلى المسار الذي كان عليه من قبل، في أقرب فرصة تسنح لذلك.

خلفية موجزة عن منظومة القضاء الشرعي في البحرين[1]:

في بداية القرن العشرين، تشكلت أول محكمة نظامية خاصة لفصل الخصومات بين المواطنين البحرينيين، مصدر أحكامها الشريعة الإسلامية، وقضاتها فقهاء شرعيون. وفي منتصف العشرينات، تشكلت محكمتان شرعيتان، الأولى محكمة الشرع السني، والثانية محكمة الشرع الجعفري[2]. وبدخول الستينات ظهر اصطلاح محاكم التمييز في المحاكم

1 صحيفة الوطن البحرينية – "مستشارك القانوني: أضواء على تاريخ تشكيل النظام القضائي والإداري الشرعي في محاكم البحرين"، الشيخ خالد مهيوب/ باحث القانوني بوزارة العدل، العدد 541، الاثنين 4 يونيو 2007م.

2 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريفات.

الشرعية، وتختص في نظر ما يطعن فيه من قرارات المحاكم الشرعية أمامها، واختفى هذا الاصطلاح في المحاكم الشرعية بإصدار المرسوم الأميري بقانون رقم 13 لسنة 1971 بشأن تنظيم القضاء، فتشكل فيه القضاء الشرعي من ذلك التاريخ إلى اليوم حسب الآتي:

- المحكمة الصغرى الشرعية، ولها صلاحية القضاء ابتداءً في الدعاوى التي ترفع إليها في نفقة الزوجة، ونفقة الصغير بجميع أنواعها، والنفقات بين الأقارب، وحق الحضانة، وإثبات الوراثة، والوصية، وضبط الحجج الشرعية، والإشهادات 3 بأنواعها، وتوثيق المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية، وما أشبه.

- المحكمة الكبرى الشرعية، ولها صلاحية القضاء ابتداءً في جميع الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية التي لا تدخل في اختصاص المحكمة الصغرى الشرعية، وتختص كذلك بالحكم النهائي فيما يُستأنف إليها من أحكام صادرة من المحكمة الصغرى الشرعية.

- محكمة الاستئناف العليا الشرعية، ولها صلاحية الفصل فيما يطعن به أمامها من قرارات المحكمة الشرعية.

و محاكم البحرين الشرعية كغيرها من المحاكم القضائية تخرج قراراتها عن طريق هيئة قضائية تتألف بموجب قانون السلطة القضائية البحريني من رئيس ووكيل وعدد كاف من القضاة ، والهيئة التي تصدر قراراتها مكونة من ثلاثة قضاة في المحاكم الكبرى والاستئنافية، أما المحاكم الصغرى فتصدر قراراتها من قاضي منفرد.

أما ما يتعلق بإدارة أعمال قضاة الشرع الوظيفية من ناحية الإشراف ومتابعة سير وتقييم عملهم فيتولاها المجلس الأعلى للقضاء المكون من 9 أعضاء يرأسهم ملك البلاد، وإدارة للتفتيش القضائي.

مملكة البحرين: خلفية عن المناخ الاجتماعي والسياسي المحيط بقانون الأحوال الشخصية:

البحرين عبارة عن أرخبيل في الخليج العربي مكون من 33 جزيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من 1.05 مليون نسمة[4] ثلثهم من الأجانب. تبلغ نسبة الشيعة فيها حوالي 70 %، ونظام الحكم فيها حالياً هو ملكي، وقد أقرّ دستورها في العام 1973م، وعدّل في العام 2002م.

---

3 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريفات.

4 تقرير حقوق الإنسان في البحرين 2008، وزارة الخارجية الأمريكية.

أهمية وجود قانون مدوّن للأحوال الشخصية بالنسبة للمرأة في البحرين:

تنبع الحاجة إلى قانون مدوّن للأحوال الشخصية بالنسبة للمرأة في البحرين من عوامل عديدة أهمها، كثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم الشرعية في هذا الشأن حيث يتراوح عدد القضايا ما بين 15 إلى 20 قضية يومياً[5] أي ما بين أكثر من 3500 إلى 5000 قضية في العام، وطول المدة التي تبقى العديد من هذه القضايا معلقة أمام المحاكم دون حل مما يضر كثيراً بالنساء حيث يشكلون غالباً الحلقة الأضعف في هذه القضايا، وضعف مستوى العديد من قضاة المحاكم الشرعية وحاجتهم للتأهيل كقضاة قادرين على البت في هذه القضايا بكفاءة، ووجود نقص في الإلمام بالقواعد الإجرائية لدى القضاء الشرعي ناتج عن الشروط المتبعة للتعيين واقتصار دراسة القضاة الشرعيين على الأحكام الشرعية، والحاجة لتوفير المساعدة القضائية في قضايا الأحوال الشخصية باعتبار إن أغلب النساء الضحايا جاهلات لحقوقهن، وطول الإجراءات القضائية التي توصل المرأة إلى درجة اليأس حيث تترك أغلب الدعاوى للشطب، وانتهاء أغلب الدعاوى التي ترفعها المرأة بطلب التطليق إلى الرفض أو التنازل عن حقوق المرأة وحقوق أطفالها لصعوبة الإثبات أمام القضاء الشرعي[6].

القانون بين الأخذ والرد: بدءً من 1982م إلى خريف 2005م:

نظراً لما لمسته ورصدته الجمعيات النسائية البحرينية القائمة آنذاك خلال عملها الاجتماعي، من حالات التفكك الأسري، وتشتت وضياع الأطفال نتيجة الأوضاع الأسرية المتردية، والاستخدام المتعسف من قبل الرجال لحق الطلاق، وما يستتبعه من خلافات تستحكم بين الأطراف المتنازعة، ويكون ضحاياها غالبا هم النساء والأطفال، شكّلت الجمعيات النسائية لجنة الأحوال الشخصية في عام 1982، وتبنت اللجنة الدعوة لضرورة وجود قانون للأحوال الشخصية ينظم ويقنن أحوال الأسرة، كأولوية تتساوى في الأهمية مع القوانين الأخرى المنظمة لأحوال وشئون المجتمع، على أساس أن أحوال المجتمع لن تصلح و لن تستقر إذا لم تصلح أحوال الأسرة.

وانضم إلى هذه اللجنة عدد من المهتمين بأحوال الأسرة، من المحامين والأطباء وسيدات الأعمال وعلماء الشريعة، الذين أحسوا جميعاً بأن الوقت قد حان لتغيير حقيقي في الأوضاع الأسرية المتردية، ونجحت اللجنة لمدة سنوات وإلى وقت قريب في تنفيذ الكثير من الفعاليات منها على وجه الخصوص ، اللقاءات المتعددة مع سعادة وزير العدل البحريني (حول صندوق النفقة، ومكاتب الإرشاد الأسري، ودعم إصدار القانون) ومع سعادة وزير الإسكان البحريني

---

5 الشيخ حميد المبارك رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية خلال لقاء نظمته جامعة البحرين مع طلبة مقرر أحكام الأسرة، جريدة الوطن البحرينية – العدد 741، بتاريخ 21 ديسمبر 2007م.

6 المجلس الأعلى للمرأة – "دراسة موجزة عن أوضاع المرأة المطلقة وأبنائها أمام القضاء الشرعي"، البحرين 2005

(حول حق المرأة في المشاركة في ملكية سكن الزوجية).

وفي منتصف التسعينات حظيت اللجنة بمساحة أكبر للتحرك. فعقدت سلسلة متصلة من الندوات والمحاضرات وورش العمل، التي غطت الكثير من المدارس والنوادي والجمعيات والمجالس البحرينية، بالإضافة إلى الندوات التلفزيونية المتعددة، والتي شاركت عضوات وأعضاء اللجنة بها، وشاركهم العديد من علماء الشريعة من الطائفتين الكريمتين.

ويبين الموجز التالي التدافع الذي كان يتعرض له قانون الأحوال الشخصية في البحرين منذ صيف 2001م إلى خريف 2005م[7]:

- ابتدأت هذه المرحلة بلقاء للسيدة البحرينية الأولى سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة مع صحيفة الأيام بتاريخ 16 يونيو 2001م تعرب فيه عن تأييدها لإصدار قانون ينظم الأحوال الشخصية يكون مستمداً من الشريعة الإسلامية وينظم الحياة الأسرية[8].

- مع اقتراب نهاية عام 2002م وبالتحديد في 19 أكتوبر 2002م أصدر أهم علماء الطائفة الشيعية بياناً حذّروا فيه من قيام نواب المجالس التشريعية الوضعية بتقنين الأحوال الشخصية، وقد وقّع البيان الشيخ عيسى قاسم، والسيد جواد الوداعي، والسيد عبدالله الغريفي، والشيخ محمد صالح الربيعي، والشيخ عبد الحسين الستري، وقد حوي البيان النص التالي: (بمناسبة ما يدور من حديث حول تقنين الأحوال الشخصية فإنّه نظراً لما عليه المذهب الجعفري من فتح باب الاجتهاد لا يكون فرض رأي فقهي معين – وإن كان في إطار المذهب – على الأجيال كلّها متوافقاً مع هذه الأساسية وهي فتح باب الاجتهاد، ولذلك لا يسعنا إلا أن نعارض أي تقنين ينقض هذا الرأي الواضح للمذهب.. على أنّ النظر في الأحكام الشرعية لا يكون إلا لمجتهد[9]، لا لنواب المجالس التشريعية الوضعية ولا لغيرهم).

- قرر مجلس النواب البحريني مناقشة الاقتراح برغبة بشأن أسباب عدم وجود قواعد تنظم أحكام الأسرة والأحوال الشخصية في مملكة البحرين، في 9 ديسمبر 2003م، والذي ناقشته لجنة الشئون التشريعية والقانونية ووافقت عليه بالغالبية، وبررت اللجنة الموافقة عليه بأنه يتعلق بأمر مهم إذ إن

7 الاتحاد النسائي البحريني – "الحقوق الشخصية للمرأة البحرينية في ظل الانتخابات البرلمانية لعام 2006م – تحليل مسحي". البحرين 2007م.
8 صحيفة الأيام البحرينية – لقاء مع سمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، 16 يونيو 2001م
9 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريف.

"إصدار قانون يقنن مسائل الأحوال الشخصية يعتبر مطلبا ملحا". وقد علّق القاضي الشيخ حميد المبارك على ذلك بقوله " أن طرح هذه القضية على مجلس النواب ليست حالاً إيجابية إذ هي حال سلبية بلا شك إذ ستثير الكثير من ردّات الفعل" كما علّق القاضي الشيخ محسن العصفور " إن ذلك ليس من اختصاص البرلمان إذ إن الموضوع شرعي أكثر من ارتباطه بالأمور الأخرى ونعارض أن يكون للبرلمان خصوصية البت في هذه الموضوعات".

- بدأت في 4 يونيو 2005م محاكمة غادة جمشير رئيسة لجنة العريضة النسائية، والناشطة في مجال المطالبة بإصدار قانون للأحوال الشخصية في البحرين، بتهم تتعلق بإهانة القضاء الشرعي والقذف بحق أحد قضاة المحكمة الشرعية[10].

- صدر في 31 أكتوبر 2005م بياناً عن 6 جمعيات إسلامية شيعية هي جمعية التوعية الإسلامية، وجمعية المستقبل النسائية، وجمعية الرسالة الإسلامية، وجمعية سيد الشهداء الخيرية، وجمعية البيان، وجمعية العاصمة للثقافة الإسلامية، أعربوا فيه عن اعتراضاتهم على طريقة طرح موضوع سن قانون للأحوال الشخصية في البحرين، وكان مما ورد في البيان من اعتراضات يتمثل في التالي: "أن تتم صياغة قانون الأسرة وفق الشريعة الإسلامية فقط، واحترام الخصوصية لكل مذهب في الصياغة، وأن يصيغ القانون أهل الاختصاص وهم علماء الدين، وأن يتم اعتماد القانون من قبل المرجعية الدينية العليا، وأن ينص القانون على مادة مفادها أن لا تغيير ولا تبديل في أي بند إلا بعد الرجوع إلى المرجعية الدينية العليا وموافقتها"[11].

القانون في عين العاصفة: من 9 نوفمبر 2005م إلى 16 مارس 2006م:

- في ردٍّ على دعوة للاعتصام وجهها الاتحاد النسائي البحريني (تحت التأسيس آنذاك) ولجنة الأحوال الشخصية، للمطالبة بإصدار قانون للأحوال الشخصية، دعا المجلس الإسلامي العلمائي جماهيره إلى الاحتشاد في مسيرة تُقام مساء اليوم المُحدد ذاته من قبل الجهتين المذكورتين أي يوم 9 نوفمبر 2005م احتجاجاً على فكرة سن قانون للأحوال الشخصية، وقد لبّى ندائه الآلاف (أكثر من 20 ألف حسب بعض التقديرات)، وقد كان للحضور

10 موقع بوابة المرأة http://www.womengateway.com – "غادة جمشير للتحقيق أمام النيابة العامة"، 29 مايو 2003م.

11 انظر تأكيد المجلس الإسلامي العلمائي لذات المواقف على لسان الناطق الرسمي له الشيخ محمد صنقور – جريدة الأيام البحرينية – "مستعدون للحوار مع من بيده القرار"، الاثنين 2 يوليو 2007م.

الحاشد أثره الكبير على مؤيدي القانون حيث زعزع ثقتهم بصورة كبيرة على قدرتهم على مواجهة هذا المد الهائل من المعارضة الجماهيرية للقانون، وبالتالي تسبب في انكسار حاد للأنشطة المساندة لصدور القانون استمر لما بعد الانتخابات النيابية في نوفمبر 2006م. وحتى بعض المبادرات التي حاولت إعادة الحيوية للحركة المطالبة بسن القانون لم تلق تجاوباً يعتد به. كمبادرة "احترام" المتكونة من جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان والتحالف الوطني لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة. والتي انطلقت في 10 ديسمبر 2005م تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان. والتي تنادي بتعزيز حقوق المرأة والطفل والأسرة. والزيارة التي قام بها في 26 ابريل 2006م وفد من أعضاء "لجنة العريضة النسائية" إلى أوروبا للالتقاء بأعضاء البرلمان البريطاني. وزيارة مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بجنيف. لشرح الصعوبات التي تواجه القانون. وقد اصدر قادة المسيرة بياناً أكّدوا فيه مواقفهم واعتراضاتهم على ما يجري بشأن سن القانون.

- شهدت جامعة البحرين في 23 نوفمبر 2005م مسيرة قام بها الطلبة والطالبات. المنضوين تحت تيار الجمعيتين الشيعيتين "التوعية الإسلامية" و"الوفاق الوطني". بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم احتجاجاً على فكرة سن قانون للأحوال الشخصية.

- شن ثلاثة من كبار علماء الطائفة الجعفرية في البحرين[12] (الشيخ عيسى قاسم. وآية الله الشيخ حسين نجاتي. والسيد عبدالله الغريفي) في ندوة جماهيرية مساء يوم 15 مارس 2006م وبحضور الآلاف من المواطنين هجوماً عنيفاً على تحويل قانون أحكام الأسرة إلى مجلس النواب البحريني من اجل إقراره. وحذروا من "عصيان مدني شامل" والتوجه إلى الأمم المتحدة في حال إقرار القانون.

إحصاءات ومسودات:

عرضت نشرة Bahrain Brief الصادرة عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية في عددها الصادر في نوفمبر 2005م نتائج دراسة مسحية للآراء أجرتها حول قانون الأحوال الشخصية في البحرين بأن ما يقرب من 73.7 % من شملتهم أبدوا تأييدهم لهذا القانون. و 53 % من شملتهم كن سيدات. و64 % رجال. كما ذكر 58.5 % إنهم لا تتوافر لديهم معلومات عنه.

12 جريدة الشرق الأوسط اللندنية – " البحرين: علماء الشيعة يهددون بعصيان مدني لمواجهة قانون الأحوال الشخصية". العدد 9971. بتاريخ 17 مارس 2006م.

وأكد 97 % منهم على ضرورة أن تكون القواعد الإسلامية الأساس الذي يستند إليه هذا القانون، كما أكّد 45.9 % على أن يقوم رجال الدين السنة والشيعة بصياغة هذا القانون.

تجدر الإشارة إلى وجود أكثر من مسودة لمشروع القانون في البحرين، منها مسودة أعدها القاضي الشيخ محسن العصفور، وأخرى دونها أحد اختصاصي القانون، وهناك أيضاً المسودة الحكومية والتي يتبناها حاليا المجلس الأعلى للمرأة[13] .

وهكذا يبدو واضحاً بأن هناك مشكلتان أساسيتان تواجهان القانون في مملكة البحرين:

1 . جهل عموم الناس والمواطنين بمضامين ومقاصد قانون الأحوال الشخصية، فغالبية الناس تعتقد بأن القصد منه هو إلغاء سلطة أولياء الأمور وإخلاء الطريق أمام التفسخ الأخلاقي باسم الحرية الفردية (أو كما يصفونه بالانحلال الأخلاقي على طريقة الغرب)، والواقع هو أن مواد القانون ما هي إلا مضمون الفتاوى الدينية التي تحكم الحياة اليومية والاجتماعية والأسرية والشخصية للفرد المسلم وللمواطن، إلا أن ذلك غائب عن الرؤية تحت وطأة الأخطاء التي يقع فيها الناشطون المطالبون بإصدار القانون خصوصاً في السنوات السابقة، فالانطباع المأخوذ عن هؤلاء لدى الغالبية المتدينة من الناس بأنهم غير متدينين وعلمانيين وليبراليين وغير ذلك من التوصيفات التي تبعدهم عن صورة الشخصية المتديّنة، وخصوصاً أن بعض مطالب هؤلاء (كإصدار قانون موحّد للشيعة والسنة، وهذا على فكرة ما يرفضه المتدينين من الناس والعلماء من كلا الفريقين، وكإلغاء بعض التشريعات الدينية الأساسية كتعدد الزوجات أو جعل الطلاق اختيارياً بيد المرأة كما هو بيد الرجل) يوحي بصورة واضحة بجهلهم للثقافة والأحكام الشرعية، ويزيد من سوء ظن الشارع الجماهيري بهم وبنواياهم وبمدى أهليتهم لتمثيل الناس في موضوع المطالبة بإصدار قانون للأحوال الشخصية يعتمد على الشريعة الإسلامية التي يدين بها جمهور الناس بمختلف مذاهبه وطوائفه.

2 . إن ما يثير قلق النخب الدينية وعلماء الشريعة المعارضين لصدور القانون (خصوصاً الشيعة منهم) ويدعوهم للوقوف بوجهه هو الآلية التي يريد مؤيدوه إصداره بها، فحيث أن فحوى مواد القانون ما هي إلا أحكام ومسائل شرعية قائمة على تفسير أوامر ونواهي الدين، فإن تسليم هذا القانون بعد إصداره إلى يد البرلمانيين وفيهم (حسب ما يرون) من لا يمتلك من الثقافة الدينية إلا اللمم وفيهم من يعارض التوجهات الدينية في بعض الأمور الحياتية

13 قامت صحيفة الأيام البحرينية بطباعة ونشر وتوزيع هذه المسودة عام 2006م.

والشخصية ويدعو إلى الحداثة وتجديد الثقافة الدينية كما يراها هو أو من يتماهى معه في هذه الطروحات، يمثّل منبع الاعتراضات الناشئة، ولذا فإن الشخصيات الدينية الرئيسية المتصدية لهذا الشأن تطالب، وقبل أن تتخذ أية خطوة مساندة لبحث إصدار القانون، بضمانات من أعلى سلطة في البلاد (أي جلالة الملك) بضمان اعتماد الآلية التي يرونها مناسبة لذلك، والتي هي أن يصدر القانون على يد علماء الشريعة المؤهلين لذلك أولاً، ومن ثم أن لا يحدث أي تغيير أو تعديل في أية مادة فيه إلا على يد علماء الشريعة أيضاً، وأن لا يكون للبرلمان – أي برلمان – أية صلاحية في تغيير أو تعديل أو حذف أو إضافة أية مادة دون الرجوع إلى علماء الشريعة وموافقتهم.

ومن أجل معالجة هاتين المشكلتين كان لابد من مقاربة جديدة للموضوع تعتمد على كسب مواقف علماء الشريعة في البحرين إلى صف المطالبين بالقانون، وتعتمد أيضاً على التوعية بطبيعة القانون وكونه لا يتعارض مع جوهر الشريعة الإسلامية والتي هي عقيدة عامة الناس هنا، وإنما يتوافق معها بل ويقوم عليها.

دولة الكويت: خلفية عن وضع المرأة الكويتية وعن قانون الأحوال الشخصية الكويتي:

تقع دولة الكويت شمال شرق شبه الجزيرة العربية على ساحل الخليج العربي، ويتجاوز عدد سكانها المليونين ونصف المليون نسمة، أكثر من نصفهم بقليل من الأجانب غير الكويتيين. وتبلغ نسبة رعاياها من الشيعة 30 %.[14] وهي أول دولة عربية خليجية تأسس فيها برلمان منتخب، بناءً على دستور الدولة الصادر عام 1962م.

نبذة عن وضع الحقوق السياسية للمرأة الكويتية:[15]

ترجع جهود المرأة الكويتية لإلغاء التمييز ضد ممارسة حقوقها السياسية من خلال السلطة التشريعية إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي، عندما تقدمت رئيسة لجنة يوم المرأة العربية في الكويت، السيدة (نورية السداني) في 15 ديسمبر 1971 بعريضة إلى رئيس مجلس الأمة، تتضمن توصيات المؤتمر النسائي الأول من بينها "المطالبة بحق المرأة في ممارسة عملية الانتخاب والترشيح"، وعرضت العريضة على لجنة العرائض والشكاوي، التي قدمت تقريرها إلى المجلس في 24 نوفمبر 1973 حيث عارضته أغلبية أعضاء المجلس آنذاك على أساس مخالفته للشرع وللعادات.

---

14 http://www.infoplease.com/ipa/A0107694.html

15 هذه النبذة وما يليها عن قانون الأحوال الشخصية مقتبسة بتصرف من كتاب الدكتورة "بدرية عبدالله العوضي" وهو بعنوان "الحقوق السياسية والقانونية والإنسانية للمرأة الكويتية: دراسة مقارنة مع القوانين العربية والاتفاقيات الدولية" – 2006م – دولة الكويت.

في 16 مايو 1999 صدرت الرغبة الأميرية بشأن إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، ومنح المرأة حق الانتخاب والتصويت في مجلس الأمة والمجلس البلدي.

بتاريخ 22 يونيو 1999 نشرت صحيفة الرأي العام نتائج استبيان لعينة عشوائية، شملت 400 مواطن ومواطنة، أكّد 58 % من الجنسين أن المرأة غير مهيّأة لممارسة حقوقها السياسية، مقابل 28 % أفادوا أنها مهيّأة، وأكّد 46 % أن دخول المرأة البرلمان سيقلب موازين الأسرة، واعتبر 48 % أن منح المرأة حقوقها السياسية لا يساعد على تحسين أوضاع البلاد المستقبلية من الناحية السياسية والاجتماعية، مقابل 42 % يرون عكس ذلك.

وتدل نتائج الاستبيان على ضعف إدراك المرأة والرجل الكويتيان بأهمية مشاركة المرأة في عملية التنمية والمشاركة السياسية. وبالرغم من أن نتائج الاستبيان تشير إلى تأييد الغالبية لقرار سمو الأمير، إلا أنها تكشف عن الفهم الخاطئ لماهية الحقوق السياسية، والتصوّر أنها تهدف إلى إحلال مبادئ حقوق الإنسان محل الشريعة الإسلامية، حيث أجاب 31 % من الجنسين بالإيجاب، و17 % بأنهم لا يدرون.

في 25 مايو 1999 صدر المرسوم الأميري رقم 9/1999 بتعديل المادة الأولى من قانون انتخابات مجلس الأمة رقم 35/1962 لتفعيل حق المرأة السياسي، إلا انه سقط في عملية التصويت في البرلمان بتاريخ 30 نوفمبر 1999 بفارق صوتين فقط.

إقرار الحقوق السياسية للمرأة في 2005م:

في 16 مايو 2005 أقر مجلس الأمة الكويتي الحقوق السياسية للمرأة الكويتية وفتح باب المشاركة لها في انتخابات أعضاء مجلس الأمة القادمة، واتخذت القيادة السياسية بعض الخطوات الايجابية لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة حيث تم تعيين امرأتين للمرة الأولى أعضاء في المجلس البلدي، وبعد ذلك صدر قرار بتعيين أول امرأة في منصب وزيرة للتخطيط والتنمية الإدارية.

نبذة عن قانون الأحوال الشخصية الكويتي:

يعتبر قانون الأحوال الشخصية من أكثر القوانين ذات التأثير المباشر إيجاباً وسلباً على الأسرة، وتخاطب أحكام القانون الأسرة من خلال المرأة الزوجة، أو الأم، أو الابنة، أو المطلقة، أو الأرملة، أو في حالة تكون عليها المرأة باعتبارها العنصر الأساسي في بناء واستقرار الأسرة، ويحتوي قانون الأحوال الشخصية الكويتي الذي صدر عام 1984 على 346 مادة تنظم المركز القانوني للأسرة.

يقصد بقانون الأحوال الشخصية "القانون الذي ينظم المسائل المتعلقة بنظام الأسرة كالخطوبة، والزواج، وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة، والمهر ونظام الأموال بين الزوجين، إلى جانب المسائل المتعلقة بالطلاق والتفريق، وغيرها من المسائل ذات العلاقة الوثيقة بالإنسان منذ ولادته إلى وفاته".

وقد عالج القانون تنظيم العلاقات الزوجية وموضوع الكفاءة في الزواج (خصص لذلك 6 مواد)، وتنظيم حقوق الزوجة والأبناء في حالة الطلاق، حيث خصص القانون مثلاً 48 مادة لموضوع الطلاق لتنظيم حقوق الزوجة والأبناء عند وقوع الطلاق أو التطليق، منها المادة 102 التي لم تعتد بطلاق المجنون، والمعتوه، والمكره، والمخطئ، والسكران، والمدهوش، والغضبان إذا غلب الخلل في أقواله وأفعاله. وقد خصص القانون 9 مواد لموضوع طلاق الخلع أو الافتداء[16] أو الطلاق على مال.

كما خصص 11 مادة لموضوع حضانة الأطفال، بهدف وضع القواعد القانونية الأكثر ملائمة لصالح المحضون، كالمادة 191 المتعلقة بأحقية الأم في حضانة أبنائها بعد الطلاق، مع سقوط حق الأب في الحضانة بعد مرور سنة من تاريخ زواجها بغير والد المحضون.

بالإضافة إلى ذلك تناول القانون مسائل شتّى بشكل مباشر مثل موضوع العنف ضد المرأة، ونفقة الأقارب، والولاية على الصغير، وأركان الوصية وشروطها بشكل مفصّل وشامل، والأحكام العامة لشروط استحقاق الإرث وأنواعه، وميراث ذوي الأرحام، وغيرها من المسائل التي تنظم عملية الاستقرار القانوني والمعيشي للأسرة.

تحديث قانون الأحوال الشخصية:

بالرغم من صدوره واحتوائه على تفاصيل عديدة تساهم في تصحيح أوضاع المرأة وتعزيز حقوقها، لا زال البعض يرى بأن قانون الأحوال الشخصية الكويتي يتضمن العديد من الثغرات التي تحول دون استقلالية المرأة في اختيار شريك حياتها، أو الحق في إنهاء عقد الزواج بالإرادة المنفردة دون إلحاق الضرر بحقوقها الشرعية والقانونية، إضافة إلى تباين موقف القانون تجاه المرأة المطلقة في حضانة الطفل، وغيرها من المسائل اللصيقة بكينونة المرأة.

وبعد مرور عقدين على صدوره برزت عدة محاولات برلمانية ومدنية وقانونية[17] لمراجعة وتعديل أو تطوير بعض أحكام القانون.

فقد نشرت الوطن بتاريخ 12 مايو 2004 بأن أربعة من النواب الشيعة قد تقدموا باقتراح لإنشاء قانون للأحوال الشخصية الجعفرية بالمحكمة الكليّة ضمن إطار التنظيم القضائي.

16 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريف.

17 راجع مثلاً محاولات ودعوات التحديث للقانون المنشورة على صفحات جريدة الوطن بتاريخ 14 ابريل 2004، والرأي العام بتاريخ 30 سبتمبر 2004، و18 ديسمبر 2005، وجريدة الوطن 22 فبراير 2006.

وفي 14 مارس 2006 أنهى مؤتمر عقد في الكويت بعنوان "حقوق الإنسان: المرأة وتحدي الواقع" أعماله بإصدار 21 توصية على رأسها إعادة مراجعة قوانين الأحوال الشخصية وتعديلها بما يحقق المساواة.

و بتاريخ 18 نوفمبر 2007 نشرت جريدة الوطن فحوى ما جاء في التقرير السادس والثمانين للجنة الشئون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بإضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (15) لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية. وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض عدة اجتماعات لمناقشة القانون المتعلق بأحد أنواع الوصية، وانتهت إلى الموافقة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين على الاقتراح بقانون المشار إليه من حيث الفكرة والصياغة.

ويمكن القول بأن القضية الأساسية في الكويت هي تطوير القانون والتوعية بأهمية المواد التي يحويها وضرورة الاستفادة من وجوده لحل ومعالجة العديد من المشاكل الأسرية والاجتماعية والمالية على المستوى الشخصي (كالمتعلقة بالحقوق المالية والإرث وأموال القاصرين) وما أشبه. فقصور الثقافة والوعي القانونيان لدى عموم الناس والمواطنين يؤدي إلى جهل الناس بمدى إمكانية الاستفادة من القانون بل وحتى إلى الجهل بوجوده أيضاً. وهذا يتطلب مقاربة إلى الموضوع تقوم أساساً على نشر الوعي القانوني المرتبط بتوضيح الفوائد المتاحة للأسرة وللمرأة وللأطفال وبالتالي للاستقرار الاجتماعي للأسرة والمجتمع الكويتيان، والقائمة على تفعيل القانون وتوظيفه على أوسع نطاق ممكن.

حملة التوعية بأهمية قانون الأحوال الشخصية:

تهدف هذه الحملة إلى نشر الوعي بين مختلف فئات المجتمع البحريني بأهمية إصدار قانون مدوّن للأحوال الشخصية، وإلى التأكيد على أن هذه الدعوة لا تعني التعارض مع الشرعية الدينية لهذا القانون وإنما تتوافق تمام التوافق مع فكرة إصدار هذا القانون استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبار أن الشريعة الإسلامية تحوي أحكاماً ونصوصاً تشريعية عادلة ومنصفة ولكنها تعاني من سوء وقصور في التطبيق أو الفهم أو التفسير، ومن عدم وجود توافق نصي مدون بصيغة قانونية معاصرة ومفهومة وواضحة للجميع.

أما بالنسبة للمجتمع الكويتي فبالرغم من وجود قانون مدون للأحوال الشخصية إلا أن العديد من المواطنين (أو بالأحرى المواطنات) لا دراية كافية لهم بماهية هذا القانون ومميزاته وكيفية الاستفادة منه وتوظيفه لتحقيق العدالة لقضاياهم (أو قضاياهن). لذلك تهدف الحملة في دولة الكويت إلى زيادة دراية الناس العاديين بالقانون وموادّه ومزاياه وحثّهم على استثمار وجوده والاستفادة منه.

القسم الأول : سجل فعاليات حملة التوعية بقانون الأحوال الشخصية

مملكة البحرين

فعاليات حملة التوعية بأهمية إصدار قانون للأحوال الشخصية

نبدأ بتوضيح أن الراعي الأساسي للحملة هو "الاتحاد النسائي البحريني"، والذي أُشهر رسمياً صيف 2006م كإحدى منظمات المجتمع المدني في مملكة البحرين، والذي يقوم بعمليات تنسيق مشاريع مجتمعية عديدة لمجموعة كبيرة من الجمعيات النسائية البحرينية.

تدشين الحملة: إجراء تحليل مسحي عن "الحقوق الشخصية للمرأة البحرينية في حملات الانتخابات البرلمانية البحرينية لعام 2006م": 18 – 24 نوفمبر 2006م[18].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف المسح:*** قياس مدى تبنّي مرشحي الانتخابات النيابية لمواضيع تعبّر عن الحقوق الشخصية للمرأة في مملكة البحرين، ومدى الحضور الايجابي المساند لهذه المواضيع في الحملات الانتخابية.

ii. ***منهجية تنفيذ المسح:*** اتبع التقرير الوصفي التحليلي منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية، واستخدم في التقرير استبيان تتضمن بدايته بيانات شخصية، كما يتضمن أربعة أسئلة أساسية تدور حول ما إذا كان الناخب يرغب في انتخاب امرأة أو رجل، وتبعها أسئلة أخرى حول المواضيع والحقوق الشخصية المتعلقة بالمرأة، وحول المميزات المفضّلة للمرشح النيابي ومدى علاقة التفضيل بقدرة المرشح على مساندة مواضيع الحقوق الشخصية للمرأة. كانت المدة المتاحة لتوزيع الاستبيان وجمع العينات هي آخر ثمانية أيام قبل يوم التصويت، الموافق 25 نوفمبر 2006م، من خلال توزيع الاستبيان في الخيام الانتخابية للمرشحين بمختلف أصنافهم وتياراتهم، بحيث تم تغطية الدوائر الانتخابية الأربعين، وقد بلغ عدد الإجابات الصالحة 985، نصفها لإناث، ونصفها لذكور.

18 وثائق الفعالية: صورة صفحة جريدة الوقت البحرينية التي نشرت ملخص نتائج الاستبيان يوم 25 نوفمبر 2006، ونص التقرير النهائي لنتائج المسح باللغة العربية.

iii. ***المشاركون في المسح:*** تم إعداد الاستبيان من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني والتي هي الاتحاد النسائي البحريني. وقد تم تفويض عملية تنفيذه وجمع البيانات وتحليلها إلى إحدى المؤسسات الوطنية الاستشارية المتخصصة.

- **حصيلة الفعالية:**

i. ***نتائج المسح الأولية:*** أشارت أبرز النتائج إلى استعداد جزء كبير من الناخبين لدعم المرأة في الانتخابات النيابية بصورة مساوية لاستعدادهم لدعم الرجل. وأن البقية سيقومون بالتصويت للمرشح الذي يتبنّى برنامجاً انتخابياً وسياسياً يتوافق مع تطلعاتهم بغض النظر عن كونه امرأة أو رجل. (هذه النتيجة تدل في ظاهرها على أن الناخب البحريني يساوي في نظرته بين المرأة والرجل. إلا أن نتائج الانتخابات والفوز الكاسح للرجل. بل للرجل المنتمي للتيار السياسي الإسلامي بالذات. أثبت عدم صدق هذه النتيجة أو بالأحرى عدم صدق الآراء التي تم التصريح بها. مما يشير إلى النتيجة التي وصلت إليها عدة دراسات عالمية سابقة بأن الناخبون في العديد من البلدان يقومون بإخفاء آرائهم الحقيقية والإدلاء بآراء أخرى تتماشى مع السلوك الذي يفترض أن يتم تبنّيه أدبيّاً أو منطقيّاً في حالات وقضايا مشابهة. وبعد الرفض العلمائي والجماهيري الهائل لفكرة سن قانون للأحوال الشخصية تخوّل القانون إلى وصمة انتخابية خطيرة تهدد الموقع السياسي لمن يتبنّاه. وقد برزت هذه الحالة في عدة مظاهر أهمها: التجاهل المتعمّد لطرح موضوع القانون في الحملات والدعايات الانتخابية. بحيث لم يعد أحد يتذكره إلا للتشنيع على بعض المرشحين أو المرشحات اللاتي كن يدعمن سن القانون).

ii. ***عرض النتائج الأولية في الصحافة:*** أصدر "الاتحاد النسائي البحريني" بياناً صحفيّاً عشية الانتخابات وذلك مساء يوم 24 نوفمبر 2006م يعرض فيه نتائج المسح. وقد نشرت صحيفة الوقت اليومية المحلية نتائج الاستبيان في اليوم التالي.

- **نتائج الفعالية:**

كانت أبرز نتيجة لتنفيذ المسح هو إظهار مدى السبات الذي بدأ يغرق فيه موضوع حقوق المرأة الشخصية وقانون الأحوال الشخصية. وبالتالي نبّه إلى أهمية

إطلاق مشروع حملة توعية جديدة لتوضيح أهمية وجود هكذا قوانين وبأساليب ومقاربات هادئة ونوعية، مختلفة عن المقاربات السابقة التي أثارت غالبية الرأي العام بصورة سلبية ضد القانون.

- **الدروس المستفادة:**

أبرز تنفيذ المسح أهمية المبادرة بإعادة إحياء حملة المطالبة بالقانون، حيث أوضح كأداة علمية وموضوعية الطريق المسدود الذي وصلت إليه الحملة وأهمية إطلاقها من جديد قبل أن تدخل فترة سبات قد تمتد لسنوات.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية**[19]:

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تمثيل الفعالية بواجهة وطنية هي الاتحاد النسائي البحريني لتسهيل عمل الماسحين ونزع الحرج عن المشاركين.

ii. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين الإهمال الذي تتعرض له حقوق المرأة وبالتالي ضرورة وجود قوانين تساندها، من خلال وجهة نظر قائمة على العلمية والموضوعية.

iii. ***دور استراتيجي:*** قيام إحدى مؤسسات المجتمع المدني (الاتحاد النسائي) بتبنّي دور الواجهة الرئيسية للمشروع، وذلك لكسب تعاطف المشاركين.

iv. ***بيئة إستراتيجية:*** تم توظيف التعبئة الاجتماعية والسياسية الناجمة عن فترة الانتخابات التشريعية، لتنفيذ المسح وتبرير أهدافه.

v. ***بيئة إستراتيجية:*** تم تكليف مؤسسة استشارية وطنية لتنفيذ المسح، لتشكيل الانطباع السليم بأن المسح ينبع من منطلقات محلية ووطنية.

19 هناك 14 ممارسة استراتيجية موزعة على 4 أصناف رئيسية من الأدوات الإستراتيجية تم توظيفها في هذه الحملة، وهذه الأصناف الرئيسية هي: القواعد الإستراتيجية، أي الأساس الذي يقوم عليه العمل في الحملة، والأدوار الإستراتيجية، أي الدور الذي يلتزم به طرف ما لخدمة المشروع، والوسائط الإستراتيجية، أي آليات تنفيذ فعاليات الحملة، والبيئة الإستراتيجية، أي الظروف والوقائع الزمانية والمكانية التي تم استثمارها لصالح الحملة (لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة القسم الثاني من الدليل).

ندوة لعرض وتحليل نتائج "التقرير المسحي" بمقر جمعية أوال النسائية: 14 فبراير 2007م.[20]

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الندوة:*** عرض وتحليل لنتائج مسح (الحقوق الشخصية للمرأة البحرينية في حملات الانتخابات البرلمانية البحرينية لعام 2006م).

ii. ***برنامج الندوة:*** بتاريخ 14 فبراير 2007 وبدعوة من الاتحاد النسائي البحريني، وبحضور أكثر من 20 شخصية نسائية ممثلة عن غالبية منظمات المجتمع المدني النسائية، تم عرض تحليل كمي ونوعي لنتائج المسح، ونتائج الانتخابات الفعلية، ومدى وأسباب تباين النتيجتين. قدم العرض صادق جعفر رئيس المكتب الاستشاري الذي قام بتنفيذ المسح.

iii. ***المشاركون في الندوة:*** الاتحاد النسائي البحريني، وممثلات الجمعيات الأهلية النسائية.

- **الحصيلة:**

عدد الحضور بلغ أكثر من 20 شخص، وقد استمر اللقاء لمدة ساعتين تخللهما الكثير من النقاشات وإبداء وجهات النظر.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبين الإهمال الذي تعرض له موضوع حقوق المرأة في الانتخابات التشريعية، وبالتالي ضرورة السعي للمطالبة بتشريع قوانين تساندها.

ii. ***دور استراتيجي:*** تم عقد الندوة باسم الاتحاد النسائي البحريني وفي مقر إحدى منظمات المجتمع المدني.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** تم عرض نتائج المسح في صيغة لقاء (ندوة) لتعزيز مستوى إدراك ذوي الاهتمام بالموضوع.

---

20 وثائق الفعالية: صور فوتوغرافية للفعالية.

حلقة حوارية بعنوان: التقنين بين الشريعة والقانون: 26 مايو 2007م[21].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الحلقة:*** فتح حوار وتبادل الآراء مع اختصاصيين حول تقنين الأحوال الشخصية، ونقاط التقاطع بين الصياغة الشرعية والصياغة القانونية لمسودة القانون، والفرق بينهما، ووضع الملاحظات عليها تمهيداً لرفعها (أي الملاحظات) إلى الديوان الملكي ورئيسي مجلسي الشورى والنواب البحرينيين.

ii. ***برنامج الحلقة:*** تم عقد الحلقة الحوارية في يوم السبت 26 مايو 2007 بفندق راديسون – ساس، وقد استمرت لخمس ساعات، بدأت بكلمة رئيسة الاتحاد النسائي الأستاذة "مريم الرويعي"، تلتها جلسة عرض أوراق العمل الثلاث، ثم جلسة الحوارات والمداخلات، واختتمت بجلسة التوصيات.

iii. ***المشاركون في الحلقة:***

1 – الشيخ محسن العصفور (القاضي الجعفري لمحكمة الاستئناف العليا): "التقنين من وجهة شرعية: الحاجة إلى منظومة تشريعية متكاملة للقضاء الشرعي".

2 – الشيخ ياسر المحميد (القاضي السنّي للمحكمة الكبرى الشرعية): "عمل اللجنة المكلّفة بقانون الأسرة البحريني".

3 – المحامي سامي سيادي: "لماذا تقنين أحكام الأحوال الشخصية؟".

- **الحصيلة:**

i. ***الحضور:*** شارك في الحلقة حوالي 70 مشارك ومشاركة من جمعيات أهلية نسائية، وجمعيات حقوقية، ومحامين ومحاميات، وعلماء دين من الطائفتين، وبرلمانيين وبرلمانيات من مجلسي الشورى والنواب، وممثلين عن وزارة العمل، وعن المجلس الأعلى للمرأة، وإعلاميين وإعلاميات من الصحف المحليّة.

21 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في الحلقة الحوارية.

ii. ***التغطية الصحافية:*** حظيت الحلقة الحوارية بتغطية صحفية واسعة من قبل أغلب الصحف المحلية اليومية الناطقة باللغة العربية.

iii. ***التوصيات:*** خرجت الحلقة بمجموعة توصيات أهمها ضرورة تحديد تاريخ لإصدار القانون، ووضع إستراتيجية للتوعية المجتمعية بأهمية تقنين أحكام الأسرة، وإصلاح إجراءات التقاضي، وإدراج ما يختص بحقوق المرأة المعاقة في القانون، والعمل على إصدار قانون موحّد، وإفراد فصل للأمور الخلافية وتذييل الاختلافات المذهبية في الحواشي.

- **النتائج:**

أثارت الحلقة من جديد مواقف علنيّة مؤيّدة لإصدار القانون بالرغم من التحفّظات القائمة عليه، وكانت منطلق علني للحملة الجديدة المطالبة بإصدار القانون، ولتشكيل لجنة المشايخ السنّة التي ستقوم بإبداء ملاحظاتها على مسودة القانون السنّي، ولكنها في المقابل ولّدت أيضاً ردود فعل إعلامية سلبية من قبل الجهات الدينية الشيعية، المعارضة لإصدار القانون بالآلية المطروحة حاليّاً.

- **الدروس المستفادة:**

كان لمشاركة مجموعة نخبوية كبيرة ومثّلة لأطياف عديدة من المجتمع البحريني دور كبير في صياغة أرضية لوجهة نظر مشتركة تستبطن نسبة توافق لا بأس بها حول مشروع القانون وكيفية طرحه وتداوله وكسب التأييد له.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تمثيل الفعالية بواجهة وطنية (الاتحاد النسائي) لكسب ثقة المشاركين فيها.

ii. ***قاعدة إستراتيجية:*** استخدام خطاب ديني متلائم مع البيئة الثقافية والمجتمعية لإبعاد فكرة تضارب الحملة مع التشريع الديني.

iii. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أضرار غياب القانون لزيادة مدى تفهّم المواطنين لمبررات مطالب الحملة.

iv. ***دور استراتيجي:*** الاستعانة بخبراء الشريعة والقانون في تنفيذ الفعالية، لإضفاء المصداقية الدينية والقانونية على تحرك الحملة.

v. ***وسيلة استراتيجية:*** عرض الأفكار في صيغة لقاء تأهيلي لتوسيع شبكة المساندين لفكرة إصدار القانون.

vi. ***وسيلة استراتيجية:*** التواصل مع الجمهور العام من خلال التغطية الصحفية الواسعة للفعالية، لمعالجة النظرة السلبية المحيطة بالقانون.

جلسات قراءة في مسودات قانون الأحوال الشخصية: 30 يونيو – 2 يوليو 2007م[22].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الجلسات:*** استكمال ما تم بدءه في الحلقة الحوارية (التقنين بين الشريعة والقانون) لشرح مواد مسودات القانون لقنوات العمل النسائي الأهلي أي عضوات الجمعيات النسائية ووضع الملاحظات عليه تمهيداً لرفعها إلى الديوان الملكي ورئيسي مجلسي الشورى والنواب البحرينيين.

ii. ***برنامج الجلسات:*** تم تحديد أيام 30 يونيو و1 و2 يوليو 2007 لعقد جلسات القراءة، حيث سيقدم 6 من المحامين والمحاميات قراءتهم النقدية للقانون، بحيث تستغرق الجلسة 3 ساعات يومياً، وقد عقدت الجلسات بقاعة "جمعية رعاية الطفل والأمومة". تم اعتماد القراءة على نسخة مسودتي القانون (السنيّة والجعفرية) التي قامت بنشرها جريدة الأيام اليومية البحرينية، والتي وضعتهما اللجنة الرسمية المشكلة من قبل الحكومة.

iii. ***المشاركون في الجلسات:***

1. المحامي حسن إسماعيل: "قراءة نقدية لمشروع قانون أحكام الأسرة".

22 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في جلسات القراءة القانونية.

2. المحامية شهزلان خميس: "مشروع قانون أحكام الأسرة".

3. المحامي علي العريض: "نقد مشروع قانون أحكام الأسرة".

- **الحصيلة:**

i. ***الحضور:*** تراوح عدد الحضور بين 50 – 60 مشاركة من السيدات جلّهن من الجمعيات النسائية البحرينية. تم إلغاء جلسة اليوم الثالث بسبب اعتذار المحاميان المكلّفان بالقراءة لظروف طارئة.

ii. ***التغطية الصحافية:*** حظيت الجلسات بتغطية إعلامية من قبل جريدة الأيام المحلية اليومية.

iii. ***التوصيات:*** خرجت الجلسات بمجموعة توصيات أهمها استبدال الكلمات المهينة للمرأة أو المبهمة في القانون بأخرى أكثر وضوحاً وملائمةً. وإرفاق القانون بمذكرة تفصيلية توضح مواد القانون المقتضبة. وكُلف المحامي حسن إسماعيل والمحامية شهزلان خميس بتجميع الملاحظات وصياغتها. وقد أعد المحامي حسن إسماعيل رؤية متكاملة لقانون الأحوال الشخصية في ضوء القراءة المذكورة.

- **النتائج:**

كان لجلسات القراءة دور كبير في توضيح العديد من الأمور المبهمة في القانون ورفع مستوى الإدراك القانوني لطبيعة المواد والأحكام الواردة فيه بالنسبة لعموم المشاركات وهن اللاتي يمثّلن نواة القنوات المدافعة عن حقوق المرأة ووضعها الأسري.

- **الدروس المستفادة:**

أوضحت الجلسات أهمية تثقيف السيدات العاملات في شأن الأحوال الشخصية للمرأة بالأبعاد القانونية والفقهية للموضوع لكي يتحاشين التعرض لمواقف سوء الفهم المتقابل أو لكي لا يتحركن بصورة يتم قراءتها على أنها مخالفة للشرع أو للقانون.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تمثيل الفعالية بواجهة وطنية.

ii. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أضرار غياب القانون.

iii. ***دور استراتيجي:*** مشاركة خبراء القانون في الفعالية تضفي المصداقية والعلمية على خطاب الحملة.

iv. ***وسيلة استراتيجية:*** تنفيذ الفعالية بصيغة لقاء تأهيلي وتوضيحي يوسّع شبكة المساندين لفكرة إصدار القانون.

v. ***وسيلة استراتيجية:*** عرض نتائج الندوة عبر وسائط الاتصال الجماهيري (الجرائد) يخفف الغموض التشريعي واللغوي في القانون.

لقاءات لجنة مراجعة المسودة السنيّة لقانون الأحوال الشخصية: بدءً من 4 أغسطس 2007م[23].

قام الاتحاد النسائي البحريني بمخاطبة المجلس الإسلامي العلمائي بثلاثة خطابات لطلب اللقاء والتحاور حول القانون ومراجعة المسودة الجعفرية. ورد المجلس بخطاب شكر فيه جهود الاتحاد النسائي، وأكد على أولوية الضمانة الدستورية لتعديل القانون. لذلك لم يكن ممكناً تشكيل لجنة مراجعة للمسودة الشيعية للقانون بسبب اعتراض رجال الدين الشيعة النافذين أساساً على مشروع القانون. ولكن عوضاً عن ذلك حصلت لقاءات فردية مع بعض رجال الدين كالسيد كامل الهاشمي والسيد جعفر العلوي الذي وافق على الاطلاع على المسودة الجعفرية ووضع الملاحظات عليها. كما تم التشاور مع المحامية جليلة السيد حول العديد من الخطوات التي تم اتخاذها.

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف اللجنة:***

1. مراجعة المسودة السنيّة للقانون ووضع الملاحظات عليها ورفعها إلى الديوان الملكي ومجلسي الشورى والنواب البحرينيين.

2. خلق توافق فقهي حول إصدار القانون بين المدارس والتيارات السنيّة المتعددة كالمالكيون والسلفيون والصوفيون والإخوان المسلمون.

23 وثائق الفعالية: صور فوتوغرافية لاجتماعات اللجنة. ونص المسودة المنقحة من القانون.

ii. *برنامج اللقاءات:*

تم عقد 38 لقاءً بدءً باللقاء الافتتاحي الأول يوم السبت 4 أغسطس 2007م بفندق كراون بلازا، حيث استمرت بعده اللقاءات بصورة أسبوعية حيث أبدى المشاركون التزاماً عالياً بالحضور والمشاركة لإيمانهم بأهمية الموضوع، وأثنوا على مبادرة الاتحاد النسائي البحريني في هذا الشأن. عقد اللقاء الثاني في الجمعية الإسلامية، ثم توالت بقية اللقاءات في مقر الاتحاد النسائي البحريني، وكان وقت اللقاءات هو من التاسعة والنصف صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر. وقد قامت اللجنة بإقرار مجموعة من مواد القانون كما هي، وبإعادة صياغة وتعديل العديد من المواد الأخرى، وقد تمت التعديلات مع الأخذ بعين الاعتبار قوانين الأحوال الشخصية في قطر والجزائر والإمارات العربية المتحدة والمغرب والكويت ووثيقة مسقط والملاحظات العامة المحلية على مسودة القانون. الجدير بالذكر أن الشيخ الدكتور عبداللطيف المحمود كان صاحب الدور الأساسي في إقناع المشاركين بالاستجابة والمشاركة اذ تم التشاور مع سماحته في أسماء الشخصيات التي من الممكن دعوتها لعضوية اللجنة، وتمت مخاطبة تلك الشخصيات والاتصال بها من قبل رئيسة الاتحاد النسائي السيدة مريم الرويعي، وقد وافق المدعوون على الفور للانضمام للَجنة.

iii. *المشاركون في اللقاءات:*

1. الشيخ الدكتور عبداللطيف المحمود (رجل دين، وأكاديمي، وعضو مجلس القضاء الأعلى)
2. الشيخ وليد آل محمود (قاضي شرعي)
3. الشيخ الدكتور أحمد العطاوي (رجل دين، وأكاديمي)
4. الشيخ عبدالناصر الصديقي (رجل دين، ورئيس اللجان بمجلس الشورى البحريني)
5. الشيخ الدكتور ناجي العربي (رجل دين، وأكاديمي)
6. الشيخ عبدالرحمن الشاعر (قاضي شرعي)

7. الشيخ عبدالرحمن عبدالسلام (دجل دين، وعضو مجلس الشورى البحريني)

8. الدكتور أحمد محمد بخيت (أكاديمي، وباحث في قوانين الأحوال الشخصية)

9. الشيخ ياسر المحميد (قاضي، ورئيس المحكمة الشرعية الكبرى السنيّة، وعضو اللجنة الرسمية التي وضعت المسودة السنيّة)

10. الشيخ الدكتور إبراهيم المريخي (قاضي بمحكمة الاستئناف العليا الشرعية)

11. رئيسة الاتحاد الأستاذة مريم الرويعي

12. سكرتيرة الاتحاد الأستاذة صفية الحسن.

- **الحصيلة:**

i. ***الحضور:*** أغلب المشاركين هم من لديه خلفية مشتركة فقهية وأكاديمية وقضائية، كما أنهم يمثّلون أهم التيارات الفقهية والسياسية والثقافية في المملكة، الشيء الذي يساهم في توليد توافق مجتمعي حول عملهم وإسهاماتهم في القانون.

ii. ***المسودة المنقّحة:*** قامت اللجنة بإصدار مسودة منقحة من مسودة القانون اعتمد على جميع الإقرارات والتعديلات التي تبنّتها اللجنة.

iii. ***التوصيات:*** كما خرجت اجتماعات اللجنة بمجموعة توصيات أهمها إدراج فصل تمهيدي يشرح المصطلحات المستعملة في القانون، وإضافة مواد تم إغفالها في المسودة كالإيلاء والظهار واللعان[24]، والحاجة إلى معالجة القضايا الأسرية المستجدة كأنواع الزواج المستحدثة، وضرورة إفراد أحكام الأسرة لكل من المذهبين السني والجعفري بمنظومة مستقلة.

iv. تم رفع مسودة القانون المراجعة بشقيها السني والجعفري إلى وزير الديوان الملكي، في لقاء ضم ممثلات الاتحاد النسائي وأعضاء لجنة المشايخ السنية في 15 أكتوبر 2008م.

---

24 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريف.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تنفيذ الفعالية تحت مظلة مؤسسة وطنية وأهلية يوضّح بأنها تعمل من أجل مصلحة وطنية.

ii. ***قاعدة إستراتيجية:*** توظيف حالة تعدد الاجتهادات لدى خبراء الشريعة وفقهائها، والحصول على مقاربات فقهية وتشريعية وقانونية أفضل لمواد القانون.

iii. ***قاعدة إستراتيجية:*** التواصل مع ممثلي القوة التشريعية وإقحامهم في فعاليات الحملة، لإضفاء ثقل نوعي عليها وتحصينها من النظرة التشكيكية لدى عامة الناس.

iv. ***دور استراتيجي:*** قيام إحدى مؤسسات المجتمع المدني بدور المنسق لهذه الجلسات يوفر مرونة وشفافية أكبر في التعبئة وتداول الأفكار.

v. ***دور استراتيجي:*** تم إشراك خبراء الشريعة في هذه الفعالية لمعالجة ثغرات القانون وإشكالية مشروعيته ومشروعية الدعوة لإقراره.

vi. ***وسيط استراتيجي:*** تم تنفيذ الفعالية في صيغة إطار عمل مساند (لجنة مراجعة المسودة) لتقريب وجهات النظر المختلفة والمتعارضة حول مواد القانون، وتسهيل عملية إصداره مستقبلاً.

vii. ***بيئة إستراتيجية:*** تم اختيار خبراء شريعة من أهل البلد (مواطنين) للقيام بالمراجعة لإشعار كل من له صلة بأن المشروع نابع من حاجة الوطن ومواطنيه، وبالتالي تسهيل القبول به.

استبيان مسحي حول "إجراءات القضاء في التعامل مع قضايا الأحوال الشخصية للمرأة البحرينية"[25]: أغسطس 2007م.

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف المسح:*** اكتشاف حجم ونوع القضايا والإجراءات القضائية المتعلقة بالأحوال الشخصية، والتعرف على آثارها على الأطراف المتضررة (النساء، والأطفال، والأسر)، وطبيعة التعامل معها من قبل الأطراف ذات

25 وثائق الفعالية: نص التقرير النهائي لنتائج المسح، باللغة العربية.

الصلة (القضاء، والمحامين، والتشريعات القانونية).

ii. ***منهجية تنفيذ المسح:*** اعتمد التقرير على استبيانين، الأول موجّه للمراكز الأهلية والرسمية التي ترعى وتساند وتقدم الاستشارات للنساء اللاتي يعانين من الضرر نتيجة سوء المعاملة الزوجية، والثاني إلى المحامين الذين يعالجون قضايا هؤلاء النسوة ويترافعون عنهن أمام المحاكم الشرعية. احتوى الاستبيان الأول على 27 سؤالاً توزّعت على ستة أبواب تطرّقت إلى حجم الحالات (السيدات) المتضررة من فقدان قوانين مدونة بصورة واضحة متعلقة بالأحوال الشخصية للمرأة، وقضايا المرأة المطلقة في المحاكم ومعاناتها، ووضع المرأة بالنسبة لأبنائها في حالة الخلاف مع زوجها أو الطلاق، وأحوال السيدات المتضررات أكاديمياً ومهنياً، ووضع المرأة المتضررة أو المعنفة أمام المحاكم الشرعية، وأخيراً طبيعة المساندة التي تقدمها المراكز للسيدات المتضررات. واحتوى الاستبيان الثاني على 19 سؤالاً تتوزع على خمسة أبواب، وهي تتشابه مع مثيلاتها في الاستبيان الأول باستثناء الباب الأخير، وقد طلب الاستبيان تغطية المدة الزمنية بين 1997 إلى 2006م.

iii. ***المشاركون في المسح:*** شارك في الإجابة كل من "مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري" وهو مؤسسة غير ربحية، و"المجلس الأعلى للمرأة" وهو مؤسسة رسمية، و"جمعية أوال النسائية" و"جمعية فتاة الريف" وهما جمعيتان نسائيتان أهليتان، ودار الأسرة السعيدة" وهي مؤسسة ربحية، و"مركز سترة الاجتماعي" و"مركز جدحفص الاجتماعي" وهما تابعان لوزارة التنمية الاجتماعية، ومكتب المحاميان "عبدعلي العصفور" و"زينات المنصوري".

- **الحصيلة:**

أوضح المسح العديد من النتائج أهمها أن مشكلة العنف الأسري الموجه ضد الزوجة هي على رأس المشاكل التي تعاني منها المرأة المتزوجة في البحرين، وأن المرأة يمكن أن تتعرض لهذا النوع من الضرر في مختلف المراحل الزوجية أو العمرية ومهما كان وضعها الأكاديمي أو المهني، وأن المرأة قد تبقى تعاني لسنوات حتى مع وصول قضيتها إلى المحاكم بسبب بطء وضعف فعالية الإجراءات القضائية. كما أن المساندة التي تتلقاها هؤلاء السيدات من مراكز الدعم تتوقف عند

المنعطف الذي تنتقل فيه قضاياهن إلى أروقة المحاكم، بسبب اعتبار هذه المراكز نفسها غير معنيّة أو غير قادرة على التدخل في أية قضية بعد وصولها إلى مسار المعالجة القضائية باستثناء مكتب الشكاوى التابع للمجلس الأعلى للمرأة، ومركز عائشة يتيم الذي يُقدم المساندة في هذا الشأن.

- **الدروس المستفادة:**

أوضح العمل على التقرير أهمية أن يكون هناك نظام الكتروني (موحد إن أمكن)، يقوم برصد وتسجيل الحالات والقضايا المشابهة، من بدء انتقالها إلى مراكز المساندة وحتى يتم إغلاقها كملف محسوم في المحكمة أو بالصلح أو غير ذلك من النهايات. وأن يكون هناك مختصين قادرين على تنفيذ عمليات الرصد والتحليل.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تمثيل المسح بواجهة وطنية لقبول الجهات المشاركة في تقديم ما لديها من بيانات خاصة.

ii. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين الأضرار الناجّة عن غياب التقنين وإضفاء العلمية على خطاب الحملة وكسب تعاطف المعنيين من الناس .

iii. ***دور استراتيجي:*** تصدي إحدى مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ الفعالية باسمها خفف من التعقيدات البيروقراطية للتحرك، وخلق تعاطفاً من قبل جهات عديدة للمشاركة في الفعالية.

المسابقة الرمضانية الصحفية حول موضوع الأحوال الشخصية للمرأة البحرينية: سبتمبر – أكتوبر 2007م[26].

- **بيانات الفعالية:**

i. **أهداف المسابقة:**

1. إثارة الوعي بأهمية قانون الأسرة من خلال المقالات المتواصلة في شهر رمضان.

2. لفت انتباه المواطنين البحرينيين إلى وجود حملة تساند إصدار

26 وثائق الفعالية: نسخ المسابقة منشورة على صفحات جريدة الوقت، وجريدة البلاد، ونص مواضيع المسابقة الرمضانية المطبوعة ككتيب مستقل.

القانون بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

3. زيادة الدعم والمساندة الأهلية لفكرة إصدار قانون للأسرة ينصف المرأة وفق ما تراه الشريعة.

ii. ***برنامج المسابقة:*** المسابقة عبارة عن مقالات تتناول التعريف بمفردات وجزئيات قانون الأحوال الشخصية وتهدف إلى التوعية بماهيته وأهمية إصداره، بحيث تنشر في كل يومين مرة، ويتم عرض سؤال في نهاية المقال تشكل الإجابة الصحيحة عليه نجاحاً في المسابقة. وقد تم إصدار دليل للكتّاب الذين سيشاركون في تقديم مادة المسابقة، وللجهة التي ستقوم بادرة المسابقة (الاتحاد النسائي البحريني). يعرض الدليل آلية المسابقة ومجموعة من القواعد لكتابة المقالات، كأن يتعرض كل مقال لعنوان واحد من العناوين المهمة في موضوع الأحوال الشخصية، كما ويعرض قواعد صياغة الأسئلة وكيفية بناء السؤال في المقال، بحيث يقوم الكاتب بعد إنهاء المقال بصياغة سؤال حول الموضوع يستدعي الإجابة عليه قراءة المقال (وهذا هو الهدف الأساسي من المسابقة)، ثم يعرض الدليل المعايير التي يتم على ضوئها اختيار الكتّاب الذين سيشاركون في كتابة مقالات المسابقة، كأن يكون الكاتب شخصية متخصصة في موضوعها، وأن يكون مزيج الكتّاب مشكّلاً من نساء ورجال من الطائفتين. ويختتم الدليل بعرض صيغة الاتفاق مع الجريدة الناشرة للمسابقة، خصوصاً فيما يتعلق بتشكيل هوية ثابتة لعرض المسابقة، وبالطريقة التي يمكن فيها توزيع الجوائز على الفائزين.

iii. ***المشاركون في المسابقة:*** تم الاتفاق مع جريدة الوقت اليومية المحلية لنشر المسابقة على صفحاتها، وبرعاية مالية من الاتحاد النسائي البحريني، وقد شارك في الكتابة بالمواضيع التالية كل من:

1. د. أحمد العطاوي: "ضوابط ومعايير النفقة الزوجية[27]"، و"حق المرأة في حياة أسرية آمنة، وبطلان حق الرجل في استخدام العنف".

2. د. أحمد بخيت: "عضل[28] ولي الأمر في التزويج"، و"حق المرأة في رؤية أطفالها بعد الطلاق"، و"حقوق المرأة المتزوجة في فترة الخطوبة".

27 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريف.

28 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريف.

و"التطليق للهجر والإيلاء"، و"حدود الطاعة الزوجية الشرعية وحدود واجبات المرأة وحقوقها"، و"حقوق الأم الأجنبية بعد الطلاق وحق الجنسية بفعل الأمومة وغيرها"، و"دور القضاء في تفعيل حقوق المرأة".

3. القاضي الشيخ ياسر عبدالرحمن المحميد: "المبررات الشرعية لطلاق الخلع وحقوق المرأة"، و"نماذج من الأحكام الشرعية في قضايا الأحوال الشخصية".

4. الأستاذة شهناز ربيعي: "ضمانات حقوق المرأة في الإسلام"، و"حقوق الإنسان في المرأة".

- **الحصيلة: القراء:**

تجاوزت الإجابات الواردة من القراء 300 إجابة، وقد تم تسليم الفائزين عشر جوائز بدأت من 600 دينار- 400-450-500-550-الخ. كما تم إعادة نشر موضوعات المسابقة على شكل سلسلة تثقيفية بمفاهيم الأحوال الشخصية في جريدة البلاد اليومية.

- **الدروس المستفادة:**

تم توظيف البيئة الزمانية من جهتين. فشهر رمضان المبارك هو موسم تعبوي ديني يتناسب مع السياق الشرعي للأفكار المتعلقة بمضمون موضوع الأحوال الشخصية. كما أنه أصبح موسماً للمسابقات الثقافية والدينية بشتّى أنواعها. مما شكّل منطلقاً لصياغة هذه الفعالية في صورة مسابقة رمضانية. يمكن الإشارة أيضاً إلى أهمية أن تتم صياغة المواضيع بصورة أقرب إلى فهم القارئ العادي لكي يتم التفاعل معها أكثر، بدلاً من أن تصاغ بالأسلوب الاحترافي الذي يعكس حرفية الكاتب.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تمثيل الفعالية بواجهة وطنية.

ii. ***قاعدة إستراتيجية:*** استخدام خطاب شرعي في توضيح فكرة المقالات، لإبعاد التشنّجات النابعة من التصور الخاطئ لدى الكثير من الناس عن مخالفة القانون للشريعة.

iii. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين مدى الحاجة للقانون، وزيادة تفهّم المواطن العادي لمبررات الحملة.

iv. ***قاعدة إستراتيجية:*** توظيف تعدد الاجتهادات الفقهية، عبر التطرق لنواحي عديدة من الأحوال الشخصية، لتوضيح حجم المساندة المتاحة للمرأة والأسرة في عملية التشريع.

v. ***دور استراتيجي:*** الاستعانة بخبراء الشريعة لتنفيذ الفعالية، لتعزيز مصداقية الخطاب المستخدم في الحملة.

vi. ***وسيلة استراتيجية:*** استخدام وسائط الاتصال الجماهيري لطرح الفعالية لعموم الناس، لكسب تأييد ما أمكن من جمهور القراء لفكرة إصدار القانون.

vii. ***بيئة إستراتيجية:*** التموضع الوطني للفعالية، عبر الاستعانة بكتّاب وخبراء محليين.

دورة "أحكام الأسرة" خلال شهر رمضان المبارك: سبتمبر - أكتوبر 2007م[29].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الدورة:*** رفع مستوى الوعي بالحقوق الشرعية والمدنية، ونشر الوعي بأهمية قانون الأحوال الشخصية بين أوساط طالبات المرحلة الجامعية، وما دونها، من مختلف قرى و مدن مملكة البحرين.

ii. ***برنامج الدورة:*** تم تصميم منهج الدورة وتنفيذها من قبل الأستاذة شهناز ربيعي، وتم تنفيذ الورش والتي استغرق كل منها ساعتان (من 8 إلى 10 مساء) بمقر الاتحاد النسائي البحريني، وذلك طيلة شهر رمضان المبارك، بمعدل ورشة كل ليلتين. وقد احتوت الدورة على قسمين: نظري، وعملي اشتمل على عدد من التمارين التي تشجع على الحوار، خاصة بقضايا الزواج والطلاق والنفقة والحق في تنظيم الأسرة، وكذلك الحقوق الاقتصادية والسياسية، والتعليم والعمل والأجور، وقد تم توفير مواصلات للمشاركات في الدورة بسبب عدم توافرها لدى غالبيتهن.

29 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص المادة العلمية للدورة.

iii. ***مقدمة الدورة:*** الأستاذة شهناز ربيعي ناشطة نسائية وداعية دينية، وتقوم حالياً بدراسة القانون بمرحلة الماجستير بجامعة البحرين.

iv. ***المادة التدريبية:*** تطرق الجانب النظري من الدورة إلى المحاور التالية:

1. دور المنهجية الفكرية في تحديد مسيرة الفرد والأمة
2. آفات الفكر الإنساني
3. الإسلام والمرأة المعاصرة
4. إشكاليات المرأة المعاصرة في الحوارات الفكرية
5. مقياس التفاضل بين الناس
6. إشكالية المرأة في عصر العولمة.

- **الحصيلة: الحضور:**

بلغ عدد المشاركات 115 مشاركة أغلبهن من المناطق القروية، وقد تم تقسيمهن إلى مجموعتين: طالبات المرحلة الإعدادية والثانوية، وطالبات المرحلة الجامعية.

- **الدروس المستفادة:**

أهمية اختيار الظرف الزماني الملائم للتوعية، ففي شهر رمضان المبارك يتوجه الناس بشكل عام نحو الممارسات الدينية بصورة أكثر كثافة، ويرغبون في المشاركة في الفعاليات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالقيم الدينية، كالمحاضرات وورش العمل والدورات، مما يجعل طرح موضوع أحكام المرأة في الإسلام بصورة ورش عمل ملائماً ومقبولا.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية وجود بيئة قانونية مساندة للمرأة.

ii. ***دوراستراتيجي:*** تصدي واحدة من مؤسسات المجتمع المدني للموضوع سهّل تعاطف المشاركات واستجابتهن معه.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** هذه اللقاءات التأهيلية توسّع شبكة المساندين

لفكرة إصدار القانون. فكلّما كانت الفكرة أوضح كانت المساندة أكبر.

iv. ***بيئة إستراتيجية:*** تم توظيف التعبئة الثقافية والدينية الموسمية خلال شهر رمضان المبارك. حيث يسهل تحشيد ومشاركة الجمهور الشعبي في الفعاليات الثقافية والدينية.

دورة "دور المرأة البحرينية في القرن الواحد والعشرين": 6-2 ديسمبر 2007م[30].

- **بيانات الفعالية:**

i. **أهداف الدورة:** تأهيل مجموعة من الداعيات فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة البحرينية.

ii. **برنامج الدورة:** تم إعداد الدورة وتنفيذها من قبل الدكتورة رقية العلواني. حيث استمرت الدورة لخمسة أيام بمعدل ورشة مدتها 3 ساعات يومياً. وقد تم تنفيذها في مقر الاتحاد النسائي البحريني. وذلك خلال شهر ديسمبر 2007م.

iii. **مقدمة الدورة:** الدكتورة رقية العلواني ناشطة نسائية وداعية دينية وأكاديمية في جامعة البحرين.

iv. **المادة التدريبية:**

1. تنمية المرأة في عصر النبوة
2. عرض سريع وموجز لتغير أوضاع المرأة
3. واقع المرأة البحرينية اليوم والوضع الدولي
4. تحليل أسباب الوضع الحالي في مختلف المجالات
5. الاتفاقيات الدولية ودراسة في المصطلحات المستخدمة.

- **الحصيلة: الحضور:**

شارك في الدورة 25 شخصية من الداعيات الدينيات.

30 وثائق الفعالية: صور فوتوغرافية للمشاركات في الفعالية.

- **الدروس المستفادة:**

تدريب مجموعة من الداعيات ذوات الأدوار الدينية الثقافية والاجتماعية، ليكن قنوات توعية أكثر فاعلية سواء من جهة الانتشار المكاني أو الزماني.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***دور استراتيجي:*** اختيار شخصية ذات خبرة أكاديمية في حقل الشريعة لتنفيذ الفعالية يضفي مصداقية وعلمية عليها.

ii. ***وسيلة استراتيجية:*** هذه اللقاءات التأهيلية تساهم في رفع مستوى الفئات المهتمة بالعمل على تعزيز أوضاع المرأة.

محاضرة "قانون صندوق النفقة": مارس 2008م.

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الفعالية:*** توعية الجمهور العام من النساء بفكرة صندوق النفقة.

ii. ***برنامج الفعالية:*** الفعالية عبارة عن محاضرة تم تقديمها في مقر الاتحاد النسائي البحريني وتم إعادة تقديمها في أحد المآتم[31] (الحسينيات) النسائية.

iii. ***مقدمة الفعالية:*** الأستاذة ابتسام خميس ناشطة نسائية، وعضوة في جمعية نهضة فتاة البحرين، ومساعدة في أحد مكاتب المحاماة البحرينية.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية وجود قوانين تساند الحقوق الشخصية للمرأة، لكسب تعاطف الجمهور.

31 المأتم أو الحسينية هو صالة يجتمع فيها النساء أو الرجال لإقامة مأتم التعزية بذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو حفيد النبي محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم. وحيث أن مناسبة التعزية تكون في مواسم محددة، فإن هذه المآتم أو الحسينيات تستخدم في بقية أوقات السنة كمكان لإلقاء المحاضرات التوعوية والتثقيفية، أو عقد احتفالات الزواج، أو إقامة مراسم التعزية بوفاة أحد ما، أو ما أشبه من الفعاليات الاجتماعية والثقافية.

ii. ***دور استراتيجي:*** كان لاستخدام موقع إحدى المنظمات المدنية، وإحدى المؤسسات الثقافية الدينية (الحسينية)، دور في حضور المشاركات في المحاضرة.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** هذه اللقاءات تزيد التعبئة الاجتماعية لصالح فكرة إصدار القانون.

محاضرة "تحديد سن الزواج في لائحة المأذونين": مارس - ابريل 2008م.

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الفعالية:*** توعية الجمهور العام من النساء بأهمية تحديد سن الزواج في لائحة المأذونين.

ii. ***برنامج الفعالية:*** الفعالية عبارة عن محاضرة تم تقديمها في مقر الاتحاد النسائي البحريني، وتم إعادة تقديمها في أحد المآتم النسائية.

iii. ***المشاركون:*** تم تقديم البرنامج من قبل:

1. طبيبة العائلة الدكتورة سميّة الجودر، حيث قامت بشرح آثار وأضرار الزواج المبكر على المرأة.
2. المحامي سامي سيادي، حيث قام بشرح والتعليق على قرار وزير العدل المتعلق بتحديد سن الزواج في لائحة المأذونين، وأهمية ذلك من الناحية القانونية.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية وجود قوانين تساند الحقوق الشخصية للمرأة، لكسب تعاطف الجمهور.

ii. ***دور استراتيجي:*** كان لاستخدام موقع إحدى المنظمات المدنية، وإحدى المؤسسات الثقافية الدينية (الحسينية)، دور في حضور المشاركات في المحاضرة.

iii. ***دور استراتيجي:*** تم الاستعانة بأحد خبراء القانون للمشاركة في تقديم المحاضرة، لتعزيز الوعي القانوني الشعبي بمحتوى الموضوع.

iv. ***وسيلة استراتيجية:*** هذه اللقاءات تزيد التعبئة الاجتماعية لصالح فكرة إصدار القانون.

تشكيل "لجنة الدعم القانوني": يونيو 2008م:

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف اللجنة:*** مساندة السيدات المتضررات من زواجهن (بسبب العنف الأسري أو سوء المعاشرة الزوجية المؤدي إلى طلب الطلاق) من خلال توفير الاستشارات القانونية لهن، وتقديم المساندة القضائية في جميع مراحلها مجاناً، أو مقابل كلفة مالية مخفّضة للحالات التي تلجأ إلى الاتحاد النسائي، وتوفير المساندة القضائية لمراكز الاستشارات الأسرية ومراكز الإيواء الذين لا تتوافر لديهم خدمة المساندة القانونية، كمركز أوال ودار المنار للإيواء.

ii. ***آلية عمل اللجنة:*** تقوم اللجنة بتوفير الاستشارات القانونية، وتوضيح الحقوق المتاحة والمتوافرة للسيدات اللاتي يستعن باللجنة. وفي حال استدعى وضع السيدة صاحبة الشأن اتخاذ إجراءات قانونية وقضائية، فإن اللجنة تعرض عليها المساعدة التنفيذية.

iii. ***المشاركون:*** حالياً يساهم في عمل اللجنة، والتي تتخذ من الاتحاد النسائي البحريني مركزاً لها، المحامون التاليون:

1. المحامي أحمد العريض (منسق اللجنة)
2. المحامي سامي سيادي
3. المحامي حسن إسماعيل
4. المحامي محمد التاجر
5. المحامية شهزلان خميس.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***دور استراتيجي:*** تعبئة المتطوعين من خبراء القانون لمساندة الحملة، عبر دعوة موجهة من إحدى مؤسسات المجتمع المدني.

ii. ***دور استراتيجي:*** إضفاء العلمية والمصداقية على تحرك الحملة، من خلال مساندة خبراء القانون للحملة.

iii. **وسيلة استراتيجية:** تشكيل إطار مساند، لتشجيع النساء على معالجة قضاياهن، بصورة صحيحة قانونياً وعمليّاً.

محاضرة صندوق النفقة: 8 سبتمبر 2008م.

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الفعالية:*** اللقاء المباشر بين نماذج لحالات متضررة من السيدات، ومسئول صندوق النفقة، للوقوف على المشاكل التي تعاني منها هؤلاء النسوة في تنفيذهن لأحكام قضائية متعلقة بالنفقة، والتعرف على شروط الاستفادة من خدمات صندوق النفقة.

ii. ***برنامج الفعالية:*** الفعالية عبارة عن محاضرة وحوار مباشر، تم تقديمها في مقر الاتحاد النسائي البحريني.

iii. ***المشاركون:*** تم تقديم البرنامج من قبل الأستاذ عبدالجليل الحايكي الوكيل المساعد بوزارة العدل ومسئول صندوق النفقة، حيث قام بشرح قانون صندوق النفقة، وشروط الاستفادة من خدمات الصندوق، كما أورد إحصائيات حول الأعداد المستفيدة من خدمات الصندوق.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبين القوانين التي تساند الحقوق الشخصية للمرأة، وزيادة وعي الجمهور بكيفية توظيفها والاستفادة منها.

ii. ***دور استراتيجي:*** الاستعانة بأحد المسئولين عن الصندوق وتفعيله للمشاركة في تقديم المحاضرة، يعزّز الشعور بمستوى الدعم القانوني والرسمي الذي يحظى به الموضوع.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** هذه اللقاءات تزيد التعبئة الاجتماعية لصالح فكرة إصدار القوانين التي تحفظ الحقوق الشخصية للمرأة والأسرة.

محاضرة حول أهمية إصدار قانون الأحوال الشخصية: 10 سبتمبر 2008م (وهي الأولى من سلسلة محاضرات لشرح مفردات القانون).

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الفعالية:*** توعية السيدات المتضررات، وعضوات الجمعيات النسائية، بأهمية وجود قانون للأحوال الشخصية.

ii. ***برنامج الفعالية:*** الفعالية عبارة عن محاضرة تم تقديمها في مقر الاتحاد النسائي البحريني.

iii. ***المشاركون:*** تم تقديم البرنامج من قبل المحامي حسن إسماعيل.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية وجود قوانين تساند الحقوق الشخصية للمرأة، لكسب تعاطف الجمهور.

ii. ***دور استراتيجي:*** تم الاستعانة بأحد خبراء القانون للمشاركة في تقديم المحاضرة، لتعزيز الوعي القانوني الشعبي بمحتوى الموضوع.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** هذه اللقاءات تزيد التعبئة الاجتماعية لصالح فكرة إصدار القانون.

ندوة صحفية حول تقنين الأحوال الشخصية: (بمناسبة تحويل قانون أحكام الأسرة إلى مجلس النواب) 27 ديسمبر 2008م[32].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الفعالية:*** تحريك ملف القانون في الإعلام، والسعي لإطلاق حوار مجتمعي مفتوح بشأنه.

ii. ***برنامج الفعالية:*** الفعالية عبارة عن ندوة صحفية تم عقدها بمقر جريدة النبأ الأسبوعية البحرينية.

iii. ***المشاركون:*** شارك في الندوة كل من:

32 وثائق الفعالية: التغطية الصحفية للفعالية من قبل عدد جريدة النبأ الصادر بتاريخ 7 يناير 2009م.

1. الشيخ عبد اللطيف المحمود (رجل دين، وأكاديمي، وعضو مجلس القضاء الأعلى)

2. الدكتور أحمد العطاوي (رجل دين، وأكاديمي)

3. الدكتور أحمد بخيت (أكاديمي، وباحث في قوانين الأحوال الشخصية)

4. النائب مكي الوداعي (عضو كتلة جمعية الوفاق الوطني البرلمانية)

5. النائب إبراهيم الحادي (عضو كتلة المنبر الوطني الإسلامي البرلمانية)

6. الأستاذة مريم الرويعي (رئيسة الاتحاد النسائي البحريني).

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية وجود قوانين تساند الحقوق الشخصية للمرأة، لكسب تعاطف الجمهور.

ii. **دور استراتيجي:** الاستعانة بخبراء الشريعة والقانون للمشاركة في الفعالية، لتعزيز الوعي الشرعي والقانوني بأهمية الموضوع.

iii. **وسيلة استراتيجية:** الاتصال مع الجمهور عبر هذه الفعاليات التي يتم نشرها عبر وسائط الإعلام الجماهيرية.

iv. **بيئة إستراتيجية:** توظيف التعبئة الإعلامية والسياسية الناجمة عن إقرار القانون من قبل مجلس الوزراء البحريني ورفعه – من ثم – إلى مجلس النواب البحريني.

نشر مطبوعات توعوية: إصدار تقرير "الحقوق الشخصية للمرأة البحرينية في ظل الانتخابات البرلمانية لعام 2006م"، وتقرير "إجراءات القضاء في التعامل مع قضايا الأحوال الشخصية للمرأة البحرينية"، وكتيب تثقيفي يحوي مواضيع المسابقة الرمضانية الصحفية: بداية عام 2009م[33].

33 وثائق الفعالية: نسخة من الإصدارات.

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الفعالية:*** زيادة عملية التوعية، ورفع مستوى الوعي العام ووعي المرأة بصورة خاصة، بما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية، والحقوق الشرعية والقانونية للمرأة البحرينية.

ii. ***برنامج الفعالية:*** طباعة ونشر الإصدارين باللغتين العربية والانجليزية، ونشرهما للقراء المحليين من خلال الوسائل التالية: الجمعيات الأهلية، والقنوات الإعلامية، ومنتديات قراءة التفسيرية، والتوزيع المباشر.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تمثيل الفعالية بواجهة وطنية لكسب ثقة القرّاء، ولتأكيد أن الحملة تعمل بأجندة وطنية.

ii. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين مدى الضعف الحقوقي والمعاناة القانونية التي تعاني منها المرأة، وبالتالي مدى الحاجة لقوانين تصلح أحوالها وتحمي حقوقها.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** إصدارات توعوية، لتوفير مادة علمية وموضوعية واستدلالية، للناشطين والنخب والجمهور العام.

iv. ***بيئة استراتيجية:*** التموضع الوطني للفعالية، بمعنى تنفيذها وطباعتها ونشرها ورعايتها من خلال مؤسسات وأطراف وطنية، لتجنب التشكيك في نواياها، وتسهيل قبول الجمهور لها وقبول النخب المشاركة فيها.

إصدار فيلم وثائقي: بداية عام 2009م[34].

- **بيانات الفعالية:**

i. **أهداف الفعالية:** زيادة عملية التوعية الجماهيرية بأهمية قانون الأحوال الشخصية، وبالحقوق الشرعية والقانونية للمرأة البحرينية، وعرض الفيلم خلال المقابلات مع الكتل البرلمانية.

---

34 وثائق الفعالية: نسخة من الفيلم.

ii. **برنامج الفعالية:** يقوم الفيلم بتوثيق حالات واقعية لسيدات تضررن بشدة بسبب غياب قانون واضح ومدون للأحوال الشخصية في مملكة البحرين، مع توضيح آراء محامين، ورأي الاتحاد النسائي البحريني.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. **قاعدة إستراتيجية:** تبيين أضرار غياب قانون للأحوال الشخصية.

ii. **دور استراتيجي:** تنفيذ الفعالية برعاية منظمة مجتمع مدني لكسب تفهّم وتعاطف الجمهور.

iii. **وسيلة استراتيجية:** استخدام أسلوب الاتصال الجماهيري، لكسب تأييد الناس للقانون، ومعالجة النظرة السلبية المحيطة بفكرة إصدار القانون.

iv. **بيئة إستراتيجية:** التموضع الوطني، عبر إصدار وتوثيق الفعالية بوسائط وطنية، لتسهيل تفاعل الجمهور معها.

جدول 1-: الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - مملكة البحرين

الفعاليات	عدد الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - مملكة البحرين													
	القواعد الإستراتيجية					الأدوار الإستراتيجية			الوسائط الإستراتيجية				البيئة الإستراتيجية	
	التمثيل الوطني	الخطاب الملائم	التبيين	توظيف التعدد	التواصل مع التشريعيين	المجتمع المدني	خبراء الشريعة	خبراء القانون	لقاءات تأهيلية	أطر مساندة	اتصال جماهيري	إصدارات توعوية	التعبئة البيئية	التموضع الوطني
تحليل مسحي انتخابي	√		√			√							√	√
ندوة عرض نتائج التحليل			√			√			√					
حلقة حوارية	√	√	√				√	√	√		√			
جلسات قراءة القانون	√		√					√	√		√			
لقاءات لجنة مراجعة المسودة	√			√	√	√	√			√				√
مسح إجراءات القضاء	√		√			√								
المسابقة الرمضانية الصحفية	√	√	√	√			√	√			√			√
دورة أحكام الأسرة			√			√			√				√	
دورة دور المرأة البحرينية							√		√					
محاضرة قانون صندوق النفقة			√			√			√					
محاضرة تحديد سن الزواج			√			√		√	√					
لجنة الدعم القانوني						√		√		√				
محاضرة صندوق النفقة			√					√	√					
محاضرة أهمية إصدار القانون			√					√	√					
الندوة الصحفية			√				√	√			√		√	
نشر مطبوعات توعوية	√		√									√		√
إصدار فيلم وثائقي			√			√					√			√

شكل 1-: عدد الاستراتيجيات المستخدمة بكل فعالية - مملكة البحرين

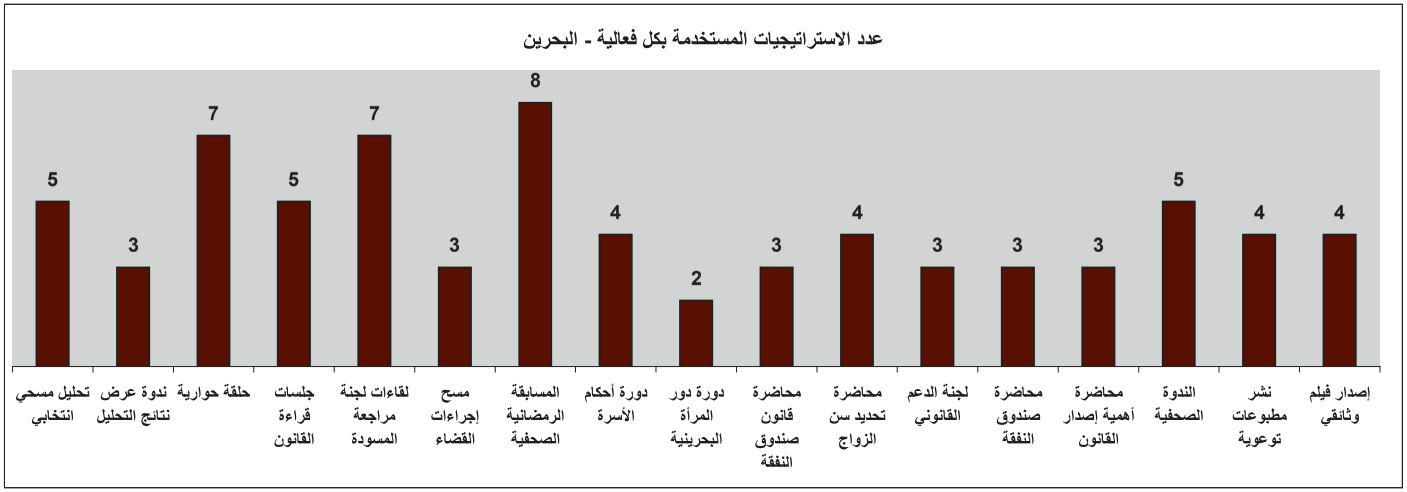

في مملكة البحرين تشكّلت الحملة من 17 فعالية، قامت باستخدام 14 أداة إستراتيجية.

فعالية واحدة هي المسابقة الرمضانية (7 % من الفعاليات) استخدمت 8 استراتيجيات كحد أقصى (57 % من الاستراتيجيات)، وفعالية واحدة هي دورة دور المرأة البحرينية (7 % من الفعاليات) استخدمت إستراتيجيتين كحد أدنى (14 % من الاستراتيجيات)، بينما استخدمت 6 فعاليات (35 % من الفعاليات) 3 استراتيجيات (21 % من الاستراتيجيات)، وبلغ معدل استخدام الاستراتيجيات هو 4.3 لكل فعالية.

دولة الكويت

فعاليات حملة التوعية بضرورة الاستفادة من وجود قانون للأحوال الشخصية

نبدأ بتوضيح أن الراعي الأساسي للحملة في الكويت هو "الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية"، والتي تأسست عام 1963م.

تدشين الحملة: إجراء تحليل مسحي عن "حقوق المرأة ضمن إطار قانون الأحوال الشخصية والانتخابات النيابية في الكويت"؛ يونيو 2006م[35].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف المسح:***

1. التعرف على خيارات الناخبين والناخبات، في التصويت لمرشحة أو مرشح.
2. التعرف على أولويات الناخبين والناخبات، حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية، التي يفترض أن تطرح أمام مجلس الأمة.
3. التعرف على أولويات الناخبين والناخبات، حول القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، وقانون الأحوال الشخصية، والتي يرغبون في رؤيتها مدرجة في البرامج الانتخابية للمرشحين والمرشحات.
4. التعرف على رغبة الناخبين والناخبات، في المؤهلات التي يستحسن توافرها في المرشحين والمرشحات لمجلس الأمة.

ii. ***منهجية تنفيذ المسح:*** تكونت عينة البحث من 1376 امرأة ورجل من الذين تزيد أعمارهم عن التسعة عشر عاماً، اختيروا عشوائيّاً من كافة الدوائر الانتخابية الخمسة والعشرون في دولة الكويت.

iii. ***المشاركون في المسح:*** تم إعداد الاستبيان وتنفيذه، من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني، والتي هي الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

35 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، ونص التقرير النهائي لنتائج المسح.

- **حصيلة الفعالية:**

i. ***نتائج المسح الأولية:*** أشارت أبرز النتائج إلى رغبة غالبية الناخبين إلى التصويت للمرشح المناسب دون النظر لجنس المرشح، ثم التصويت لرجل، وجاء الاستعداد للتصويت للمرأة في المرتبة الأخيرة (هذه النتيجة قد تشير إلى أن جزء كبير من الناخبين الكويتيين يساوون في نظرتهم بين المرأة والرجل، إلا أن نتائج الانتخابات والفوز الكاسح للرجل، أثبت عدم دقة الآراء التي تم التصريح بها)، وفيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية، جاء على رأس الاهتمامات قضايا الزواج والطلاق وحضانة الأطفال، كما أيّد غالبية المشاركين في الإجابة، تطبيق القوانين والتشريعات الحالية للأحوال الشخصية.

ii. ***عرض النتائج الأولية في الصحافة:*** تم نشر النتائج الأولية للبحث، عشية الانتخابات، في صحيفتي "القبس" و"الرأي العام" المحليتين.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تم تمثيل الفعالية بواجهة وطنية، هي الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

ii. ***دور استراتيجي:*** الجهة الوطنية التي أشرفت على تنفيذ المشروع هي أيضاً من منظمات المجتمع المدني.

iii. ***بيئة إستراتيجية:*** تم توظيف التعبئة السياسية والاجتماعية التي صاحبت فترة الانتخابات لتنفيذ هذه الفعالية، وذلك لسهولة مشاركة الناس بآرائهم في أوقات التعبئة، وسهولة الوصول إليهم في الحشود الانتخابية.

iv. ***بيئة إستراتيجية:*** التموضع الوطني (قيام مؤسسة وطنية بالمسح) سهّل قبول الجمهور والنخب المشاركة فيها.

ورشة عمل "حقوق المرأة ضمن قانون الأحوال الشخصية والانتخابات النيابية في الكويت" حول نتائج الاستبيان الذي أقيم عشيّة الانتخابات البرلمانية 2006م: 11–10 ديسمبر 2006م[36].

36 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في ورشة العمل.

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الورشة:*** عرض وتحليل لنتائج مسح (حقوق المرأة ضمن قانون الأحوال الشخصية والانتخابات النيابية في الكويت لعام 2006م).

ii. ***برنامج الورشة:*** بتاريخ 10 ديسمبر 2006، وبدعوة من الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، وبحضور ممثلين عن منظمات المجتمع المدني النسائية، والصحافة، ومجلس الأمة، وشخصيات حقوقية وقانونية، تم عرض وتحليل نتائج المسح.

iii. ***المشاركون في الورشة:***

1. لولوة الملا (الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية): التمييز ضد المرأة في تشريعات المواطنة الكويتية.

2. د. دمة ملحس (Freedom House): عرض نتائج الاستبيان.

3. د. بدرية العوضي (خبيرة قانونية): ضرورة رفع مستوى وعي المواطنين بقانون الأحوال الشخصية.

4. عبدالمحسن تقي (الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان): النظرة السلبية تجاه تولي المرأة للمناصب الرسمية في الشرق الأوسط.

5. النائب صالح محمد عاشور (لجنة الشئون النسائية بمجلس الأمة): تمكين المرأة في النظام السياسي الكويتي.

- **الحصيلة:** استمرت الورشة لمدة يومين تخللها الكثير من النقاشات وإبداء وجهات النظر.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية رفع مستوى وعي المواطنين بالتمييز ضد المرأة وبأهمية القوانين التي تعزز حقوقها بصورة استدلالية علمية، يضفي مصداقية على خطاب الحملة من خلال عرض وتحليل نتائج المسح ونتائج الانتخابات.

ii. ***دور استراتيجي:*** مؤسسات المجتمع المدني التي نظمت وشاركت في

الفعالية قادرة على كسب تعاطف جهات مجتمعية متنوعة، بل قد تكون متناقضة (كالليبراليين والسلفيين).

iii. ***دور استراتيجي:*** مشاركة خبراء القانون، يعزز الوعي والإدراك العام بمحتويات القوانين وأهميتها.

iv. ***وسيلة استراتيجية:*** نمط اللقاءات التأهيلية المستخدم يزيد من التعبئة والحراك المجتمعي لفكرة تعزيز وتوظيف قانون الأحوال الشخصية.

سلسلة مقالات في الصحافة المحلية لمجموعة من المحامين والقانونيين الكويتيين عن حقوق المرأة الكويتية في قانون الأحوال الشخصية: 29 يناير 2007 – 3 فبراير 2008م[37].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الفعالية:*** توعية القراء بحقوق المرأة في التشريعات، وقوانين الأحوال الشخصية الكويتية.

ii. ***برنامج الفعالية:*** مقالات تتناول مواضيع الأحوال الشخصية، وتشرح العناوين المهمة فيها للقارئ العادي.

iii. ***المشاركون في الفعالية:*** تم الاتفاق مع جريدتي "القبس" و"الجريدة" المحليتان لنشر المقالات على صفحاتهما، وقد شارك في الكتابة بالمواضيع التالية كل من المحامين والمحاميات:

1. عنادل المطر: "الثقافة القانونية للمرأة"، و"نفي النسب".
2. خليفة العسعوسي: "الكفاءة بين الزوجين"، و"قبول الوصيّة"، و"المراجعة[38]".
3. عذراء الرفاعي: "اقتران العقد بالشروط"، و"الخلع"، و"السكن"، و"الزيادة في الموصى به بالمرتبات"، و"السكن والطاعة".
4. صالح راشد الجويسري: "أنواع الزواج وأحكامه[39]"، و"الحضانة"،

37 وثائق الفعالية: نسخ المقالات في الصحافة المحلية.
38 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريف.
39 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريف.

و"التعويض"، و"الموصى به".

5. مريم البشارة: "العقد الباطل"، و"الطلاق للإيلاء".

6. عبدالله التركيت: "المهر"، و"الوصية بالمرتبات"، و"الطلاق للضرر".

7. مريم عصام المؤمن: "الطلاق لغياب الزوج"، و"الزواج الفاسد"، و"النفقة الزوجية".

8. حسين علي: "تعديلات القانون"، و"قضايا الطلاق"، و"قانون الفحص الطبي"، و"قانون الأحوال الجعفرية".

9. وسمي خالد الوسمي: "قانون الأسرة"، و"الوصية بالمنفعة".

10. ذكرى الرشيدي: "إثبات الزواج".

- **الحصيلة:** تم نشر 30 مقالاً خلال 12 شهراً.

- **الدروس المستفادة:** الاستعانة بمتخصصين وقانونيين في شرح مواد وعناوين القانون يساهم في إضفاء الثقة والمصداقية والجدية لدى القارئ العادي بالمادة المنشورة.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية مواد القانون وتثقيف جمهور القرّاء بمضامينه، لرفع مستوى إدراك المواطنين بفوائده.

ii. ***دور استراتيجي:*** مشاركة خبراء القانون لإضفاء المصداقية والعلمية على الفعالية.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** استخدام صيغة الاتصال الجماهيري، لتخفيف الغموض التشريعي واللغوي والاجتماعي المتعلق بالقانون، وجعله يبدو أكثر ألفة في أذهان الناس ومفاهيمهم.

iv. ***بيئة إستراتيجية:*** جميع المشاركين هم من الخبراء المحليين، مما يضفي صبغة وطنية على الحملة.

دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": 25-27 مارس 2007م[40]:

بيانات الفعالية:

i. ***أهداف الدورة:*** رفع مستوى الوعي والثقافة والأداء السياسي للمرأة الكويتية.

ii. ***برنامج الدورة:*** تم عقد الدورة بمقر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وبدعوة منها، على مدى ثلاثة أيام، بمعدل ساعتين من مساء كل يوم، وتم عرض 4 أوراق عمل لمجموعة من الشخصيات القانونية والنيابية، حيث شارك عدد من السيدات من مختلف منظمات المجتمع المدني في تلّقي التدريب.

iii. ***المشاركون في الدورة، وأوراق العمل المقدمة:***

1. النائب عادل عبدالعزيز الصرعاوي: "آلية مراقبة وتقييم النائب"
2. المحامي حسين العبدالله (عضو مكتب المجموعة للمحاماة): "قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة الكويتية"
3. المحامي عبدالله خالد التركيت (أمام محكمة التمييز والدستورية العليا): "قانون الأحوال الشخصية وأثره على حقوق المرأة"
4. النائب السابق الأستاذ عبدالوهاب راشد الهارون: "كيفية عرض المرأة لقضاياها في مجلس الأمة".

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. **قاعدة إستراتيجية:** تبيين حقوق المرأة الكويتية لكسب تعاطف الجمهور والتزامه بفكرة الحملة.

ii. **دور استراتيجي:** المجتمع المدني، الذي تبنّى عبر إحدى منظماته للفعالية، هو أكثر مرونة في التعبئة لمساندة الحملة، وأكثر قدرة على كسب التعاطف من جهات مجتمعية متنوعة.

40 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في الدورة.

iii. **دور استراتيجي:** مشاركة خبراء القانون وممثلي التشريع يضفي مصداقية على الفعالية، ويعزز الوعي والإدراك الشعبي بمواد القانون ومحتوياته.

iv. **وسيلة استراتيجية:** اللقاءات التأهيلية تساهم في رفع مستوى وقدرات الفئات المهتمة بالعمل من أجل القانون، وتوسيع شبكة المساندين لحقوق المرأة.

دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": 22-24 ابريل 2007م[41]:

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الدورة:*** رفع مستوى الوعي، والثقافة، والأداء السياسي، للمرأة الكويتية.

ii. ***برنامج الدورة:*** تم عقد الدورة بمقر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وبدعوة منها، على مدى ثلاثة أيام، بمعدل ساعتين من مساء كل يوم، وتم عرض 3 أوراق عمل لمجموعة من الشخصيات القانونية والإعلامية، حيث شارك عدد من السيدات من مختلف منظمات المجتمع المدني في تلّقي التدريب.

ii. ***المشاركون في الدورة وأوراق العمل المقدمة:***

1. المحاميتان ذكرى الرشيدي، وعذراء الرفاعي: "المرأة في قانون الأحوال الشخصية والقوانين الأخرى".
2. النائب احمد المليفي: "المعوقات التي تحول دون انجاز عضو مجلس الأمة".
3. د. شفيق الغبرا: "دور الإعلام في إبراز أداء مجلس الأمة والحكومة".

41 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في الدورة.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين حقوق المرأة الكويتية، وكيفية تعزيزها، وكسب تعاطف الجمهور والتزامه بفكرة الحملة.

ii. ***دور استراتيجي:*** المجتمع المدني، الذي تبنّى عبر إحدى منظماته للفعالية، هو أكثر مرونة في التعبئة لمساندة الحملة، وأكثر قدرة على كسب التعاطف من جهات مجتمعية متنوعة.

iii. ***دور استراتيجي:*** مشاركة خبراء القانون وممثلي التشريع يضفي مصداقية على الفعالية، ويعزز الوعي والإدراك الشعبي بمواد القانون ومحتوياته، وبأهمية تعزيزه، عبر الممارسات التشريعية الفاعلة.

iv. ***وسيلة استراتيجية:*** اللقاءات التأهيلية تساهم في رفع مستوى وقدرات الفئات المهتمة بالعمل من أجل القانون، وتوسيع شبكة المساندين لحقوق المرأة.

دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": 13-15 مايو 2007م[42]:

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الدورة:*** رفع مستوى الوعي والثقافة والأداء السياسي للمرأة الكويتية.

ii. ***برنامج الدورة:*** تم عقد الدورة بمقر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وبدعوة منها، على مدى ثلاثة أيام، بمعدل ساعتين من مساء كل يوم، وتم عرض 3 أوراق عمل لمجموعة من الشخصيات القانونية والسياسية، حيث شارك عدد من السيدات من مختلف منظمات المجتمع المدني في تلّقي التدريب.

iii. ***المشاركون في الدورة وأوراق العمل المقدمة:***

1. د. هيا المطيري: "عندما يكون كل يوم يوماً سيئاً" (باللغة الانجليزية).

42 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في الدورة.

2. الأستاذ محمد العبدالجادر: "شرح خارطة الدوائر الخمس وأثرها في انتخابات مجلس الأمة".

3. المحامي خالد الخالد: "تعريف المرأة في المجلس البلدي".

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين حقوق المرأة الكويتية لكسب تعاطف الجمهور والتزامه بفكرة الحملة.

ii. ***دور استراتيجي:*** المجتمع المدني، الذي تبنّى عبر إحدى منظماته للفعالية، هو أكثر مرونة في التعبئة لمساندة الحملة، وأكثر قدرة على كسب التعاطف من جهات مجتمعية متنوعة.

iii. ***دور استراتيجي:*** مشاركة خبراء القانون والعمل التشريعي يضفي مصداقية على الفعالية، ويعزز الوعي والإدراك الشعبي بأهمية العمل لمساندة الوضع الحقوقي للمرأة.

iv. ***وسيلة استراتيجية:*** اللقاءات التأهيلية تساهم في رفع مستوى وقدرات الفئات المهتمة بالعمل لمساندة حقوق المرأة.

دورة تدريبية حول "تفعيل دور المرأة في أداء مجلس الأمة": 9-11 ديسمبر 2007م[43]:

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الدورة:*** رفع مستوى المعرفة لدى النساء بحقوقهن، وما لهن وما عليهن، بالإضافة إلى التعرف على التأثير السلبي للإعلام المنزلي وكيفية حماية الأبناء والأسرة من آثاره، وتوعية المرأة بأهمية الشفافية وتأثيرها على الانتخابات.

ii. ***برنامج الدورة:*** تم عقد الدورة بمقر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وبدعوة منها، على مدى ثلاثة أيام، بمعدل ساعتين من مساء كل يوم، وتم عرض ورقتي عمل ومداخلات لمجموعة من الشخصيات القانونية والإعلامية والسياسية، حيث شارك عدد من السيدات من

43 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية،صور فوتوغرافية للفعالية

مختلف منظمات المجتمع المدني في تلّقي التدريب.

iii. المشاركون في الدورة وأوراق العمل المقدمة:

1. المحاميان عبدالله التركيت، وحسين العبدالله: "قضايا وملفات في الأحوال الشخصية".

2. وزير الإعلام السابق الدكتور أنس الرشيد، ود. نيبال بورسلي، والمخرج سليمان البسام، والمخرج يعرب بورحمة، والمهندس سليمان العوضي: "المجتمع بين الواقع والإعلام".

3. الأستاذ محمد العبدالجادر: "الشفافية وأثرها على الحملات الانتخابية".

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين حقوق المرأة الكويتية في قانون الأحوال الشخصية، وكيفية التأثير في المجتمع لكسب تعاطفه والتزامه بمساندتها.

ii. ***دور استراتيجي:*** المجتمع المدني، الذي تبنّى عبر إحدى منظماته للفعالية، هو أكثر مرونة في التعبئة لمساندة الحملة، وأكثر قدرة على كسب التعاطف من جهات مجتمعية متنوعة.

iii. ***دور استراتيجي:*** مشاركة خبراء القانون مع مجموعة من المختصين بالعمل الحقوقي يضفي مصداقية على الفعالية، ويعزز الوعي والإدراك الشعبي بأهمية تعبئة المجتمع تجاه نصرة المرأة وقضاياها.

iv. ***وسيلة استراتيجية:*** اللقاءات التأهيلية تساهم في رفع مستوى وقدرات الفئات المهتمة بالعمل من أجل مساندة حقوق المرأة.

حملة "نورك قانونك" الإعلامية لتوعية المرأة بقانون الأحوال الشخصية: 8 مارس 2008م[44]:

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الحملة:*** زيادة وعي المرأة الكويتية بحقوقها كما ينص عليها قانون الأحوال الشخصية الكويتي.

ii. ***برنامج الحملة:*** تم إطلاق الحملة من قبل الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، بالتزامن مع حدثين مهمين هما، يوم المرأة العالمي، والمنتدى الخليجي الأول. تم تبنّي شعار "نورك قانونك" من منطلق ضرورة تنوير المرأة بالقوانين التي تحكم حياتها وحياة أسرتها. وقد بثّت الحملة من خلال الصحف الوطنية الناطقة باللغتين العربية والانجليزية، وفلاشات في 39 دار سينما محلية، و80 إعلاناً ملصقاً خارجياً في شوارع معظم المحافظات، بالإضافة إلى الإعلان على الباصات الكبيرة. وقد استمرت الحملة لمدة 30 يوم.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. **قاعدة إستراتيجية:** تمثيل الفعالية بواجهة وطنية لإبراز المنطلق الوطني للحملة.

ii. **قاعدة إستراتيجية:** تبيين أهمية وعي المرأة الكويتية بحقوقها كما تنص عليها مواد قانون الأحوال الشخصية الكويتي.

iii. **وسيلة استراتيجية:** استخدام وسيلة الاتصال الجماهيري، لجعل القانون أكثر ألفة في أذهان الناس وحياتهم.

iv. **بيئة إستراتيجية:** توظيف التعبئة الناجمة من الظرف الزمني (التزامن مع مناسبات دولية وفعاليات إقليمية) لإطلاق الفعالية.

v. **بيئة إستراتيجية:** إضفاء الصبغة الوطنية على الحملة، لكسب ثقة الناس بها وتفاعلهم معها.

---

44 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور نماذج الإعلانات المستخدمة في الحملة.

جدول 2-: الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - دولة الكويت

الفعاليات	عدد الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - دولة الكويت												
	القواعد الإستراتيجية					الأدوار الإستراتيجية			الوسائط الإستراتيجية			البيئة الإستراتيجية	
	التمثيل الوطني	الخطاب الملائم	التبيين	توظيف التعدد	التواصل مع التشريعيين	المجتمع المدني	خبراء الشريعة	خبراء القانون	لقاءات تأهيلية	أطر مساندة	اتصال جماهيري	إصدارات توعوية	التعبئة البيئية	التموضع الوطني
تحليل مسحي انتخابي	√					√							√	√
ورشة عمل حقوق المرأة			√			√		√	√					
سلسلة مقالات صحافية			√					√			√			√
دورة تفعيل دور المرأة - مارس			√			√		√	√					
دورة تفعيل دور المرأة - ابريل			√			√		√	√					
دورة تفعيل دور المرأة - مايو			√			√		√	√					
دورة تفعيل دور المرأة - ديسمبر			√			√		√	√					
حملة «نورك قانونك»	√		√								√		√	√

شكل 2-: عدد الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية - دولة الكويت

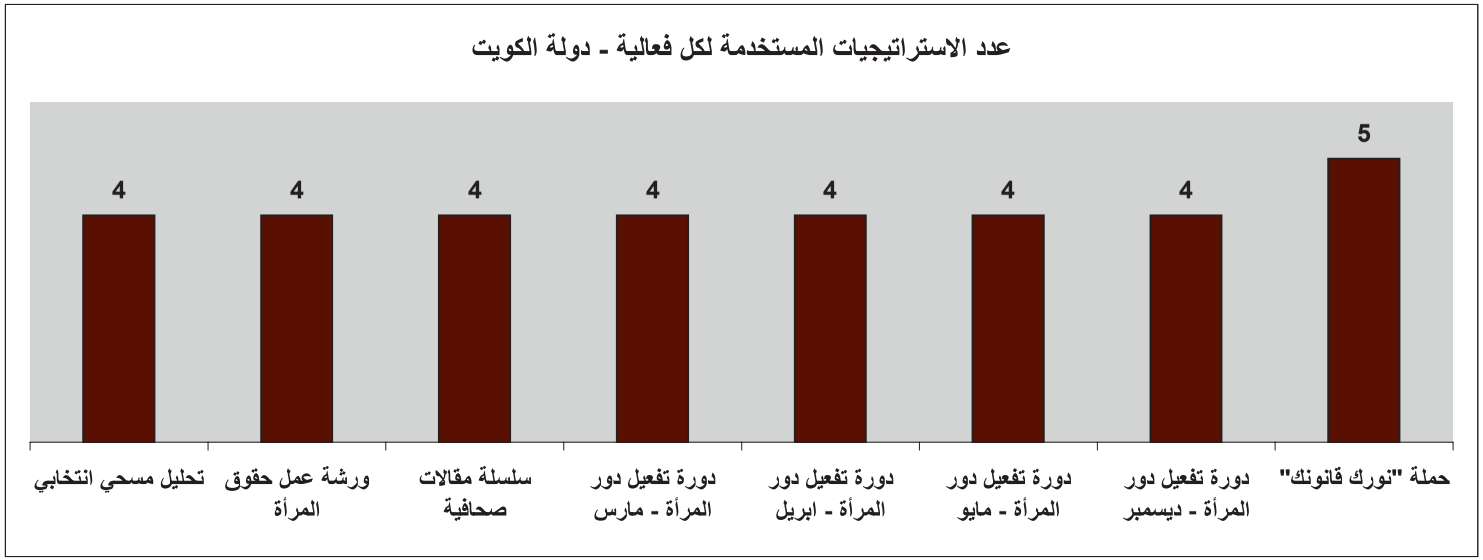

في دولة الكويت تشكّلت الحملة من 8 فعاليات. قامت باستخدام فقط 8 استراتيجيات (57%) من أصل 14 أداة إستراتيجية.
فعالية واحدة هي حملة نورك قانونك (13% من الفعاليات) استخدمت 5 استراتيجيات كحد أقصى (36% من الاستراتيجيات الأربعة عشر). بينما استخدمت بقية الفعاليات (88% من الفعاليات) 4 استراتيجيات لكل منها (29% من الاستراتيجيات الربعة عشر). وبلغ معدل استخدام الاستراتيجيات الثمان هو 4.1 لكل فعالية.
ويلاحظ بأن حالة البحرين احتاجت إلى استخدام عدد اكبر من الاستراتيجيات من حالة الكويت. بسبب حاجة البحرين أصلاً إلى إقرار القانون بالإضافة إلى التوعية بشأنه (أي الحاجة إلى جهد أكبر وأدوات أكثر). فيما تخطت الكويت أمر إصدار القانون. وكانت بحاجة فقط إلى نشر الوعي به. وبالتالي كان الجهد والأدوات التي تحتاجهم أقل من نظيرتها.

الفعاليات الإقليمية

ورشة عمل إقليمية عن "حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية": 19 – 20 ديسمبر 2006[45]:

- **بيانات الفعالية:**

i. **أهداف الورشة:** تبادل الخبرات مع المشاركين، في مجال حقوق المرأة والأحوال الشخصية، ووضع مخطط منهجي للدراسة المزمع إصدارها من قبل منظمات نسائية أهلية في الكويت والبحرين حول قانون الأحوال الشخصية.

ii. **برنامج الورشة:** تم تنفيذ الورشة بالكويت بفندق كورت يارد ماريوت على مدى يومين، وبتنظيم من الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، حيث شارك فيها مجموعة من الخبراء القانونيين وعلماء شريعة وأكاديميين، من الكويت والبحرين والمغرب والسعودية وقطر.

iii. **المشاركون في الورشة:**

1. الشيخ حميد المبارك (قاضي رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية وعضو المجلس الأعلى للقضاء وعضو المجلس الأعلى الإسلامي – مملكة البحرين): "نحو نظرة جديدة إلى أحكام الأسرة".

2. المحامي د. كاسب بن عبدالعزيز البدران (مستشار ومحكم دولي – المملكة العربية السعودية): "مخطط مقترح للأحوال الشخصية".

3. المحامية فوزية الحريكة (عضو باتحاد العمل النسائي – المملكة المغربية): "المدونة المغربية للأسرة".

4. المحامية فاطمة المحمود (دولة الكويت): "حقوق المرأة الكويتية من واقع قانون الأحوال الشخصية الكويتي".

45 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في ورشة العمل.

5. الأستاذ عيسى الشارقي (عضو جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية – مملكة البحرين): "حول الأحوال الشخصية".

6. الأستاذة منى عباس فضل (باحثة في مركز البحرين للدراسات والبحوث، وناشطة في مجال قانون الأحوال الشخصية – مملكة البحرين): "المؤسسات الأهلية وقانون الأحوال الشخصية في مملكة البحرين".

7. المحامي حسين العبدالله (دولة الكويت): "الطلاق: الواقع والحلول".

- **الحصيلة: الحضور:** تشكّل الحضور النخبوي من حوالي 30 مشارك ومشاركة يمثلون مجموعة من الجمعيات الأهلية والمؤسسات القانونية والدولية.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***دور استراتيجي:*** تم تنظيم الفعالية من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني الكويتي (الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية)، لإضفاء المرونة والشفافية عليها.

ii. ***دور استراتيجي:*** شارك في الفعالية خبراء شريعة وقانون وناشطون، لإضفاء المصداقية والعلمية على عمل الفعالية.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** استخدمت صيغة اللقاءات التأهيلية، لرفع مستوى الفئات المهتمة بالعمل من أجل حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية، وتوسيع شبكة المساندين لذلك.

المنتدى الخليجي الأول حول "حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية": 26 مارس 2008م[46].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف المنتدى:*** استعراض ومناقشة فصول دليل "حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية الكويتي وأحكام القضاء الشرعي البحريني".

46 وثائق الفعالية: نسخة من التغطية الإعلامية على صفحات الجرائد المحلية، وصور فوتوغرافية للفعالية، ونص الأوراق المقدمة في المنتدى.

ii. ***برنامج المنتدى:*** تم تنظيم المنتدى من قبل الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، بمقر الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، لمدة يوم واحد، حيث تم استعراض الأفكار الأساسية للفصول الثلاثة التي يتكون منها الدليل، والتعليق عليها من قبل الحضور.

iii. ***المشاركون في المنتدى:***

1. د. بدرية عبدالله العوضي (أستاذ القانون الدولي العام، والمدير التنفيذي للمركز العربي الإقليمي للقانون البيئي – دولة الكويت): "دراسة مقارنة مع التشريعات العربية".

2. الشيخ حميد الشيخ إبراهيم آل مبارك (رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية – مملكة البحرين): "مشروع حقوق المرأة أمام القضاء الشرعي".

3. د. أحمد العطاوي (الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة البحرين – مملكة البحرين): "حقوق المرأة في أحكام القضاء البحريني السني".

- **الحصيلة: الحضور:** بلغ عدد الحضور حوالي 150 مشاركاً من المختصين والناشطين، يمثلون مؤسسات أهلية وقانونية ودولية وأكاديمية، من مختلف الدول الخليجية.

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***دور استراتيجي:*** تم تنظيم الفعالية من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني، لإضفاء المرونة والشفافية عليها.

ii. ***دور استراتيجي:*** شارك في الفعالية خبراء شريعة وقانون، لإضفاء المصداقية والعلمية على عمل الفعالية، ومعالجة الثغرات الموجودة في واقع القانون، وتعزيز الوعي بمحتوياته.

iii. ***وسيلة استراتيجية:*** استخدمت صيغة اللقاءات التأهيلية، لرفع مستوى الفئات المهتمة بالعمل من أجل حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية، والترويج الإعلامي لمساندة هذه الأفكار.

iv. ***بيئة إستراتيجية:*** توظيف التعبئة الموسمية (اليوم العالمي للمرأة)، والتعبئة الناجمة من وجود فعاليات موازية تساند مضمون الفعالية، وكسب المساندة المعنوية والمجتمعية، وتعبئة الرأي العام في الاتجاه الذي تسعى إليه الحملة.

إصدار دليل "حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية الكويتية وأحكام القضاء الشرعي البحريني": نوفمبر 2008م[47].

- **بيانات الفعالية:**

i. ***أهداف الدليل:*** يهدف الدليل إلى تقديم مادة علمية قانونية وشرعية سليمة ومقبولة من جميع الأطراف، لكل من يرغب في تعزيز سعيه لتطبيق أو لإصدار قانون للأحوال الشخصية، بصورة موضوعية ومقبولة من قبل أهل التشريع والقانون، ومتوافقة مع رؤية القانونيين وعلماء الشريعة وعامة الناس في المجتمع المسلم بدولة الكويت ومملكة البحرين.

ii. ***برنامج الفعالية:*** تم إطلاق فكرة الدليل في ورشة العمل الإقليمية عن "حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية" والتي انعقدت بالكويت في 19 – 20 ديسمبر 2006م، وتم عقد أول لقاء خاص بالخبراء المشاركين في إصدار الدليل في يونيو 2007م، واستمرت اللقاءات الهادفة إلى تحضير مواد التقرير وصياغتها بصورة نهائية حتى ابريل 2008م على مدى 5 لقاءات تمت في دولة الكويت ومملكة البحرين. ويتكون الدليل من 3 فصول هي: حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية الكويتي (دراسة مقارنة مع التشريعات العربية)، وحقوق المرأة في أحكام الأسرة وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية في مملكة البحرين (الدائرة الجعفرية)، و حقوق المرأة في أحكام القضاء الشرعي البحريني السني، ويتمحور الطرح حول كل ما يمس الحياة الأسرية والعلاقة الزوجية وما يتعلق بها كالطلاق وحضانة الأطفال وما أشبه.

iii. ***المشاركون في الدليل:***

1. د. بدرية عبدالله العوضي – أستاذ القانون الدولي العام، والمدير التنفيذي للمركز العربي الإقليمي للقانون البيئي – دولة الكويت.

47 وثائق الفعالية: صور فوتوغرافية للخبراء أثناء لقاءات العمل، ونسخة من الدليل.

2. الشيخ حميد الشيخ إبراهيم آل مبارك – رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية – مملكة البحرين.

3. د. أحمد العطاوي – الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة البحرين – مملكة البحرين.

- **الحصيلة:** دليل إرشادي في ما يتعلق بالأحوال الشخصية في البلدين (باللغتين العربية والانجليزية).

- **الاستراتيجيات التي تم توظيفها في هذه الفعالية:**

i. ***قاعدة إستراتيجية:*** تبيين أهمية قانون الأحوال الشخصية، وفوائده وآثاره على المرأة والمجتمع، وتثقيف الجمهور بمكوناته القانونية والدينية.

ii. ***دور استراتيجي:*** تنفيذ الفعالية على يد خبراء في الشريعة والقانون يضفي عليها المصداقية والعلمية ويعالج الثغرات والإشكاليات المتصلة بالموضوع، ويعزز الوعي العام بمحتوى القانون.

iii. ***وسيط استراتيجي:*** تشكيل الفعالية بصيغة إصدار توعوي يوفر مادة فكرية وعلمية وموضوعية عن قانون الأحوال الشخصية وأهميته للجمهور العام، ومادة استدلالية مساندة للناشطين والنخب العاملة من أجل إصداره أو تفعيله بصورة أفضل.

جدول 3-: الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية إقليمية

الفعاليات	عدد الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية إقليمية												
	القواعد الإستراتيجية				الأدوار الإستراتيجية			الوسائط الإستراتيجية				البيئة الإستراتيجية	
	التمثيل الوطني	الخطاب الملائم	التبيين	توظيف التعدد	التواصل مع التشريعيين	المجتمع المدني	خبراء الشريعة	خبراء القانون	لقاءات تأهيلية	أطر مساندة	اتصال جماهيري	إصدارات توعوية	التعبئة البيئية	التموضع الوطني
ورشة عمل حقوق المرأة						√	√	√	√					
المنتدى الخليجي حول حقوق المرأة						√	√	√	√				√	
إصدار دليل حقوق المرأة			√				√	√				√		

شكل 3-: عدد الاستراتيجيات المستخدمة لكل فعالية إقليمية

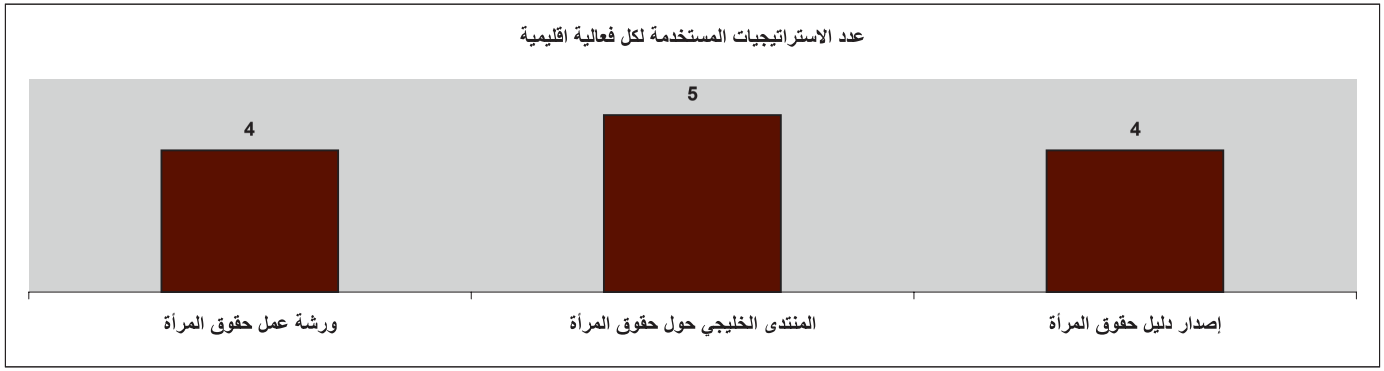

تشكّلت الفعاليات الإقليمية من 3 فعاليات، قامت باستخدام فقط 7 استراتيجيات (50%) من أصل 14 أداة إستراتيجية. فعالية واحدة هي المنتدى الخليجي حول حقوق المرأة (33 % من الفعاليات) استخدمت 5 استراتيجيات كحد أقصى (36 % من الاستراتيجيات الأربعة عشر)، بينما استخدمت بقية الفعاليات (66 % من الفعاليات) 4 استراتيجيات لكل منها (29% من الاستراتيجيات الأربعة عشر)، وبلغ معدل استخدام الاستراتيجيات السبع هو 4.3 لكل فعالية.

القسم الثاني: استراتيجيات حملة التوعية بقانون الأحوال الشخصية

1. نظرية الحملة:

تقوم نظرية الحملة على أربعة أعمدة هي: التوعية، والإرشاد، والخطاب الملائم، وبناء التضامن، وذلك من خلال الصيغة التي تقول:

(1) إن تنبيه الجمهور العام إلى وجود قانون للأحوال الشخصية، أو إلى أهمية إصداره، عبر الآليات التوعوية، (2) وإرشاد الناشطين في هذا الحقل إلى أفضل الممارسات التوعوية، (3) وتبنّي خطاب توافقي غير تصادمي ومستند إلى لسان الشريعة، (4) وبناء التضامن بتأن، من خلال كسب تعاون النخبة الدينية، وسلطات القرار التشريعي، وقادة الرأي المجتمعي، والجمهور العام.. سيؤدي إلى نتيجة ايجابية على المستوى المجتمعي مفادها، ضرورة الاستفادة من القانون في حال وجوده، أو عدم التحرج من المطالبة به، وتقبّل فكرة إصداره في حال عدم وجوده.

2. القواعد الإستراتيجية للتحرك في الحملة:

القاعدة هي الأساس الذي يقوم عليه الشيء، وكل برنامج بحاجة إلى أسس إستراتيجية يقوم عليها، ويشير لفظ "إستراتيجية" إلى أن هذه الأسس يؤثر وجودها بشكل حاسم على نجاح البرنامج، وإلى أن غيابها يضعضع العملية القائمة في ذلك البرنامج. وقد تم تبنّي مجموعة من القواعد الإستراتيجية في هذه الحملة، وهي كالتالي:

تمثيل الحملة بواجهة وطنية:

- **تعريف التمثيل:** أن تطلق الحملة وتدار تحت عباءة مؤسسة محلية، وقد تم اختيار الاتحاد النسائي البحريني، والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، في البحرين والكويت على التوالي، لتمثيل الحملة.
- **آليات التمثيل:** تم تمثيل الحملة عبر قيام الواجهة الوطنية بالممارسات التالية:

i. إطلاق المبادرات المتنوعة (كالورش واللقاءات وتشكيل اللجان وغيرها) في سياق الحملة وأهدافها.

ii. التصدي لدور الناطق الرسمي للحملة.

iii. التواصل مع الإعلام الجماهيري، ومخاطبة وتثقيف الجمهور من خلاله، بشأن مواضيع الحملة.

iv. التواصل مع الجهات الرسمية العليا، كالديوان الملكي في البحرين، والجهات الأهلية بشأن موضوع الحملة، أي قانون الأحوال الشخصية.

v. السعي لحل الإشكالات القائمة في الموضوع (كالاختلاف على صلاحية مسودة القانون المرفوعة للنظر فيها من قبل الجهات المشرّعة في مملكة البحرين).

- **آثار التمثيل:**

i. كسب ثقة المواطنين، وإبعاد الشكوك حول كون الحملة تستبطن أهداف أو أجندة لجهات أجنبية (هذا الهاجس موجود في أذهان الناشطين كما الجمهور العام).

ii. اكتساب حرية اكبر في التحرك بدون حرج وبدون الحاجة إلى تبرير موقف الحملة، حيث أنها تعمل من أجل مصلحة وطنية.

استخدام خطاب ملائم:

- **تعريف الخطاب الملائم:** استخدام لغة ومصطلحات مقبولة لدى عموم الأطراف للتعبير عن المشروع وأفكاره ومفاهيمه، بحيث لا تثير ردود أفعال سلبية أو استهجانية أو عدائية لمضمون الحملة، بل بالعكس تكون مطمئنة وتساهم في استقطاب المؤيدين، وخلق التقارب مع المترددين، وكسر حدة المناوئين.

- **آليات الخطاب الملائم:**

i. أن يكون خطاباً مطمئناً للمجتمع المسلم أي التأكيد على مصطلح الشريعة وعلى أن الحملة تسعى لقانون "مطابق للشريعة"، وليس متطابق مع (حقوق الإنسان) أو (العصر الحديث) أو (المفاهيم المتقدمة) أو غيرها من المصطلحات والتي في حقيقتها قد لا تتناقض مع الشريعة ولكنها توحي للمواطن العادي بأنها تهدف إلى أخذ مقام الشريعة.

ii. أن يستخدم اللغة القانونية والفقهية في التعبير عن الحقوق والقضايا والعناوين، لكي يوحي باحترافية وأهلية وكفاءة القائمين على الحملة.

iii. أن يستخدم اللغة المبسّطة التي تصل إلى فهم وإدراك المواطن العادي البسيط في ثقافته القانونية، لكي لا ينحصر التأثير في النخبة المثقّفة والتي قد تفتقد التأثير المجتمعي والامتداد الجماهيري الحقيقي.

iv. استخدام لهجة مخففة توافقية وتضامنية، وتبدي مقدار عال من التفهم، والابتعاد عن اللغة التصادمية أو المتشنّجة أو المصبوغة بالتحدّي.

- **آثار الخطاب الملائم:**

i. ساهم في قبول شخصيات دينية عديدة بالمشاركة في فعاليات الحملة، حيث لم يروا بأنهم يقومون بما يتضارب مع الشريعة.

ii. إبعاد التشكيك عن الحملة وعن كونها تتضارب مع الشرع الديني.

iii. إبعاد التشنّجات التي كانت تحيط بالحملة، والهالة السلبية التي كانت تحيط بموضوع الأحوال الشخصية، واستعداد الناس الأولي للاستماع إلى رسالة الحملة.

تبيين أضرار غياب القانون أو أضرار عدم توظيفه:

- **تعريف عملية التبيين:** إبراز سلبيات عدم وجود قانون مدوّن وواضح ومتفق عليه للأحوال الشخصية، أو عدم توظيفه بصورة جيدة في حال وجوده، وخطورة ذلك على المرأة الزوجة (والتي قد تكون أمنا أو أختنا أو ابنتنا)، وعلى الأطفال، وعلى الحياة الأسرية بصورة عامة.

- **آليات التبيين:**

i. إجراء مسوحات كمية عن مشاكل السيدات المتضررات من عدم وجود القانون، ومن الآليات المتبعة حالياً في المحاكم الشرعية، وطباعة ونشر النتائج الميدانية لهذه المسوحات بأساليب متنوعة.

ii. إدراج أمثلة وحالات حية في الفعاليات التوعوية (كما حصل في دورة شهر رمضان المبارك في البحرين) لسيدات تعرضن لسوء المصير ولنتائج مؤلمة بسبب غياب القانون.

iii. نشر مجموعة مقالات تفسيرية، بلغة القارئ العادي، لمواد ولقوانين الأحوال الشخصية، لتوضيح منافعها وحدودها ولجوانب الحقوق والمسئوليات فيها والتي تقع على الأطراف المتقابلة في الموضوع (كالزوج والزوجة).

- **آثار عملية التبيين:**

i. إضفاء المصداقية على خطاب الحملة، من خلال الموضوعية والعلمية، التي تظهرها الأرقام والإحصاءات، والدلالات الناجمة من إجراء المسوحات.

ii. كسب تعاطف الجمهور، من خلال الاستماع إلى معانات الحالات الحية، مما انعكس التزاماً متيناً بالمشاركة في البرامج (كلقاءات شهر رمضان المبارك في البحرين) حتى نهايتها.

iii. ازدياد تفهّم المواطن العادي لمبررات الحملة، ودعمه لها، بسبب عملية التثقيف التي قامت بها المقالات التفسيرية والتوضيحية للقانون وفوائده.

توظيف حالة تعدد الاجتهادات لدى المتدينين، وجواز التعبد بأي منها[48]:

- **تعريف التوظيف:** استثمار حالة تعدد التفسيرات، وتنوعها لدى فقهاء الشريعة الماضين والمعاصرين، ووجود مدارس فقهية متنوعة الآراء حتى في المذهب الواحد، مما يتيح خيارات لأحكام تشريعية تبدو أسهل وأكثر ليونة ومرونة ومساندةً للمرأة مثلاً، أو في أحكام الحضانة أو غيرها، كما هو الحال بالنسبة للرأي القائل بتحكيم مبدأ (التقابل في الحقوق بين الزوجين) على مبدأ (الطاعة للزوج)[49]، وحتى بالنسبة لفكرة تدوين القانون (حيث تقبّلها العديد من الفقهاء المعاصرين الكبار كما هو الحال في العراق وإيران مثلاً بالنسبة للشيعة، ومصر والجزائر مثلاً بالنسبة للسنّة). وحسب هذه القاعدة، يتم البحث عن أراء فقهية تدعم أهداف الحملة، دون أن يشكّل ذلك خروجاً عن الشريعة، ويتم الترويج لها، لكسب الدعم وكبح أية انتقادات جديدة في هذا السياق.

48 المقصود هنا هو أن المسلمين بصورة عامة يتبعون عدة مذاهب إسلامية، وحالياً هناك ما يقارب من 10 مذاهب أساسية منتشرة بين المسلمين يتم الرجوع إليها في المسائل الفقهية والعبادية أي يتم العبّد بها، كالمذهب المالكي، والجعفري، والحنفي، والحنبلي، والزيدي، والشافعي، والإسماعيلي، والأباضي. وحيث أن بعض أتباع هذه المذاهب يتسامحون في إتباع الآراء الفقهية لفقهاء مذاهب أخرى يعتبرونها قريبة منهم في طريقة استنباط الأحكام، فعليه يستفيد البعض من هذه الحالة ويقومون بإتباع بعض الآراء الفقهية الأخرى والتي لم تكن في أصل مذهبهم ولكنها موجودة في فقه مذهب آخر. ويمكن مراجعة كتاب الفقه على المذاهب الخمسة للمرحوم الشيخ محمد جواد مغنيّة للتعرف على مدى التنوّع الموجود في الفتاوى والآراء الفقهية حتى في المذهب الواحد.

49 انظر ملحق قاموس المصطلحات للتعريفات.

- **آليات التوظيف:**

i. التنقيب عن فتاوى، وتفسيرات للنصوص الدينية، أفضل مقاربة للواقع المعاصر، ولفقهاء ذوي مكانة اعتبارية كبيرة لدى أبناء المذهب أو المدرسة الفقهية، وإن كانوا من الماضين.

ii. صياغة الفتاوى المستهدفة، في قوالب لغوية ذات بريق وصدى يماثل أو يتجاوز ما لدى الصياغات السائدة التي تريد أن تقوم مقامها، دون أن يشكّل ذلك تحويراً لمضمون الفتاوى (كمبدأ "التقابل في الحقوق بين الزوجين" الذي يفترض أن يقدَم على مبدأ "الطاعة للزوج").

iii. أن يتم التوظيف بيد شخصيات دينية (معاصرة بطبيعة الحال)، وذات ثقل ونفوذ مجتمعي، ومستوى فقهي عال ومشهود به، مما يسمح لهذه الشخصيات بطرح ومساندة الآراء غير المشهورة في مقابل الآراء السائدة المشهورة.

- **آثار عملية التوظيف:**

i. الحصول على مقاربات فقهية وتشريعية وقانونية أفضل لما تسعى إليه الحملة، أي تخفيف التعسّف في الممارسات والاجتهادات المسلّطة على المرأة باسم الدين، في الوقت الذي تكون فيه في الحقيقة عبارة عن اجتهاد لأحد فقهاء الدين في تأويل النصوص، والذي يمكن استبداله بتأويل آخر، قد يكون معاكس تماماً، لفقيه آخر ذي وزن فقهي مماثل من فقهاء ذات المذهب أو المدرسة الفقهية (وذلك وارد بسبب طبيعة عملية الاجتهاد التي يتبنّاها بعض المذاهب الإسلامية).

ii. توسيع مساحة المناورة والمساندة التي يمكن إتاحتها للمرأة والأسرة في عملية التشريع، وبما لا يتناقض مع أصول وأحكام الشريعة.

التواصل مع مثلي القوة التشريعية:

- **تعريف التواصل:** كسب مواقف مثلي القوة التشريعية، أي علماء الدين وقضاة المحاكم الشرعية في البحرين (حيث تحتاج الساحة إلى من يشرّع لها ويجيز إصدار قانون للأحوال الشخصية)، ورجال القانون والمحامين في الكويت (حيث يوجد قانون للأحوال الشخصية والساحة بحاجة فقط إلى من يوظّف وجود هذا

القانون بصورة صحيحة). كما أن التواصل يعني الارتباط بهؤلاء الأشخاص أو المؤسسات، والسعي لإقحامهم في الحملة لمساندة أهدافها.

- **آليات التواصل:**

i. استخدام المصطلحات الشرعية والخطاب الملائم القائم على التوافق مع مقاصد الشريعة، في عملية التواصل، والابتعاد عن الخطابات الأخرى (كالحقوقية أو المعولمة) التي قد تثير لديهم ريبة الاستهداف السلبي لمقاصد الشريعة.

ii. تشكيل لجان مشتركة مع ممثلي القوة التشريعية في هذا السياق، أي علماء الدين والقضاة الشرعيين، ليمارسوا عملية توضيح وتصحيح المفاهيم الدينية في هذا الشأن لدى عامة الجمهور.

- **آثار التواصل:**

i. إضفاء المصداقية على فعاليات الحملة أمام المواطنين العاديين والجمهور العام.

ii. إضفاء ثقل نوعي على الحملة، من خلال كسب تضامن هذه الشخصيات، التي تبدأ بالنظر إلى نفسها على أنها جزء فاعل ومؤثر وأساسي من هذه الحملة.

iii. تحصين الحملة من الشائعات والادعاءات، لكون هذه الشخصيات أصبحت جزء من فعاليات الحملة، ومن أهل الدار الذين هم على دراية واقعية بما يحصل فيها.

3. الأدوار الإستراتيجية المطلوبة لنجاح الحملة:

الدور هو الوظيفة أو الأداء الذي يلتزم به فرد ما أو مؤسسة ما في الحملة، وكونه استراتيجياً يعني أن الالتزام به يحقق غاية أساسية لنجاح الحملة ويسد ثغرة كبيرة في أداءها، وقد ساهمت مجموعة من الأفراد والمؤسسات في تبنّي مجموعة من الأدوار الأساسية التي تحتاج الحملة إلى من يلتزم بها ويحققها، وكانت كالتالي:

مؤسسات المجتمع المدني:

- **تعريف دور المجتمع المدني:** أن يتم التصدي لمسئولية الحملة من قبل إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وأن تكون واجهتها، والمبادرة إلى إطلاقها، وتبنّي فعالياتها، وحيث أن القضية تمس المرأة في أكثر جوانبها، فقد كان من الأنسب اختيار منظمات أهلية نسائية، وقد تم ذلك كما ذكر سابقاً من قبل الاتحاد النسائي البحريني والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، في البحرين والكويت على التوالي. والمجتمع المدني هو أنسب من يمثّل الضحية الأبرز لغياب القانون (المرأة أو بالأحرى الزوجة)، فالحكومة والقضاء والجهات التشريعية والسياسية والقانونية كلّها طرف في آلية صياغة وإصدار القانون، بينما يمكن النظر إلى المجتمع المدني كمدافع عن حقوق المواطن العادي، وممثل له.

- **آليات تفعيل دور المجتمع المدني:**

i. اختيار مؤسسات مدنية تحظى بتوافق وقبول واسع، من قبل الأطراف الأساسية ذات التأثير في موضوع الحملة، والاهتمام إلى أن تكون الوجوه الرئيسية التي تمثّل تلك المؤسسات ليست مثيرة للجدل، ولا تتناقض سيرتها الذاتية مع إستراتيجية الحملة (فلا تكون شخصيات حادة التوجهات أو صدامية الأسلوب، في الوقت الذي تسعى فيه الحملة لتبنّي سياق استراتيجي هادئ ووسطي غير تصادمي: فمثلاً كان اختيار الاتحاد النسائي البحريني بقيادة الأستاذة مريم الرويعي متوافقاً مع المعايير المذكورة، بينما في فترات سابقة عندما تبنّت فكرة القانون لجنة العريضة النسائية بأسلوبها الاحتجاجي وبقيادة الناشطة غادة جمشير وهي شخصية يغلب على أسلوب عملها الطابع الصدامي، فإن ذلك ساهم في توليد مزيد من ردود الفعل السلبية والحادة ضد فكرة القانون).

ii. توفير راع مالي (House Freedom) لتمويل الفعاليات المستهدفة من قبل الحملة، خصوصاً في مملكة البحرين، حيث تعاني غالبية منظمات المجتمع المدني من شح شديد في ميزانياتها ويكون العمل في غالبيته قائم على التطوّع الصرف.

- **آثار دور مؤسسات المجتمع المدني:**

i. المجتمع المدني أكثر مرونة في التحرك والتعبئة والتفاوض باسم المشروع

من المؤسسات الحكومية، وليس مقيّداً بنفس الدرجة من التعقيدات البيروقراطية أو التوازنات السياسية في عمله.

ii. المجتمع المدني قادر على كسب تعاطف جهات مجتمعية متنوعة وقد تكون أحياناً متناقضة (كالليبراليين والسلفيين)، بسبب الشفافية التي يتحلّى بها تحركه، وعدم إلزامية أنشطته لأي طرف ما دامت لم تتخذ منحىً رسميّاً بعد.

متشرعون - علماء الشريعة (مملكة البحرين):

- **تعريف دور علماء الشريعة:** حيث أن القانون لم يصدر في مملكة البحرين، وبسبب حساسية هذه القضية، فإن البت في هذا الشأن يحتاج إلى موافقة من قبل علماء الشريعة، إن كان على مستوى السماح بصدور القانون، أو الصيغة التي سيصدر بها القانون، أو الجهات التي سيكون من المقبول أن تشارك في صياغة القانون. لذا كان من المهم كسب ود هذه الشريحة، وإقحامها في واجهة الحملة، وإبراز دور معيّن وواضح لها، من خلال بعض الفعاليات الأساسية والآليات المؤثرة، بحيث يرتفع الحرج لدى المواطن العادي في دعمه للحملة. وعلماء الشريعة يمكن أن نعني بهم الفقهاء، أو وكلائهم المحليين، وقضاة المحاكم الشرعية، وخطباء المنابر الدينية، وأساتذة الشريعة، والمؤسسات الدينية التي تحوي مثل هؤلاء وتنظّم تحركاتهم.

- **آليات تفعيل دور علماء الشريعة:**

i. استخدام علماء الشريعة كإحدى أهم قنوات التواصل مع الجمهور العام من خلال الكتابة، كما حصل في مسابقة شهر رمضان المبارك في الصحافة المحلية في مملكة البحرين.

ii. تشكيل لجنة مراجعة مسودة القانون، ويبدو أن هذه من أهم الخطوات النوعية التي تمت سياق في حملة البحرين.

- **آثار دور علماء الشريعة:**

i. إضفاء المصداقية، والعلمية، على فعاليات الحملة.

ii. معالجة ثغرات القانون، ومعالجة إشكالية مشروعيته ومشروعية الحملة

الداعية له بصورة مباشرة، من خلال مشاركة أعضاء من شريحة علماء الشريعة فيها.

iii. انعكاس آثار مشاركة قضاة المحاكم الشرعية على ممارساتهم في المحاكم الشرعية، وعلى القضايا التي يعالجونها، وعلى آليات عملهم في إدارة القضايا وإصدار الأحكام.

متشرعون - خبراء القانون (دولة الكويت ومملكة البحرين):

- **تعريف دور خبراء القانون:** حيث أن القانون صدر وأنجز في دولة الكويت، فإن الدور المطلوب إظهاره هو دور الخبراء القانونيين، الذين يكونون في موقع الصدارة بالنسبة لمن يمكنه أن يفسّر القانون، أو يطبّقه، أو يتحمّل تفعيله لمصلحة من يريد الاستفادة منه، وبالتالي فإن الاستعانة بشريحة المحامين وإشراكهم في الحملة، من خلال دور رئيسي، تفسيري وتوضيحي وترويجي، يساهم في اقتناع الجمهور العادي من الناس بمزايا القانون واستثمار وجوده وتفعيله. وخبراء القانون يمكن أن يعني المحامين، والاستشاريين القانونيين، والقضاة، وأساتذة القانون، والمؤسسات التي تحوي هؤلاء وتنظم تحركاتهم.

- **آليات تفعيل دور خبراء القانون:**

i. استخدام خبراء القانون كإحدى أهم قنوات التواصل مع الجمهور العام من خلال الكتابة، كما حصل في الصحافة المحلية في دولة الكويت.

ii. عقد ندوات لقراءة وتفسير القانون ومواده (أو مسوداته، كما في مملكة البحرين).

- **آثار دور خبراء القانون:**

i. إضفاء المصداقية، والعلمية، على فعاليات الحملة.

ii. تعزيز الوعي والإدراك الشعبي بمواد القانون ومحتوياته.

4. الوسائل الإستراتيجية لتفعيل الحملة:

الوسيلة تعني الآلية التي يتم استخدامها لتنفيذ فعاليات الحملة، وكونها إستراتيجية يعني أن لها تأثيراً رئيسياً في تحقيق نتائج الحملة الأساسية. وقد اعتمدت الحملة مجموعة

من وسائل وآليات العمل التالية:

اللقاءات التأهيلية:

- **تعريف اللقاءات التأهيلية:** هي لقاءات متنوعة تهدف إلى تعزيز مستوى إدراك ذوي الاهتمام والصلة بالحملة، بطبيعة موضوع الحملة (أي قانون الأحوال الشخصية)، وتداول الآراء معهم، والاستماع إلى تجاربهم ووجهات نظرهم، من أجل الارتقاء بأداء الحملة، وتحاشي العثرات في مسيرتها. كما أنها أخذت طابعاً تمهيدياً لأنشطة الحملة الأخرى التي تلتها، وأحدثت نوع من التموج والارتدادات الإعلامية التي هيّأت الطريق لإطلاق فعاليات الحملة بصورة أوسع. وبالرغم من أنها استهدفت غالباً شرائح نخبوية (من الناشطين، والقانونيين، والأكاديميين، وعلماء الشريعة) إلاّ أنها حوت بعض الحضور من الجمهور العام.

- **صيغ اللقاءات التأهيلية:**

i. ***منتديات قراءة:*** استضافة اختصاصيين في القانون والشريعة، لشرح مواد القانون الواردة فيه أو في مسوداته، لعضوات الجمعيات النسائية غير المتخصصات في القانون، ومناقشة مبرراته، بقصد تعزيز مستوى إدراكهن للصيغ وللمصطلحات القانونية، مما يساعد على تعزيز أدائهن في فعاليات الحملة، وفي الترويج لفكرة القانون بشكل عام.

ii. ***حلقات حوارية:*** استضافة اختصاصيين في القانون والشريعة، والاستماع إلى وجهات نظرهم، ومحاورتهم، وتبادل الآراء معهم حول تقنين الأحوال الشخصية، وحول نقاط التقاطع بين الصياغة الشرعية والصياغة القانونية، أو الفرق بينهما.

iii. ***ورش تدريب:*** عقد دورات تدريبية على يد اختصاصيين في القانون أو الشريعة لفئتين من الناس (السيدات)، الأولى هي الفتيات اللواتي في سن الدراسة الأكاديمية الجامعية وما قبلها (وهن زوجات وأمهات المستقبل) لرفع مستوى الوعي لديهن بحقوقهن الشرعية والمدنية، والثانية هي مجموعة من الداعيات الدينيات بهدف تأهيلهن للدعوة ونشر الوعي في مجال قانون الأحوال الشخصية وأحكام الأسرة بما يتوافق مع العقيدة الإسلامية.

iv. **مؤتمرات إقليمية:** عقد منتديات ومؤتمرات مع خبراء إقليميين، قانونيين،

وأكاديميين، واختصاصيي شريعة، لتبادل الخبرات معهم، والاستفادة من تجاربهم في مجال حقوق المرأة والأحوال الشخصية.

- **آثار اللقاءات التأهيلية:**

i. المساهمة في رفع مستوى الفئات المهتمة بالعمل من أجل القانون، فيما يتعلق بفهمهن للقانون، وباللغة القانونية والشرعية المستخدمة في صياغة القانون، الشيء الذي يعزز ثقة الجمهور العام الذي سيستمع إليهن في ثنايا الحملة، كما أنه يرفع من قدرتهن على التحاور والمدافعة عن القانون.

ii. زيادة التعبئة والحراك المجتمعي، والترويج الإعلامي، لصالح فكرة إصدار القانون.

iii. توسيع شبكة المساندين لفكرة إصدار القانون، فالناس تدعم الوضوح وتتحاشى الغموض، وكلما كان القانون أوضح في أذهان الناس كلما حظي بمساندة وبحماس أكبر من الناس.

تشكيل أطر عمل مساندة:

- **تعريف اطر العمل المساندة:** تشكيل أطر ولجان وفرق عمل منتظمة، بصورة مؤقتة (لمهمة محددة)، أو دائمة (لدور مستمر)، بحيث تتشكّل هذه الأطر من مختصين في الشريعة أو القانون، يحملون صبغة تمثيلية مقبولة، أي أن الناس يقبلون بهم أن يكونوا ممثلين عنهم، وإن كانوا غير معينين رسمياً من قبلهم، حيث أن منزلتهم الاجتماعية والمهنية تسمح لهم بذلك، بهدف انجاز فعاليات تصب في المسار الاستراتيجي للحملة.

- **صيغ أطر العمل المساندة:**

i. ***لجنة مراجعة المسودة السنيّة لقانون الأحوال الشخصية:*** تم تشكيل اللجنة بعضوية مجموعة من علماء الإفتاء، وقضاة المحاكم الشرعية، وأساتذة الشريعة، بحيث تمثّل المجموعة عموم التيارات والمدارس الفكرية السنيّة، حتى تكون نتيجة عملهم مقبولة من جميع الأطراف السنية في البلد، وتخرج مع عرضها للإقرار القانوني من دائرة الجدل والشد والاعتراضات.

ii. ***لجنة الدعم القانوني:*** تم تشكيل اللجنة بعضوية مجموعة من المحامين، بهدف معالجة النقص الموجود والمتمثل في جهل غالبية النساء المتضررات بمصالحهن وحقوقهن، والمتمثّل أيضاً في عجزهن المادي عن تحمّل الرسوم القانونية لرفع القضايا وتعيين المحامين.

- **آثار اطر العمل المساندة:**

i. تقريب وجهات النظر المختلفة والمتعارضة حول مواد القانون والإشكاليات التي تؤثر من هذه الزاوية على فكرة إصداره.

ii. تشجيع النساء المتضررات من العلاقة الزوجية على معالجة قضاياهن وبصورة صحيحة قانونياً وعملياً، وبثقة أكبر مع ازدياد احتمالات الحكم بصورة عادلة، وإنهاء قضاياهن بدون مضاعفات سلبية وانعكاسات اجتماعية مؤذية.

الاتصال الجماهيري:

- **تعريف الاتصال الجماهيري:** هو إيصال الآراء والتوضيحات والأفكار المساندة، المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية، للجمهور العام من الناس، عبر وسائل الاتصال الجماهيري، كالصحف اليومية والمجلات والمنابر الدينية والقنوات التلفزيونية وما أشبه.

- **صيغ الاتصال الجماهيري:**

i. ***الأعمدة الصحافية:*** نشر مجموعة من المقالات على هيئة أعمدة صحفية أسبوعية في الصحافة المحلية، وعلى أيدي خبراء قانونيين (لإضفاء الثقل الموضوعي على الأفكار)، ولمدة عام، لكي يتسنّى لأكبر قدر ممكن من جمهور القراء الاطلاع على اكبر قدر ممكن من الأفكار، خلال المدى الزمني المحدد.

ii. ***المسابقة الرمضانية:*** تم استخدام أسلوب المسابقات الرمضانية في البحرين (محاكاة للأعمدة الصحفية في الكويت)، لحث جمهور القراء على متابعة المقالات كلها، وضمان نسبة من التفاعل معها، من خلال تحليلها، للإجابة على الأسئلة الواردة فيها بهدف الفوز بالجوائز المالية. وإذا كان هدف القراء هو الجائزة، فإن جائزة المنظمين هو تفاعل القراء.

iii. ***حملات التوعية:*** تم استخدام هذا الأسلوب من قبل الحملة في الكويت بالتزامن مع يوم المرأة العالمي ليكون ذروة الفعاليات الجماهيرية في هذا السياق، وربما كان هذا الأسلوب أكثر ملائمة للكويت من البحرين لوجود القانون في الكويت، مما يستدعي تنبيه الناس إلى ذلك والى أهمية الاستفادة مما هو موجود وقائم، بعكس البحرين التي لا يزال الوضع فيها يحتاج إلى آليات تحشيدية وسياسية ومجتمعية باتجاه إصدار القانون.

- **آثار الاتصال الجماهيري:**

i. تخفيف الغموض التشريعي، واللغوي، والاجتماعي، المتعلق بالقانون، وجعله يبدو أكثر ألفة في أذهان الناس ومفاهيمهم.

ii. معالجة النظرة السلبية المحيطة بالقانون (الاعتقاد بأنه مخالف للشريعة) لدى عموم الناس.

iii. كسب تأييد نسبة من الناس للقانون ولإصداره، أو للاستعانة به في حال وجوده.

إصدارات توعوية:

- **تعريف الإصدارات التوعوية:** هي إصدارات مقروءة، أو مرئية، تساهم في نقل الوعي، والصور، والأفكار، والآراء، الموجودة في أذهان النخبة المتخصصة، إلى أذهان عموم الناس، عبر توصيل ونشر الحقائق والمعارف الخاصة، وتحويلها إلى عامة في متناول الجميع.

- **صيغ الإصدارات التوعوية:**

i. ***دليل حقوق المرأة:*** إصدار دليل عن حقوق المرأة وأحوالها الشخصية، على يد متشرعون دينيون، وقانونيون، بخطاب متوافق مع أحكام الشريعة، من أجل كسب ثقة جمهور القراء، ولضمان قبول القراء للأفكار الواردة فيه، ولتقليص الانتقادات البنيوية (ككونه مخالف للشرع أو للسياق القانوني) إلى أدنى حد.

ii. ***نتائج المسوحات الكمية:*** نشر الإحصاءات والأرقام والحقائق الواقعية، النابعة من البيئة الاجتماعية المحلية، بما يضع جمهور الناس

ليس أمام أفكار تبدو منطقية فقط، وإنما أمام واقع يمثّل بنية تحتية لهذه الأفكار، ويعزز مصداقيتها في أذهان الناس.

iii. ***التوثيق التصويري:*** الاستفادة من تأثير الصورة في مشاعر الناس وكونها أكثر نفوذاً من الكلمة المجردة، وإصدار فيلم وثائقي، لعرض المفاهيم الأساسية للحملة، وحالات واقعية، تعزز أثر هذه المفاهيم، وتكرار عرضها في مختلف المناسبات، وجعل الفيلم متاحاً لعموم الجمهور.

- **آثار الإصدارات التوعوية:**

i. توفير مادة فكرية علمية وموضوعية عن قانون الأحوال الشخصية، وأهميته، للجمهور العام.

ii. توفير مادة استدلالية مساندة للناشطين والنخب، العاملة من اجل إصدار القانون، أو العاملة من أجل تفعيله بصورة صحيحة في حال وجوده.

5. البيئة الإستراتيجية (الزمانية والمكانية) للحملة:

البيئة هي الظروف الزمانية والمكانية التي تم توظيفها لصالح الحملة. وكونها إستراتيجية يعني أنها تؤثر في انتظام مراحل الحملة وفعالياتها بصورة حاسمة، وكان أهمها هو:

توظيف التعبئة السياسية والثقافية والاجتماعية:

- **تعريف التعبئة:** هي حالة شحن نفسي، أو ذهني، أو سياسي، أو غيره، يتشكّل في سياق أحداث أو فعاليات سياسية، أو ثقافية، أو اجتماعية، طارئة (تحدث بين فينة وأخرى)، أو دورية (تحدث في دورة زمنية معروفة)، وتتحول في لحظة التفاعل إلى وقود ودافع يحرك جمهور الناس في اتجاه معين، بحيث يمكن توظيف هذه الحركة واستثمارها في قضايا عديدة، بشرط أن تتوافق مع الاتجاه العام لمسار التعبئة. وحيث أن قانون الأحوال الشخصية يتداخل فيه 3 مواضيع بارزة هي الشريعة، والقانون، والمرأة، لذا كان من الأنسب توظيف الأحداث والآليات، التي تمس أحد هذه المواضيع، أو كلها، بصورة واضحة.

- **آليات التعبئة:**

i. ***الحملات الوطنية:*** تم إطلاق الحملة في بيئة زمانية مساندة، حيث أن ذات الفترة كانت تغطي ذروة الحملة الوطنية التي تبنّتها الدولة وتفاعل معها

قسم كبير من المجتمع، ألا وهي حملة "التمكين السياسي للمرأة"، وهي حملة طارئة زمانياً، وحيث أن جزء كبير من حملة قانون الأحوال الشخصية يمس في أهم جوانبه حقوق المرأة، فقد كان يمكن توظيف التزامن بينهما، لكسب اهتمام قسم كبير من الناس بموضوع الحملة.

ii. ***المناسبات الدينية:*** وهي مناسبات دورية، تم توظيفها لزيادة مستوى تأثير فعاليات الحملة، كما حصل في الفعاليات التي أطلقت في شهر رمضان المبارك (دورة أحكام الأسرة، والمسابقة الصحفية في مملكة البحرين)، وتم صياغة آليتها التنفيذية بما يتناسب مع تقاليد وأجواء هذا الشهر الكريم، وبالرغم من أن الفترة الزمانية لا صلة محددة لها بالمرأة وقضاياها، ولكن التعبئة الاجتماعية التي تولّدها أجواء الشهر الكريم، تسمح باستقطاب الناس للتفاعل مع البرامج التي تم تنفيذها، كما أن السياق الديني لأجواء الشهر المبارك تسمح بطرح موضوع الأحوال الشخصية من زاوية ثقافية، على أساس أنه ينطلق في نهاية المطاف من رحم الشريعة.

iii. ***المناسبات الدولية:*** وهي مناسبات دورية ذات صلة بالمرأة، كيوم المرأة العالمي، والذي تم توظيفه من خلال إطلاق بعض المبادرات بالتزامن معه، كحملة (نورك قانونك) الإعلانية في الكويت.

- **آثار توظيف التعبئة:**

i. كسب المساندة السياسية المعنوية أو المادية، من قبل النخب المؤيدة للسياق العام للتعبئة.

ii. سهولة تحشيد الرأي العام والجمهور المعبأ، بسبب وجود توافق مجتمعي عام على مساندة ما يتماشى مع الاتجاه السائد لعملية التعبئة.

iii. سهولة قبول جمهور الناس بالمشاركة في فعاليات الحملة.

iv. تقليل التكاليف المادية لإدارة الحملة، التي عادةً ما تكون مطلوبة لخلق أجواء نفسية أو ذهنية أو سياسية مساندة للحملة (وربما هذا ما يفسّر قلّة اللّجوء لأنشطة إعلانية في الحملة).

التموضع الوطني للحملة:

تعريف التموضع: التموضع يعني أن تظهر الحملة للجمهور العام على أنها تتخذ في جميع جوانبها الأساسية صبغةً وطنية، وتتحرك في بيئة محلية، وتعتمد على آليات ووسائل عمل نابعة من المجتمع الوطني المحلي، بمعنى آخر أنها تبرز تحلّيها بهوية وطنية ومحلية.

- **آليات التموضع:**

i. **الإصدارات التوعوية:** تم التأكيد على أن يكون من يساهم في تأليف، وعرض الأفكار، والآراء، والأحكام الشرعية، والقانونية، ويفسرها في الإصدارات الثقافية والتوعوية، كالكتب، والأدلة، والحملة الإعلانية، هم من الكتّاب والمؤلفين وعلماء الدين والقانونيين المحليين (البحرينيين والكويتيين)، وكذلك بالنسبة لدور الطباعة والنشر والإنتاج الفنّي التي تتحمل دورها في هذا السياق.

ii. **الأدوار الإستراتيجية (الشخصيات والمؤسسات):** تم التأكيد أيضاً على الاستعانة بالشخصيات الدينية والقانونية والمؤسسات المدنية المحلية، في الغالبية الساحقة من فعاليات الحملة.

- **آثار التموضع الوطني:**

i. إبعاد الشكوك عن الحملة وأنها قد تستبطن أجندات أجنبية أو خفيّة، خصوصاً وأن موضوعها حسّاس، ويمكن ممارسة التشكيك فيها بسهولة.

ii. التموضع الوطني للحملة يسهّل قبول الجمهور والنخب المشاركة في فعالياتها.

iii. إضفاء صبغة دينية على بعض فعاليات الحملة، مما يجعلها أكثر قبولاً لدى عامة الناس.

شكل 4-: حجم استخدام كل إستراتيجية خلال الحملة في مملكة البحرين

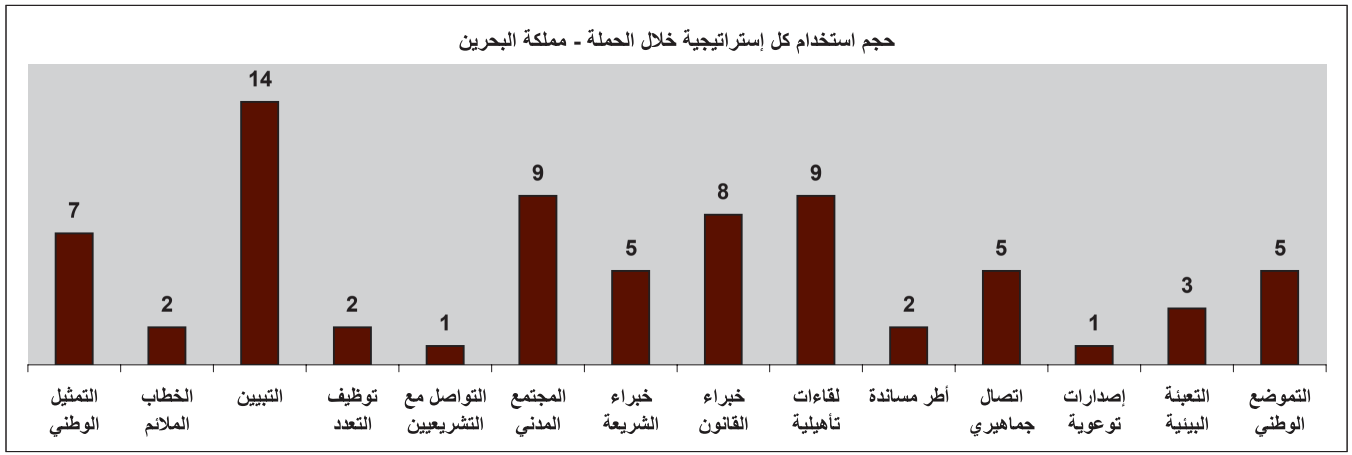

في مملكة البحرين: تم استخدام إستراتيجية التبيين (7 % من الاستراتيجيات) 14 مرة كحد أقصى (أي في 82% من الفعاليات) بينما تم استخدام إستراتيجيتان (14 % من الاستراتيجيات) مرة واحدة فقط كحد أدنى. وتشكّل الاستراتيجيات التي استخدمت مرتين، والاستراتيجيات التي استخدمت 5 مرات، الشريحة العددية الأكبر (21% من الاستراتيجيات).

شكل 5-: حجم استخدام كل إستراتيجية خلال الحملة - دولة الكويت

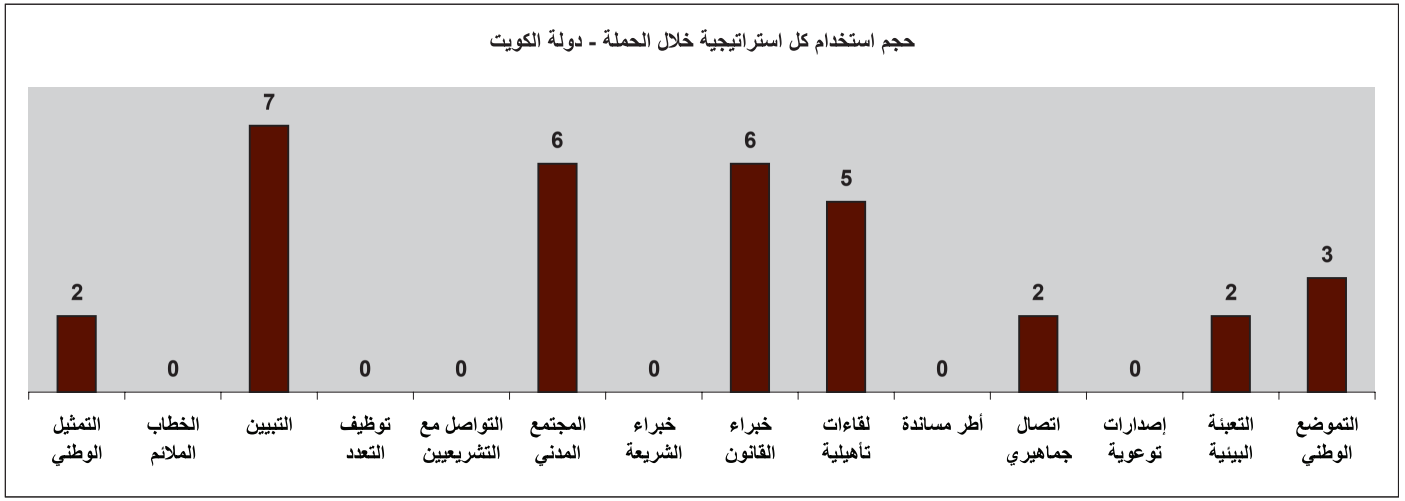

في دولة الكويت: تم استخدام إستراتيجية التبيين (7% من الاستراتيجيات) 7 مرات كحد أقصى (أي في 88% من الفعاليات) بينما تم استخدام إستراتيجيتان (14% من الاستراتيجيات) كحد أدنى في ثلاث فعاليات (أي في 38% من الفعاليات). وتشكّل الاستراتيجيات التي استخدمت مرتين فقط الشريحة العددية الأكبر (29% من الاستراتيجيات).

ويلاحظ هنا أن التبيين والمجتمع المدني واللقاءات التأهيلية هي من الاستراتيجيات التي حازت على نصيب وافر من الاستخدام - كما في البحرين - بسبب علاقة هذه الاستراتيجيات بعمليات بث الوعي، بينما تم استخدام استراتيجية التمثيل الوطني بنسبة اكبر بكثير في البحرين بسبب الشكوك التي كانت تحيط بموضوع القانون قبل إطلاق الحملة هناك، وللدوافع ذاتها تم استخدام إستراتيجية خبراء الشريعة 4 مرات (أي بنسبة 29%) لتأكيد صورة الحملة بأنها تتوافق مع الشريعة ولا تخالفها، بينما في الكويت وحيث أن القانون مقر سلفاً فقد انتفت الحاجة لهذه الإستراتيجية وتم التركيز على نظيرتها أي خبراء القانون للاستعانة بهم في عمليات التوعية القانونية.

شكل 6-: حجم استخدام كل إستراتيجية في الفعاليات الإقليمية

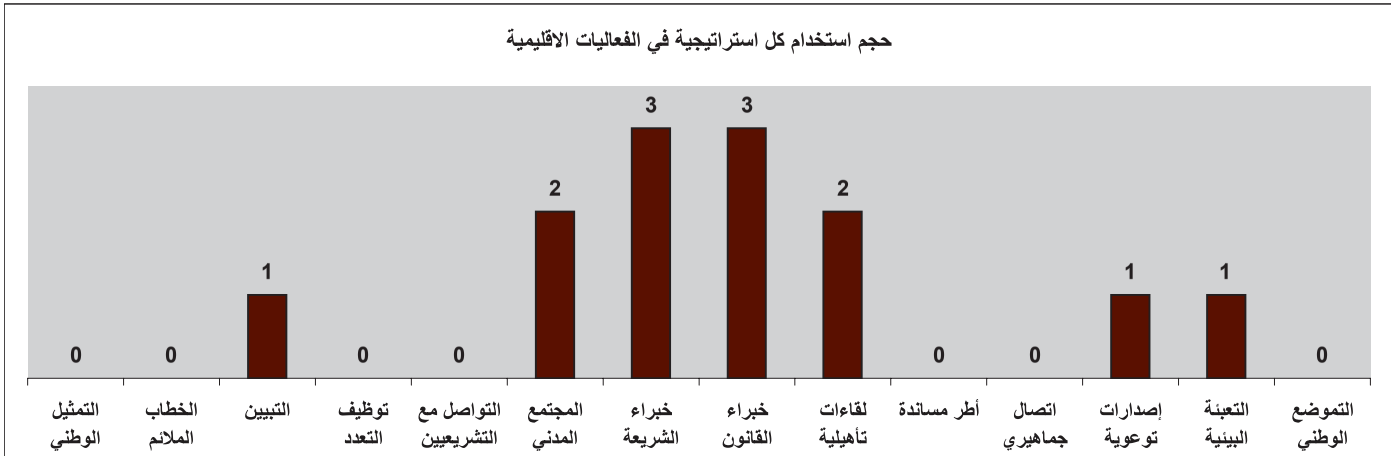

في الفعاليات الإقليمية: تم استخدام إستراتيجيتين متماثلتين هما خبراء القانون وخبراء الشريعة (14% من الاستراتيجيات) في الفعاليات كلّها، بينما تم استخدام ثلاث إستراتيجيات (21% من الاستراتيجيات) مرة واحدة فقط كحد أدنى. وتم استخدام إستراتيجيتين (14% من الاستراتيجيات) في فعاليتين (66% من الفعاليات). وقد أثّرت طبيعة الدور الذي أخذته الفعاليات الإقليمية أي التنسيق وتبادل الخبرات والتعبئة الفكرية على اختيار الاستراتيجيات الملائمة لذلك الدور والتي تمثّلت غالبيتها في الاستعانة بخبراء القانون والشريعة واللقاءات التأهيلية والمجتمع المدني.

السياق الاستراتيجي للحملة بمملكة البحرين

حيث أن البحرين لا زالت تفتقد وجود قانون للأحوال الشخصية، وتفتقد الإجماع عليه، فقد انطلق مسار الحملة بمجموعة من الفعاليات في أوساط النخبة، بهدف تعزيز موقف القائمين على الحملة، ثم استدعى الأمر تأسيس أطر عمل مساندة لأهداف الحملة، ثم اعتماداً على ما سبق انتقل السياق لبدء مجموعة من الفعاليات الجماهيرية.

شكل 7 – المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع النخبوي في مملكة البحرين

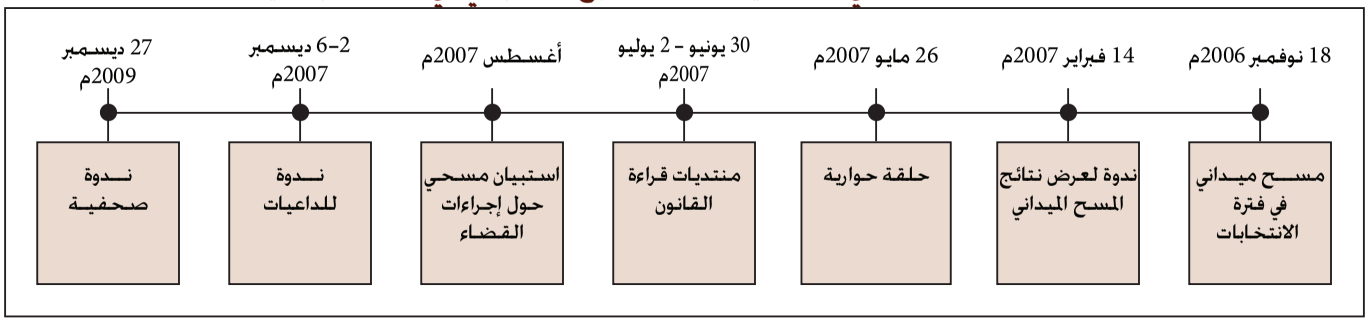

شكل 8-: المدى الزمني لفعاليات تشكيل الأطر المساندة في مملكة البحرين

شكل -9: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع الجماهيري في مملكة البحرين

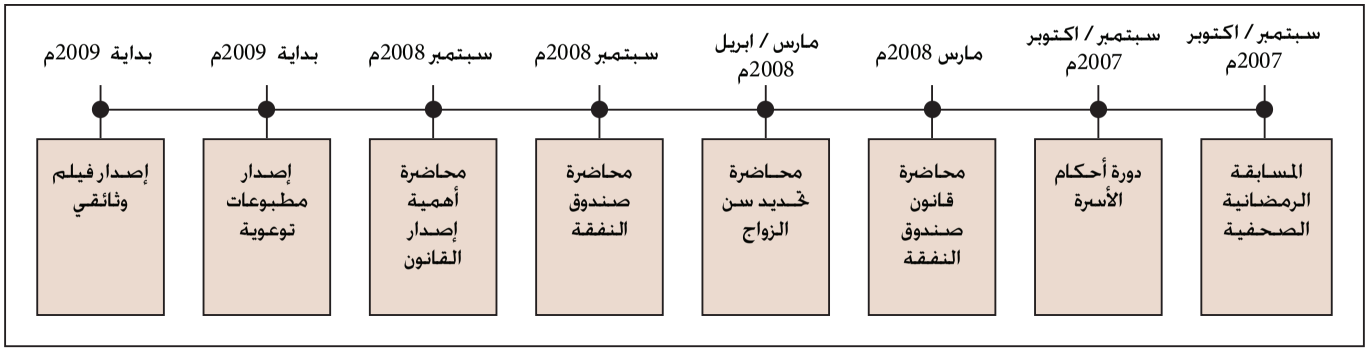

شكل 10-: حجم استخدام كل نمط من فعاليات الحملة - مملكة البحرين

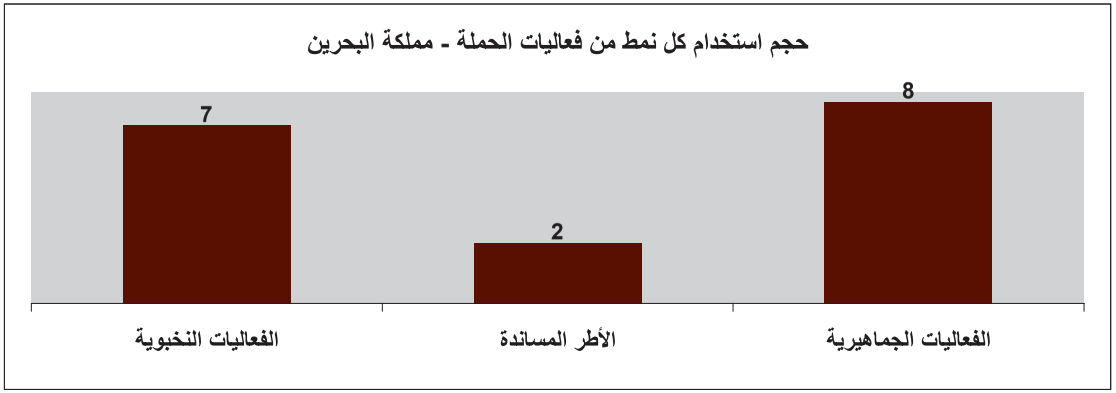

في البحرين، بلغت نسبة الفعاليات النخبوية 41 %، والجماهيرية 47 %، بينما نسبة الأطر المساندة 12 %.

السياق الاستراتيجي للحملة بدولة الكويت

دولة الكويت تتمتع بوجود قانون للأحوال الشخصية، وكانت الحملة تستهدف توعية الجمهور بوجود القانون وبأهمية الاستفادة منه. ومع ذلك فقد بدأت الحملة بفعاليات نخبوية (ربما لتهيئة الناشطات والناشطين للمشاركة بفعالية في الحملة)، وبالتوازي مع فعاليات إقليمية ساهمت في إضفاء جو تعاضدي إقليمي للحملة. أمّا الفعاليات الجماهيرية فقد كانت محدودة من الناحية الكميّة. وقد تزامنت مع بداية إطلاق الحملة ومع نهايتها.

شكل 11-: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع النخبوي في دولة الكويت

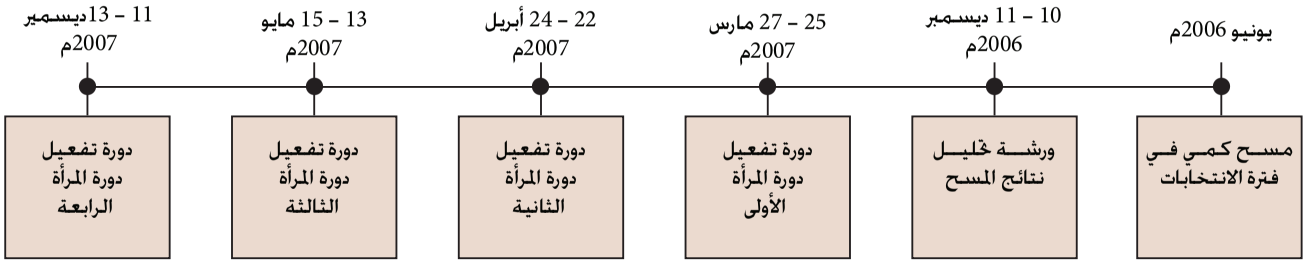

شكل 12-: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع الإقليمي في دولة الكويت

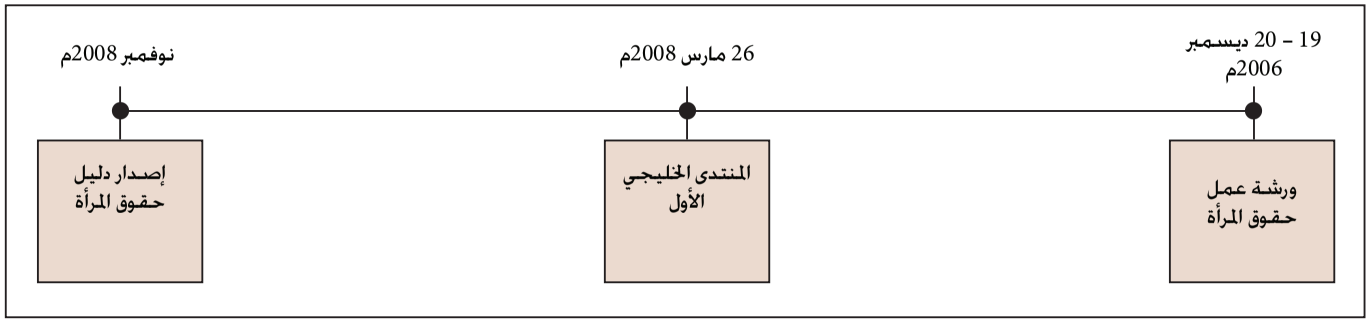

شكل 13-: المدى الزمني للفعاليات ذات الطابع الجماهيري في دولة الكويت

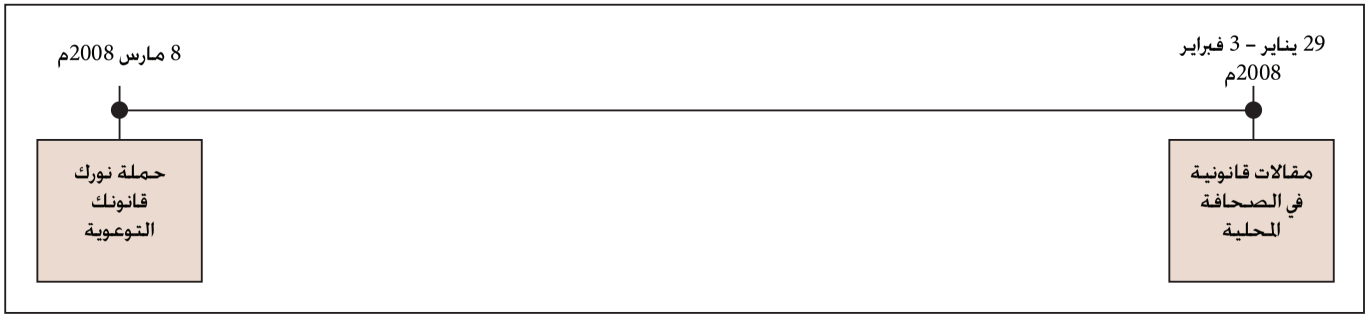

شكل 14-: حجم استخدام كل نمط من فعاليات الحملة - دولة الكويت

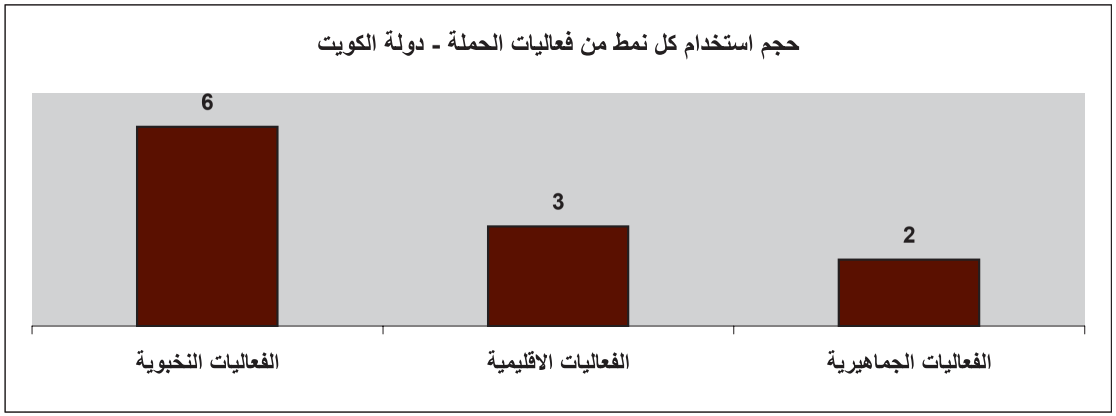

تم إدراج الفعاليات الإقليمية في سياق الحملة الكويتية في هذا التحليل النمطي لأنها جرت على أرض الكويت، وانعكست مفاعيلها ايجابياً على أجواء الحملة هناك بصورة تلقائية. وعليه فقد بلغت نسبة الفعاليات النخبوية 55%، والإقليمية 27%، والجماهيرية 18%.

ملاحظات ختامية : الدروس المستفادة

نظرة عامة

يتضمن هذا القسم لمحة عامة عن الاستراتيجيات المستخدمة والدروس المستفادة من الحملات المطالبة بقانون الأسرة. كما سيتضمن هذا الجزء بعض المبادئ العامة التي قد توفر معلومات مفيدة للجهود المبذولة من اجل إصلاح قانون الأسرة في أي بلد آخر في المنطقة. وكما تمت الإشارة في هذه الدراسة، فان الجهود المبذولة لإصلاح قوانين الأسرة تواجه عددا من التحديات. كما تجدر الإشارة هنا بان الحملات في البحرين والكويت أخذت في الاعتبار السياقات الاجتماعية والسياسية، فضلا عن الجهود السابقة التي بذلت من أجل إصلاح قانون الأسرة. ان إعتماد نهجاً مستنيراً ومقاربة تاخذ بعين الأعتبار الظروف السائدة في بلدان محددة أمر على درجة كبيرة من الأهمية من أجل تصميم حملة ناجحة. وعليه لا بد من الإعتراف والتقدير للعمل الجاد والمثابرة التي ميزت عمل المشاركين في هذه الحملات.

لقد كانت الحملة في البحرين تهدف بالأساس إلى الدعوة لإصدار قانون الأسرة، حيث لم يكن هناك قوانين رسمية مكتوبة. لقد اشتمل النهج المتبع على أربع عشرة عنصر تمثلت في عقد دورات الصياغة القانونية واستطلاعات الرأي الكمية وتنظيم حملات لتوعية الجمهور بشأن الحاجة الماسة إلى إصدار قانون مكتوب للأسرة. وعلى النقيض من ذلك فان الكويت لديها بالفعل قانون للأسرة، ونتيجة لذلك، كان الهدف من الحملة في الكويت زيادة الوعي لدى الجمهور بحقوق المرأة ضمن قانون الأسرة. وقد تضمنت الحملة في الكويت ثمان فعاليات مختلفة شملت سلسلة مقالات صحفية لشرح كل مادة من مواد قانون الأسرة وحملة إعلامية عامة هدفها الجمهور وحلقات عمل تدريبية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. كما تم أيضا تنظيم عدد من الأنشطة الإقليمية في الكويت لتمكين الشركاء في منطقة الخليج للتعلم من خبرات بعضهم البعض وتشجيع التعلم المقارن. (*للمزيد من التفاصيل انظر الجزء الأول : سجل أنشطة الحملة*)

وكما يوضح *الجزء الثاني: استراتيجيات الحملات الانتخابية*، فان الحملات في البحرين والكويت كانت تستند الى مجموعة متداخلة من المبادئ والأدوار والوسائل والبيئات الاستراتيجية التي تعزز بعضها بعضا. وبشكل أكثر تحديد ، فإن الحملات اعتمدت على مجموعة تتشكل من خمسة مبادئ استراتيجية: 1) تمثيل الحملة من خلال الاعتماد على شريك محلي فعال، أو مايعرف "بوكيل وطني"؛ 2) استخدام اللغة المناسبة لايصال الغرض من هذه الحملة من أجل الإصلاح بطريقة فعالة؛ 3) تثقيف الجمهور بشأن الحاجة إلى الإصلاح من خلال توضيح سلبيات غياب القانون أو سوء التنفيذ؛ 4) العمل مع القيادات الدينية لإدراج تفسيرات توضح

كيفية موائمة هذه التغييرات مع المذاهب الاسلامية الفقهية المختلفة 5) التواصل مع المشرعين بشأن الاصلاحات المقترحة.

بالإضافة إلى ذلك، فان حملة الدعوة قد قامت أيضا بتحديد الأدوار الاستراتيجية الذي يمكن أن تقوم بها مختلف الجهات المعنية، وخاصة المجتمع المدني، وعلماء الشريعة والخبراء القانونيين والمشرعين. لقد قامت حملة البحرين بتوظيف مجموعة من الوسائل الاستراتيجية لإرساء الأساس وبناء توافق مجتمعي من أجل سن قانون للأسرة تمثل في عقد اجتماعات بين خبراء الشريعة والقيام بحملات توعية للجمهور. إن البيئة الاستراتيجية لفعاليات الحملة تضمنت العمل على الاستفادة من الفرص المتاحة ضمن السياقات السياسية والثقافية المحلية.

المبادئ الاستراتيجية

شركاء محليين فعالين. لقد تم الترويج لحملات قانون الأسرة من قبل منظمات ونشطاء وناشطات محليين. ففي البحرين والكويت، لعبت المنظمات النسائية النشطة دور الممثل الرئيسي. فلم تكن تلك المنظمات القيادية محلية فحسب بل كانت فعالة أيضا. يمكن للمنظمات القيادية أن تؤدي دورا هاما في تحقيق النجاح النهائي للحملة. لقد كانت الجهود التي بذلها ويبذلها الاتحاد النسائي البحريني وجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في الكويت حاسمة في التقدم الذي تم احرازه. ومن المهم أيضا أن يعمل هؤلاء الوكلاء المحليين على إشراك الجهات المعنية في مجتمعاتهم المحلية والعمل مع الآخرين الذين يعملون على إصلاح قانون الأسرة. إن هذا التعاون سوف يساعد على تعظيم التأثير والتقليل من ازدواجية الجهود. وفي الوقت الذي كانت تلك المنظمات المحلية في طليعة هذه الجهود من أجل الإصلاح، فانها كانت تتشاور مع المنظمات الدولية وتتواصل مع نظيراتها في المنطقة. لقد أسهمت أوجه الدعم ومدخلات المجموعات الدولية والإقليمية في التأسيس لأفضل الممارسات وتبادل المعارف.

رسائل مصممة وفعالة. لقد أولى الوكلاء المحليون الاهتمام للغة والطريقة التي اعتمدت في طرح الاصلاحات المقترحة. لقد كان لاستخدام اللغة المناسبة والملائمة في الحملات دور حاسم في فعالية برامج التوعية والتعبئة، وخصوصا عند التعامل مع موضوع حساس مثل إصلاح قانون الأسرة. ينبغي أن تكون الحملات مصممة لتلبية الاحتياجات المشتركة وان تكون متصلة بالقيم المشتركة للجمهور المستهدف. لقد شددت هذه الحملات على توافق هذه التغييرات المقترحة مع الشريعة الإسلامية. ففي البحرين، عملت الحملة على اشراك شخصيات دينية في صياغة مدونة الأسرة. كما أخذت الحملة في الكويت في الاعتبار اللغة المستخدمة عند تصميم حملة التوعية العامة، وذلك من أجل الوصول إلى الرأي العام.

فعلى سبيل المثال، كانت حملة "نورك قانونك" وسلسلة المقالات الصحفية حول قانون الأسرة مباشرة وفي متناول الجميع حتى يتسنى للمواطن العادي التوصل إلى فهم أفضل لحقوقه.

التثقيف حول أهمية الحاجة إلى الإصلاح. كلتا الحملتين تطرقت للسؤال: لماذا هناك حاجة إلى الإصلاح؟ لقد بذلتا جهودا محددة لشرح مساوئ الوضع الراهن: لماذا تعتبر عملية غياب أو ضعف تنفيذ القوانين الحالية عملية غير مرضية. ففي البحرين، أجرى المطالبين بوجود قانون للأسرة دراسة استقصائية حول مكاتب المحامين ومقدمي الخدمات الاجتماعية من أجل تحديد القضايا التي تواجهها المرأة البحرينية نتيجة لعدم وجود قانون للأسرة. لقد قاموا بانتاج فيلم وثائقي قصير يسلط الضوء على تأثير غياب قانون للأسرة من خلال قصص قصيرة شخصية وفردية للنساء. وقد كانت هذه القصص القصيرة والمعلومات مفيدة في مجال الدعوة من أجل التغيير على المستوى التشريعي وللحصول على دعم الرأي العام. وكانت هذه الاستراتيجية ذات أهمية وخاصة في البحرين، حيث سبق وأن نجح المعارضين لتدوين قانون ألأسرة في تعبئة شريحة كبيرة من السكان كي يتظاهرون ضد القانون. وفي واقع الأمر، فإن العديد من أولئك الذين احتجوا على تدوين قانون الأسرة في عام 2005 لم يكونوا على علم بالفوائد التي سيوفرها قانون الأسرة. فقد نجحت حملة التثقيف الأخيرة في تخفيف أثر المعارضة لقانون الأسرة وأدت إلى مزيد من الدعم الواسع النطاق في أوساط الجمهور والمشرعين.

العمل مع علماء الدين وتوضيح كيفية اتساق الاصلاح مع الشريعة الاسلامية. لقد كانت الاستراتيجية ذات الصلة تسعى لإدماج مختلف المذاهب الفقهية في الحوارات الدائرة. ان المناقشات حول قوانين الأسرة غالبا ما تتشابك مع المسائل المتعلقة بالدين وقد يكون لها تأثير على السياسة الوطنية أيضا. فعلى سبيل المثال، في البحرين، فإن قانون الأسرة ينظر اليه على انه مسألة دينية حساسة.

لذا فانه وفي اطار الدعوة لقانون يتناول فقه كل من السنة والشيعة في البحرين، عملت الحملة على اشراك علماء الدين وفقهاء من السنة والشيعة وقضاة وقانونيين وناشطين. فقد عقد الاتحاد النسائي البحريني سلسلة من الاجتماعات ضمت زعماء من السنة لاستعراض إصدار مشروع قانون الأسرة، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أحكامه. كما ان هؤلاء العلماء عبروا أيضا عن دعمهم لمشروع القانون عندما قدم إلى البرلمان.

ورغم هذه الجهود الرامية لضمان أكبر تمثيل متنوع ممكن، واجهت الحملة صعوبة في الحصول على دعم ومشاركة الزعماء الشيعة. وفي نهاية المطاف فقد صدر الشق السني فقط

من قانون الأسرة وذلك نظرا لعدم وجود دعم من القادة البحرينيين الشيعة. ورغم أن هذا التطور يعتبر نجاحا من قبل منفذي الحملة، فإنه يوفر دروس مستفادة للجهود المستقبلية. فأي مبادرات أخرى سوف تحتاج الى مزيد من الاجتماعات التمهيدية لإقامة حوار مستمر مع العلماء الشيعة لمناقشة ومعالجة مخاوفهم.

الأدوار الاستراتيجية

بالنسبة للحملات في البحرين والكويت، لعبت مؤسسات المجتمع المدني، علماء الشريعة وخبراء القانون أدوارا استراتيجية عدة. وكما ذكر أعلاه، كانت المنظمتين النسائيتين الرئيستين عاملا حاسما في نجاح الحملتينً. لقد كانت هذه المجموعات شركاء رئيسيين في هذه الحملات، إذ لعبت دورا رئيسيا وحاسما في تصميم أنشطة الحملة، وإشراك الجمهور والجهات المعنية المختلفة. بالاضافة الى ذلك، قدمت جهات اخرى فاعلة في المجتمع المدني -- مثل الأكاديميين والمدافعين عن حقوق المرأة -- اسهامات هامة للجهود المبذولة. ان المجتمع المدني يلعب دورا هاما نظرا لقدرته على الوصول والاتصال مع الجمهور.

ويلعب علماء الشريعة والمشرعين ايضا دورا حاسما ضمن حملات إصلاح قانون الأسرة وتحديدا بسبب الحاجة لدعمهم لإجراء أي تغيير قانوني يمكن أن يحدث في نهاية المطاف. لقد كان لاشراك هؤلاء الفاعلين دورا مهما عندما تطلبت العملية ادخال عدد من المبادئ المذكورة أعلاه، والتي شملت على وجه التحديد تأطير الحملة مع اختياراللغة الملائمة والمعتمدة على التنوع في الفقه الإسلامي والتواصل مع ممثلي السلطة التشريعية.

وقد يكون من المهم إشراك مجموعات أخرى للعب ادوار محددة واستراتيجية في هذه الحملات. واعتمادا على السياق المحلي، فقد يكون من المفيد اشراك شخصيات سياسية أو دينية أخرى يمكنها ان تلعب دورا في كسب الدعم الجماهيري من أجل التغيير. كما انه من المفيد لمنظمي الحملآت إشراك جهات ريسية أخرة معنية بالموضوع في جميع مراحل تصميم وتنفيذ مبادرات الحملة، وذلك بالنظر إلى الحساسية المتأصلة حول مسائل قانون الأسرة. لقد كان من شأن الحملات في البحرين والكويت الاستفادة من جهود إضافية للتعاون في مختلف القطاعات من أجل التوصل إلى أوسع توافق مجتمعي لدعم الاصلاحات المقترحة. فكلما تواصلت الجهات المعنية واجتمعت لتبادل ودراسة ومناقشة وجهات نظرها، فإنها تكتسب المزيد من التحكم في العملية، وسيكون من المرجح أن تستمر في العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء لدعم هذا العمل.

الوسائل الاستراتيجية

في البحرين، لقد تم استخدام العديد من الآليات لوضع الأساس للحملة وتوصيل رسالة الحملة إلى الجمهور المستهدف. وشملت هذه التدابير الأولية (أو آليات التهيئة) الاجتماعات، والأطر الداعمة ووسائل الاتصال الجماهيري، ومنشورات التوعية. فعلى سبيل المثال، عقد الاتحاد النسائي البحريني لقاءات منتظمة للمناقشة وبناء التوافق جمعت عددا من الجهات المعنية لمناقشة ووضع الاستراتيجيات بشأن الحملة. وشملت هذه الاجتماعات منتديات للقراءة القانونية، حلقات عمل، ورش عمل ومؤتمرات اقليمية. وأثناء حلقات القراءة القانونية في البحرين، قدم عددا من المحامين وعلماء الشريعة بعض الملاحظات النقدية لمسودتي مشروع قانون الأسرة بشقيه السني والجعفري، والتي نوقشت بعد ذلك من قبل ممثلين من المنظمات النسائية الغير حكومية. ووضع المشاركون مجموعة من التوصيات لمشروع القانون والتي شملت تنقيح الجوانب اللغوية الغامضة والتي يمكن أن تفسر بطريقة تمييزية. وقد قدمت هذه التوصيات إلى البرلمان وتمت تغطيتها من قبل وسائل الإعلام.

ففي البحرين، كانت لجان العمل مسؤولة عن التعامل مع مختلف المهام وهذا هو نهج تنظيمي تمت الاشارة اليه ضمن هذه الدراسة بوصفه "إطارالدعم". فقد تم انشاء لجان أو فرق عمل لإنجاز مهمة محددة أو لعب دورا معين ذو طبيعة مستمرة. فعلى سبيل المثال، كانت في البحرين لجنة شملت محامين وباحثة اجتماعية تتركز مهمتها على توفير جوانب المساعدة القانونية والاجتماعية لقوانين الأسرة، وخاصة بالنسبة للمرأة ذات الدخل المنخفض. كما كانت هناك لجنة أخرى مهمتها تتركز على الاستعراض المفصل لأحكام الشق السني لمشروع قانون الأسرة.

يشكل الاتصال الجماهيري وسيلة هامة استراتيجيا في السعي لرفع الوعي على أوسع نطاقا ممكن. ففي البحرين على سبيل المثال، استخدمت الحملة وسائل الإعلام لإجراء مسابقة صحفية خلال شهر رمضان المبارك. وقد شملت المسابقة مقالات صحفية تبرز الجوانب المختلفة لمشروع قانون الأسرة من أجل زيادة الدعم الشعبي لصدور القانون. وفي الكويت، عملت مجموعة من المحامين على الوصول للجمهور من خلال المقالات الصحفية وذلك ضمن حملة التوعية ولتي كان شعارها " نورك قانونك".

وبالإضافة إلى الوصول لجمهور النخبة، ينبغي ان تعمل الحملات على التأكد من تصميم الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي وتنشيطه على المستوى الشعبي. وفي هذا الاطار، استخدمت المنشورات والمطبوعات لتثقيف الرأي العام خلال الحملات لتبادل القصص الفردية فيما يتعلق بتأثير القوانين الحالية والبحوث بشأن هذه القضايا، وذلك من أجل التأثير على

المفاهيم التقليدية فيما يتعلق بدور المرأة، والتصدي لحالة التشكيك العامة بشأن التوافق بين الإسلام وحقوق المرأة، ان توزيع مواد إضافية لمحو الأمية القانونية، فضلا عن عقد ورش عمل في مجال التثقيف القانوني والدعوة التي تستهدف الجمهور قد تكون من الخطوات المناسبة المقبلة لبذل مزيد من الجهود في البحرين والكويت. وستستمر هذه الأنشطة في تثقيف وتمكين النساء كي يصبحن دعاة لحقوقهن وحقوق أسرهن.

البيئة الاستراتيجية

تجري جميع حملات الدعوة ضمن سياق أو بيئة محلية معينة ، والتي سبق وان تم وصفها في هذه الدراسة ب "الأقلمة" و "التعبئة" ، وكلتا هاتين البيئتين الاستراتيجيتين تعزز الجهود من خلال تعزيز الحملة من الداخل "الأقلمة" والاستفادة من الظروف القائمة "التعبئة". ويمكن ادراج هاتين الاستراتيجيتين في معظم جهود الحملة.

على سبيل المثال، يمكن أن تتم عملية "الأقلمة" عن طريق استخدام خبراء وعلماء دين من البلد نفسه، واشراك المنظمات المحلية، وتوظيف الفنانين المحليين ودور الطباعة لتطوير وسائل الحملة. ففي البحرين، تمت أقلمة الحملة عندما تم اشراك علماء دين وقانونيين بحرينيين في المناقشات المتعلقة بأحكام مشروع القانون، بالاضافة لاشراك ممثلين من المنظمات النسائية الغير الحكومية في هذه العملية. كذلك تمثل حملة توعية الجمهور في الكويت أيضا مثالا على الأقلمة. فلقد تم تطوير تلك الحملة من قبل مصممين محليين وبرزت المرأة الكويتية من مختلف الخلفيات ومراحل الحياة ضمن تلك الحملات.

تعبئة الجهود ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار وتستفيد من السياقات السياسية والثقافية والاجتماعية، وذلك من أجل تحقيق أهداف الحملة. ففي الكويت والبحرين، فان جوانب البيئة السياسية والاجتماعية تمت دراستها من خلال استطلاعات الرأي والتي أجريت قبل الانتخابات النيابية، وكذلك من خلال الفعاليات التي عقدت خلال شهر رمضان المبارك ويوم المرأة العالمي.

الاستراتيجيات العامة لحملات لقانون الأسرة

اعتمادا على الخبرات المكتسبة من الحملات التي نظمت في البحرين والكويت، فقد تم استخلاص عدد من الدروس المستفادة التي يمكن أن تساعد المدافعين في سياقات مماثلة.

استخدام البيانات (أو جمع البيانات) لشرح وتعزيز الحاجة للإصلاح. ينبغي أن تستفيد فعاليات الحملة من الأدوات الإحصائية والبحثية المتطورة من خلال ادخالها في الحملات ونشرها ومناقشتها مع الجهات المعنية. ويمكن ان تكون الجهات المعنية من الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والجمهور. ويمكن لعملية جمع هذه المعلومات أن تكون مفيدة في تحديد

الثغرات الموجودة في القانون. فضلا عن التصورات العامة حول التشريعات الحالية والمقترحة. كما ان جمع البيانات واستطلاعات الرأي العام تسهل عملية الحصول على معلومات مباشرة من الفئة السكانية المستهدفة والتي يمكن استخدامها عند الدعوة للإصلاح. ويمكن أيضا أن تكون جمع البيانات في مراحل مختلفة أثناء الحملة وذلك لتقييم مدى فعالية المداخل المختلفة التي تم إعتمادها وتكييف الإستراتيجيات مع مرور الوقت.

وضع خطة استراتيجية لضمان أن هذه الحملة تسيرضمن السياق المناسب، وانها تبنى على جهود سابقة، وتستفيد من الفرص السياسية والثقافية والاجتماعية. ان تنظيم جلسات التخطيط والمناقشات مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية في بداية الحملة مفيدة لتحديد الدروس المستفادة السابقة فضلا عن العقبات التي قد تعترض سبيل الإصلاح. ان هذا النهج سوف يشجع عل خلق جهد تعاوني. وهو مايفترض أن يساهم في تحسين فعالية الحملة. هذه الحوارات وجلسات التخطيط ينبغي أن تكون مستمرة. لمواجهة التحديات الجديدة والحالات التي قد تنشأ في المستقبل.

العمل على تضمين مجموعة من الأنشطة الاستراتيجية في الحملات. من المهم أن ترسي الأساس للحملات من خلال عقد الاجتماعات التمهيدية (اجتماعات تهيئة) مع شخصيات مؤثرة لكسب تأييدهم. لمناقشة السبل المناسبة لصياغة الأنشطة. ووضع ألأطر الداعمة. وسوف يساعد هذا النهج أيضا في منع رد الفعل المفرط خلال الأنشطة التي تقوم بها من خلال التعامل بهدوء وبشكل مباشر مع القيادات المؤثرة في المراحل الأولية للحملة. وإذا ماكان الأساس قد أرسي بنجاح. فانه من المرجح أن يظل القادة والخبراء الأساسيين الذين كانوا يعملون في البداية مرتبطين بالعمل كمستشارين وناطقين رسميين خلال الأنشطة الهادفة لتوعية الجمهور. ان دعم القادة من مختلف الاتجاهات الدينية والعلمانية. ولا سيما أولائك الذين ينظر لهم الجمهور كمرجعيات. أمر حيوي لنجاح جهود إصلاح قانون الأسرة.

وإذا كان الهدف من هذه الحملة هو خلق وعي واسع النطاق ودعم الإصلاحات. ينبغي أن تشمل الحملة أيضا مبادرات عامة تتجاوز النخبة وتعمل على إشراك السكان بصفة عامة. وسوف تتعزز هذه الحملات إذا ما تم ربط النساء مع الآليات القائمة أو إنشاء آليات جديدة لدعم حقوقهن. يساعد هذا النهج على إشراك المرأة من خلال اظهار كيف يمكن للإصلاحات ان تؤدي إلى تحسين حياتهن اليومية. كما ينبغي أن تعقد الأنشطة المصممة للمرأة في الأماكن التي تجتمع فيها النساء بشكل طبيعي وتلك التي يشعرن بالراحة فيها.

ومن المهم أيضا استخدام مجموعة متنوعة من "الوسائل الاستراتيجية" لإشراك مختلف الفئات المستهدفة في مجال التوعية. مثل الأفلام الوثائقية القصيرة ومنشورات التوعية

والمحاضرات والمقالات في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى. كما ينبغي أن تأخذ الوسائل الاستراتيجية المستخدمة بعين الاعتبار الطريقة التي يستخدمها الجمهور في اكتساب وتبادل المعلومات. فعلى سبيل المثال يجب النظر إلى أي مدى يعتمد الجمهورعلى الصحف والإذاعة والتلفزيون، والإنترنت كمصادر للمعلومات.

تخطيط الأنشطة للاستفادة من السياقات الاجتماعية والسياسية ةالذي سيزيد وضوح الأنشطة والمشاركة فيها فضلا عن آثارها المحتملة. ينبغي أن تؤخذ السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية، مثل الانتخابات والعطلات، في الاعتبار بالنسبة لطبيعة وتوقيت الأنشطة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، استغلت الحملات في البحرين والكويت فرص التجمعات والمسابقات الصحفية التي عادة ما تجرى خلال شهر رمضان المبارك لاثارة المناقشات العامة بشأن قانون الأسرة وحقوق المرأة. كما وفر اليوم العالمي للمرأة أيضا نقطة مركزية للمنتدى الإقليمي حول حقوق المرأة وقانون الأحوال الشخصية وحملة التوعية العامة في الكويت.

العمل على تأطير جهود اصلاح قانون الأسرة بعناية وشمولية. من المهم التأكيد على أن حقوق المرأة مدعومة من قبل الإسلام وان القوانين المقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما ينبغي استخدام المفردات والعبارات التي تجد صداها في السياق المحلي. كما يجب أن تكون الأنشطة التي تركز على تطوير أو إعادة النظر في القانون شاملة وتتضمن عناصر إقليمية أو مقارنة. وينبغي أيضا تأطير وعي الجمهور بشأن قانون الأسرة في سياق حقوق المرأة على نطاق واسع وربطها بالفوائد التي ستعود على الأسرة والمجتمع بأسره. ويجب أيضا ان تكون جهود الإصلاح شاملة من حيث الاستماع الى النساء مباشرة عن احتياجاتهم وما يرونه من ثغرات في القانون.

ملاحظات ختامية

ان النجاحات التي حققتها الحملات جاءت ثمرة لتفاني العديد من الأفراد والمنظمات على مدى عدد من السنوات. ففي البحرين، يمثل اصدار الشق السني لقانون الأسرة إنجازا تاريخيا. ويأمل المطالبين بمزيد منت المساواة بين الجنسين أن يمهد هذا الإصلاح الطريق لاصدار الشق الشيعي لقانون الأسرة في المستقبل. واما الحملة في الكويت فقد ساهمت في زيادة الفهم للحقوق القانونية للمرأة بين الكويتيين. ان الجهود المفصلة في هذه الدراسة لا تعكس سوى لقطة سريعة من العمل الأوسع نطاقا الذي يجري في البحرين والكويت لتحسين وضع المرأة. لذا ومن أجل مواصلة احراز التقدم، ينبغي على المدافعين عن المساواة بين الجنسين أن يستمروا في تبادل الخبرات وصقل استراتيجياتهم، والامعان في الدروس المستفادة.

قاموس المصطلحات[50]

الإيلاء: هو أن يحلف الزوج بالله على ترك وطء زوجته، وله شروط وكفارات مذكورة في كتب الفقه.

التسامع والشياع والاستفاضة: هي بمعنى واحد، وهو أن تسمع من جماعة يستبعد اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب، بحيث يحصل من قولهم الاطمئنان بالصدق.

الحضانة: ضم الطفل والمحافظة عليه وتربيته ورعاية مصلحته.

الخلع: طلاق المرأة طلاق بائن في مقابل مال تفتدي به نفسها، وله صيغة لفظية خاصة.

الدعوى: هي مطالبة شخص، شخصاً آخر، بحق يدعيه عليه.

الرجعة: معناها أن يرد المطلّق المرأة إليه، ويستبقيها في عصمته، وهي واردة فقط للمطلقة الرجعية ما دامت في العدة.

زواج المتعة: هو الزواج المؤقت بوقت يبدأ فيه ووقت ينتهي فيه، وله أحكام يشترك فيها مع الزواج الدائم المعروف، وأحكام يتباينان فيها (وهو جائز لدى الشيعة فقط).

السفيه: يفترق السفيه عن الصبي بالبلوغ، وعن المجنون بالعقل، فالسفه من حيث هو يجتمع مع الإدراك والتمييز، لأن السفيه هو الذي يصرف أمواله في غير الأغراض الصحيحة عند العقلاء، وبكلمة أن السفيه هو الذي يعد في نظر العرف مبذّراً، فيهمل أمواله ويضعها في غير مواضعها، على أن يتكرر منه ذلك.

الشريعة: ما شرعه الله من العقائد والأحكام.

الشهادة: الإخبار عن يقين بما يفصل بين المتخاصمين في الحوادث، ويشترط العدد فيها، والذكورية في أكثر مواردها.

الطلاق البائن: هو ما لا يملك المطلّق فيه الرجعة إلى المطلقة، وهو يشمل المطلّقة غير المدخول بها، والمطلّقة ثلاثاً، والمطلّقة طلاقاً خلعيّاً، والآيسة، والتي لم تبلغ تسع سنوات وإن دخل بها.

طلاق الحاكم الشرعي: للحاكم الشرعي أن يطلّق زوجة الرجل قهراً عنه، لأسباب معينة مذكورة في كتب الفقه.

---

50 أغلب هذه التعريفات مقتبسة من كتاب "الفقه على المذاهب الخمسة" للفقيه الشيخ محمد جواد مغنيّة، منشورات دار التيار الجديد، بيروت 2008م.

الطلاق الرجعي: هو ما يملك معه المطلّق الرجعة إلى المطلّقة ما دامت في العدة، سواء رضيت أم لم ترض، ومن شرطه أن تكون المرأة مدخولاً بها.

الظهار: وهو أن يقول الرجل لزوجته "أنت علي كظهر أمي"، فإذا قال ذلك فلا يحل له وطؤها حتّى يكفّر (يؤدي الكفارة)، وله شروط مذكورة في كتب الفقه.

عدة الطلاق: هي فترة زمنية يجب الانتظار فيها قبل أن يصبح الطلاق منجزاً لا رجعة فيه، وهي على أنواع، فهناك عدة للمطلقة الحامل، ولمن استقام حيضها، وللشابة التي لا تحيض، وللمتمتع بها، ولمن ارتد زوجها عن الإسلام، وللأرملة، ولزوجة المفقود، وللموطوءة بشبهة، ولمن اجتمع عليها عدتان.

عدة المتمع بها: إذا انتهى أجل الزواج قبل الدخول فلا عدة للزوجة، وإذا دخل بها وكانت غير حامل فحيضتان أو 45 يوماً، وإن كانت حامل فعدتها وضع الحمل، وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام أو وضع الحمل (في حال حدوثه) حسب أبعد الأجلين.

العرف: ما جرت عليه عادة الناس في سائر معاملاتهم.

العضل: منع المرأة من التزويج، ظلماً، من قبل ولي أمرها.

الفدية: هي العوض المادي الذي تبذله المرأة للزوج لكي يطلّقها طلاقاً خلعيّاً.

الفقه: العلم بالأحكام الشرعية الفرعية، المكتسب من أدلتها التفصيلية.

القضاء: الحكم بين المتخاصمين، لقطع الخصومات، ورفع المنازعات، ومنع الظالم عن ظلمه.

قضاء النفقة: نفقة الزوجة تقضى كالدين.

اللعان: وهي المباهلة بين الزوجين (أي أن يتلاعن الزوجان) على وجه معيّن، وغايتها رفع الحد عن الزوج الذي يقذف زوجته بالزنا، أو نفي الولد عنه، وتشرّع في موارد مذكورة في كتب الفقه.

المبارأة: تعني المفارقة، وهي تماماً كالخلع في الشروط والأحكام، وتختلف عنه في بعض الوجوه المذكورة في كتب الفقه.

مبدأ الطاعة: يقصد به وجوب طاعة الزوجة للزوج، وأن تكون طاعة الزوج مقدمة على كل شيء ما عدا طاعة الله الرسول، وبالتالي فإن كل ما يطلبه الزوج من الزوجة هو ملزم لها، ما دام لا يخالف شريعة الله وكلام الرسول (ص).

مبدأ التقابل في الحقوق: يقصد به بأن مبدأ طاعة الزوج إنما يكون صالحاً للإتباع فقط إذا كان الزوج في المقابل يقوم بجميع الحقوق المفروضة عليه أمام زوجته، كالنفقة عليها، وقضاء حوائجها، ومعاشرتها بالمعروف، وغير ذلك. أمّا في حال تجاهل الزوج لحقوق زوجته وإهماله المتعمد لها، فإن ذلك يسقط أيضاً حقّه في مبدأ الطاعة.

المسلمون السنّة: وهم المسلمون الذين يرجعون في أمورهم التعبدية وسائر شئونهم الدينية إلى آراء واحد من أربعة من أئمة الفقه وهم الإمام أبوحنيفة النعمان بن ثابت المتوفى عام 150هـ/ 767م، والإمام مالك بن أنس المتوفى عام 179هـ/796م، والإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى عام 204هـ/ 820م، والإمام أحمد بن حنبل المتوفى عام 241هـ/ 855م.

المسلمون الشيعة: وهم المسلمون الذين يرجعون في أمورهم التعبدية وسائر شئونهم الدينية إلى الآراء الفقهية الصادرة عن الإمام جعفر بن محمد الصادق المتوفى عام 148هـ/ 765م.

المهر: ويسمّى الصداق والفريضة، وهو حق شرعي ثابت للزوجة، وغالباً ما يتم بصيغة العطاء المالي، ولكن قد يكون بصيغة منفعة أخرى، حسب اتفاق الزوجين، أو من يمثلهما.

المهر المسمّى: كل ما تراضى عليه الزوجان مما يصح أن يملكه المسلم، وسمّياه في متن العقد.

نفقة الزوجة: وجوب توفير المأكل والملبس والمسكن، وما يتبع ذلك من الخدمة والأدوات والرعاية الصحيّة وغيرها تبعاً لعادة أمثالها، مع أخذ الوضع المادي للزوج بعين الاعتبار، ولها تفصيل مذكور في كتب الفقه.

نفقة المعتدة: المعتدة من طلاق رجعي لها النفقة، حاملاً كانت أو حائل (غير حامل)، والمعتدة من الوفاة لا نفقة لها، حتى لو كانت حاملاً، والمعتدة من طلاق بائن لها النفقة إن كانت حاملاً، ولا نفقة لها إن كانت حائل.

الوصاية والولاية: الوصاية هي أن يعهد إنسان لآخر بتنجيز وصاياه وتنفيذها بعد موته، كوفاء ديونه واستيفائها، ورعاية أطفاله والإنفاق عليهم، والمحافظة على أموالهم، ويعبّر عنها بالولاية، ويسمّى الشخص المعهود إليه الوصي.

الوصية: هي تفويض الإنسان لآخر بتصرف خاص بعد موته.

وظيفة القاضي والمفتي والمجتهد والفقيه: وظيفة القاضي هي إلزام أحد المتخاصمين بما عليه للآخر بعد أن يثبت ذلك لديه، ووظيفة المفتي هي بيان الحكم الشرعي.

حتى مع عدم الخصومة، والمجتهد من يستدل على الحكم الشرعي، والفقيه هو العالم بالحكم الشرعي عن دليله، وصفات الجميع واحدة، والتغاير بالحيثية فقط، فالشخص الواحد الجامع للصفات يسمّى قاضياً باعتبار حكمه على الأفراد بأحكام خاصة، ومفتياً باعتبار إخباره عن الحكم، ومجتهداً باعتبار استدلاله عنه، وفقيهاً باعتبار علمه به.

الولاية في الزواج: سلطة شرعية جعلت للولي على المولى عليه بسبب نقص فيه ورجوع مصلحة إليه.